وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

# جرائم الإستعمار الفرنسي في حق الجالية الجزائرية بفرنسا

## -جرائم موريس بابون نموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

**إعداد الطالبتان:**

1. عوادي هجيرة
2. بن مهنية حدة

**إشراف الأستاذ:**

أ/د عبد الوهاب شلالي

**لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| **صالح عسول** | أستاذ محاضر "أ" | رئيسا |
| **عبد الوهاب شلالي** | أستاذ التعليم العالي | مشرفا ومقررا |
| **جودي بخوش** | أستاذ مساعد "أ" | عضوا ممتحنا |

السنة الجامعية 2021 / 2022

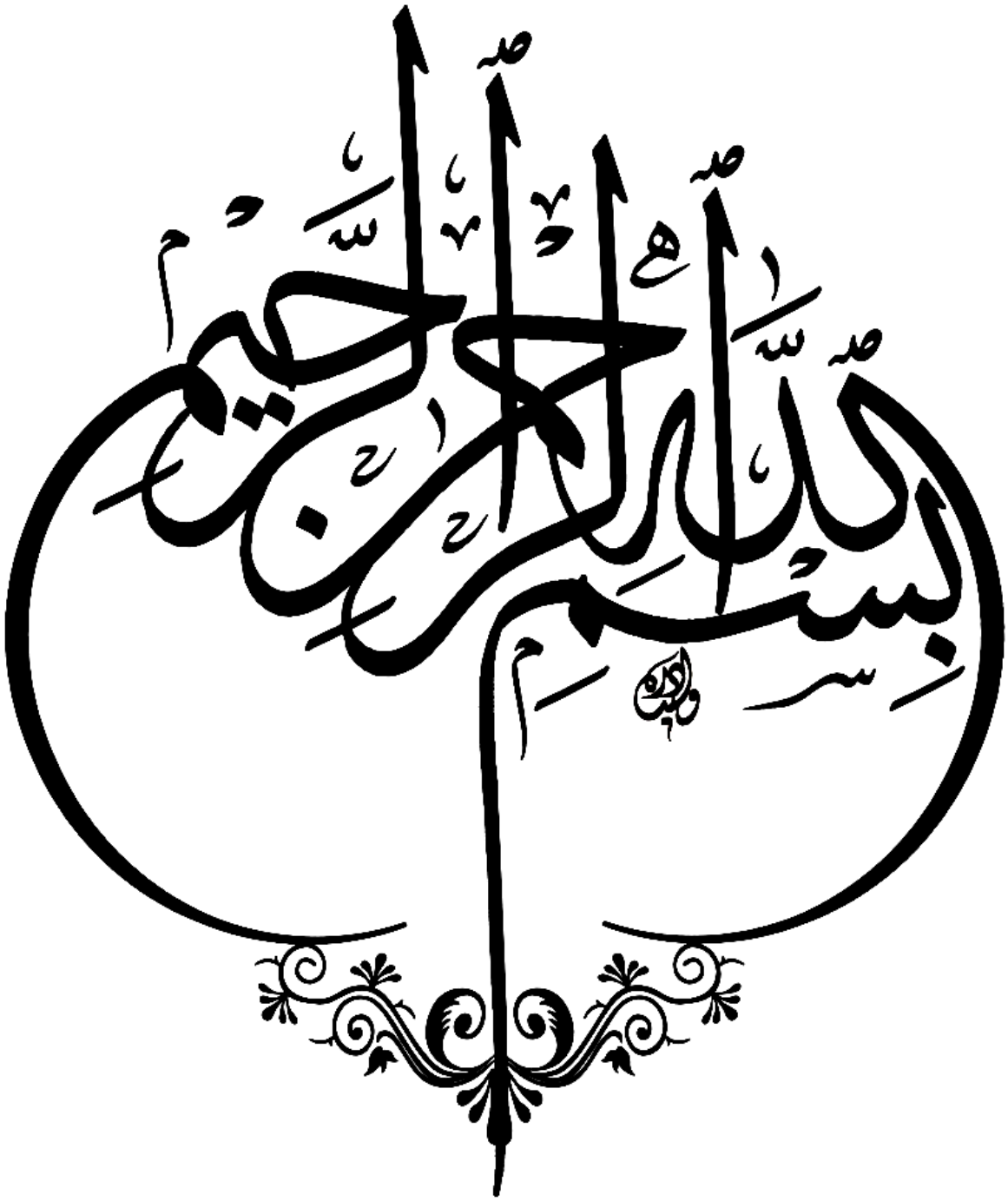
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences
قسم التاريخ و الآثار

# تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : ...بن معتية جدة.....
المعد للمذكرة المعنونة بـ :
.....جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الجالية الجزائرية بفرنسا.....
.....جرائم مورديس هايوت نموذجا.....
.....

المكلفة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.
بعد اطلاعي علي القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في .....
أقر و أتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة

2022 ماي 24

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences
قسم التاريخ و الآثار

# تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : .....عوادي هجيرة.....
المعد للمذكرة المعنونة بـ :
.....جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الجالية الجزائرية بفرنسا.....
.....جرائم صورس مابين تمورتا.....
.....

المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.
بعد اطلاعي على القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في .....
أقر و أتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

# إذن بالطبع

- أنا الموقع اسفله الاستاذ/ة/ المشرف :.....عبد الوهاب مشالي.....
- الرتبة:.....أستاذ التعليم العالي.....
- اشهد : ان المذكرة المعنونة:

.....جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الجالية الجزائرية بفرنسا

.....جرائم موريس بابون نموذجا.....

.....

- و المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية
- من اعداد :
- الطالب /ة/:.....بن موسى حدة.....
- الطالب /ة/:.....عدادي هجيرة.....
- تتوفر علي الشروط العلمية و المنهجية و الشكلية التي تؤهلها للمناقشة العلنية بعد تحديد لجان المناقشة ، لسنة الجامعية 2021/2022، و عليه أوقع علي هذا الإذن للطالب بطبع مذكرته لإيداعها بقسم التاريخ و الآثار بنسختها الورقية و الالكترونية.

تبسة في .....

توقيع الأستاذ المشرف

# شكر وتقدير

نحمد اللّه الذي أعاننا وأمدنا بالأسباب ومكننا من إنجاز هذا العمل، وأول ما نستهل به الكلام هو الصلاة والسلام على نبينا محمد صل اللّه عليه وسلم.

نبادر في تقديم الشكر والتقدير والإحترام إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من أجل إتمام هذا العمل، نخصص بالذكر الدكتور شلالي عبد الوهاب الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وبإرشاداته القيمة متمنين له دوام الصحة والعافية، ونتقدم بجميل الشكر وأوفر التقدير والإمتنان إلى الدكتور براكني عبد الباقي الذي تقبل هذا العمل بكل جد وصبر وتفهم جزاه اللّه كل خير.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة قسم التاريخ الذين قدموا لنا الكثير طوال مشوارنا الجامعي نخص بالذكر: الأستاذ صالح عسول، جودي بخوش، أحمد شنتي، حفظ اللّه بوبكر، ميهوب مبروك، الدام محمد، صالح حيمر، فريد نصر اللّه...

نسأل اللّه أن يمن عليهم بوافر العافية والعمل الصالح والعلم النافع والرزق الواسع جزاهم اللّه خير الجزاء.

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى

أغلى و أثمن جوهرتين في هذا الوجود قرة عيني والدي العزيزتين ، واللذان اوصى بهما الرب و قال فيهما :"ولاتقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما".

إلى التي ضحت من اجلي وسهرت على خدمتي إلى صاحبة القلب الحنون والتي كانت يد للعون اليك امي.

إلى الذي كان سندا وضحى طيلة دربي الدراسي و رباني على مكارم الأخلاق مثلي الأعلى وقدوتي الحسنة إليك أبي رحمه الله.

إلى أعز وأغلى هبة من الخالق ، إلى الذين لا تكتمل سعادتي إلا معهم إخوتي : إلهام ، شيماء ، جواهر ، دعاء ، ماريا ، أمنية ، عبد الرحمان ، ساجد.

إلى الأهل والأقارب من الجدة و الجد والأخوال والخالات و العم و العمات ،

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله وأحببتهم ، وإلى ابن أختي المنتظر مرتضى.

إلى كل من ساعدنا من قريب
أو من بعيد و لو بكلمة أو بدعوة.

حمزة

# إهداء

إلى أغلى الناس في الوجود وأحبهم إلى القلوب إلى من أوصى بهما الرحمان وأمر بالإحسان إليهما مدى الأزمان قال تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".

إلى قدوتي في الحياة ورمز الكفاح من علمني معنى الصبر والنجاح إلى أعز مخلوق في الوجود إلى الذي أحبه بدون حدود إلى ينبوع العطف والحنان الذي كبرني وعلمني وحرم نفسه من أمور ليسعدني اللهم أرزقه جزاء إحسانه لي إلى أبي الغالي رمز القوة والعطاء إبراهيم.

وأغفر اللهم لجسد حملنا تسعة أشهر وهنا على وهن من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها إلى من تحملت عناء وقت عسير إلى جانبي وجعلت العسر يسرا إلى من فتحت لي الأبواب بدعواتها إلى القلب الواسع والصدر الحنون أمي فتيحة.

إلى أروع وأنقى وأزهى جوهرة في الوجود إلى سر بسمتي ومصدر عطفي وحناني إلى مصدر أملي ونجاحي إلى من فرحت معي في كل خطوة خطوتها في حياتي أعز وأغلى إنسانة إلى جدتي الحنون حليمة أطال الله في عمرها.

إلا من كانت يمينه لا تمل من العطاء ولسانه من الحكمة إلى جدي الغالي رحمك الله بقدر ما اشتقت إليك وجعل الله قبرك ريحان وجنة ونعيم.

إلى من غذاني بحبهم طوال حياتي جواهر ولآلئ بهجتي أخواتي: إيمان، حسيبة، أمينة، بثينة إلى بهجة البيت المشاغبين التوأمان حمزة وإسحاق، أرجو لهم المستقبل الزاهر والعمل الصالح.

إلى من رافقتني في هذا العمل إلى منبع العطف والحنان إلى من منحتني الطمأنينة وساندتني طيلة مشواري الدراسي حدة بن مهنية.

إلى أغلى الرفيقات: آسيا، شهرة، نوشة، مروة، يسرى، شيماء، حنان، سجود، خنساء، نورهان، نور اليقين، سوزي، خلود .....

العين وعندما تدمع العين تمسها اليد، إلى أعز وأغلى صديقاتي:

سارة، حياة، صورية، وسيلة، شهرة، إيمان، نورة،

وفاء، شيماء، سندس، خولة، سماح، رباب، عفاف،

يمينة، وفاء، رندة، أميمة، يسمينة، عليمة...

اللهم اجعل البسمة لا تفارق وجوههم والسعادة تنور دربهم.

هجيرة

## قائمة المختصرات:

| قائمة المختصرات باللغة العربية | |
|---|---|
| الجزء | ج |
| الطبعة | ط |
| ترجمة | تر |
| المجلد | مج |
| صفحة | ص |
| دون دار نشر | د. د . ن |
| دون بلد نشر | د . ب . ن |
| دون سنة نشر | د . س . ن |
| حركة إنتصار للحريات الديمقراطية | ح. إ. ح. د |
| جبهة التحرير الوطني | ج. ت. و |

| قائمة المختصرات باللغة الفرنسية | |
|---|---|
| p | page |
| Op.cit | Opus .citateur |
| M.N.A | Mouvement national algérien |
| C.N.R.A | Conseil national de la révolution algérienne |
| O.A.S | Organisation de armée secrète |
| C.G.T | Confédération générale du travail |
| U.G.T.A | Union générale des travailleurs algériens |

# فهرس المحتويات

# فهرس الموضوعات


| المواضيع | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| فهرس الموضوعات | I |
| مقدمة | أ- ز |
| الفصل التمهيدي: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا قبل الثورة التحريرية | |
| 1. الهجرة الجزائرية نحو فرنسا | 2 |
| 2. دوافع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا | 3 |
| 3. مراحل الهجرة الجزائرية نحو فرنسا | 8 |
| الفصل الأول: تأطير الجبهة لنشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا | |
| المبحث الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وتشكيل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا | 15 |
| المبحث الثاني: تنظيم وتأطير الجبهة لنشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا | 28 |
| المبحث الثالث: التحديات التي واجهت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا | 41 |
| الفصل الثاني: موريس بابون ومظاهرات 17 أكتوبر 1961 | |
| المبحث الأول: ترجمة لموريس بابون | 46 |
| المبحث الثاني: ظروف وملابسات مظاهرات 17 أكتوبر 1961 | 58 |
| المبحث الثالث: تحضيرات فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لتنظيم مظاهرات أكتوبر 1961 | 65 |
| المبحث الرابع: سير المظاهرات ونتائجها. | 69 |
| الفصل الثالث: المواقف المختلفة من مظاهرات 17 أكتوبر 1961 | |
| المبحث الأول: ردود الأفعال المختلفة حول جرائم موريس بابون. | 88 |
| المبحث الثاني: صدى المظاهرات في الصحافة العالمية | 103 |
| المبحث الثالث: المواقف الدولية من مظاهرات 17 أكتوبر 1961 | 107 |

| | |
|---|---|
| خاتمة. | 113 |
| قائمة الملاحق. | 117 |
| قائمة المصادر والمراجع. | 132 |

# مقدمة

تعتبر مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية حلقة مهمة من حلقات تاريخ الجزائر المعاصر فهي تجسيد حقيقي لكفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي الذي عمل على طمس معالم الهوية الوطنية وسعى للاستيلاء على خيرات وثروات الجزائريين، مما دفع بهم الى التصدي لهذه السياسة بشتى الطرق والوسائل. وحتى تحقق الثورة الجزائرية أهدافها احتاجت إلى جهود كل فئات الشعب في الداخل والخارج.

حيث مثلت الجالية الجزائرية بفرنسا جزء من هذه الفئات كون المهاجرين الجزائريين كانوا على اتصال مباشر بالثورة، وما تلك المظاهرات التي لبوا فيها نداء جبهة التحرير الوطني يوم 17 أكتوبر 1961 إلا واحدة من المحطات المفصلية في مجريات ثورة أول نوفمبر وتعبيرا صادقا على مدى ارتباط الجالية الجزائرية بالثورة التحريرية.

أما عن الأهمية التي يكتسيها موضوع دراستنا الموسوم بـ "الدور الفعال الذي لعبته فئة المهاجرين الجزائريين ومدى ارتباطها بالثورة الجزائرية رغم كل الظروف التي كانت تتعرض لها الجالية الجزائرية بالخارج، حيث سعت جاهدة لتكون عونا وسندا يدفع بعجلة الثورة التحريرية الى الامام ، وهذا ما عبروا عنه من خلال مظاهرات 17 من أكتوبر عام 1961، التي أظهرت خلالها الجالية بطولاتها بالمهجر من جهة، وبشاعة الممارسات القمعية الفرنسية من جهة أخرى.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

**تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.**

أ- **الأسباب الذاتية**

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع "**جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الجالية الجزائرية بفرنسا جرائم موريس بابون نموذجا**" تحديدا دون غيره من الموضوعات الأخرى يعود إلى:

- الرغبة في المساهمة ولو بشكل يسير فكريا وعلميا في وضع بصماتنا التاريخية في كتابة التاريخ الوطني.

- رغبة منا في التعريف بتاريخ نضال فئة المهاجرين الجزائريين ومجالات اسهاماتهم ليس فقط خلال الثورة التحريرية فحسب وإنما حتى قبل إندلاعها.

- موضوع مذكرتنا حسب علمنا لم يتم التطرق إليه من مختلف جوانبه.

- توسيع رصيدنا المعرفي بإعتبار الموضوع جد هام يستحق الدراسة.

**ب- الأسباب الموضوعية:**

أما عن الأسباب الموضوعية:

- محاولة إبراز الدور الذي لعبته فئة المهاجرين الجزائريين بفرنسا اتجاه الثورة التحريرية.

- التعريف بتاريخ نضال شريحة هامة من المجتمع الجزائري ألا وهي فئة المهاجرين ومظاهر كفاحها ومجالا إسهاماتها.

- دراسة مظاهرات 17 أكتوبر 1961، والتعريف بشخصية موريس بابون وجرائمه لأنه في نظرنا تبقى هذه الأحداث بحاجة إلى دراسة واسعة.

- **إشكالية البحث.**

ولدراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف جوانبه طرحنا الإشكالية التالية: فيما تمثلت جرائم محافظ شرطة باريس موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين؟ وكيف أثرت على مسار الثورة الجزائرية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها: :

- ما هي الأسباب والأهداف التي جعلت الكثير من الجزائريين يهاجرون ويغادرون بلادهم نحو فرنسا.

- كيف كانت أوضاع المهاجرين الجزائريين بفرنسا قبل وأثناء اندلاع الثورة التحريرية؟

- ما موقف المهاجرين الجزائريين من اندلاع الثورة التحريرية؟

- كيف تكونت فدرالية الجبهة بفرنسا وكيف استطاعت أن تهيكل نفسها وتستميل فئة المهاجرين الجزائريين؟

- كيف استطاعت جبهة التحرير الوطني إنشاء جهاز عسكري داخل التراب الفرنسي وماهي أهم التعليمات التي قام بها الجهاز المسلح التابع لفدرالية الجبهة بفرنسا؟

- فيما تمثلت أهم التحديات التي واجهت فدرالية جبهة التحرير الوطني؟

- من هو موريس بابون؟ وماهي جرائمه في الجزائر؟

- هل جرائم موريس بابون كانت مقصودة ومبيت لها؟ أم كانت بتعليمات وأوامر فردية؟

- كيف كانت تحضيرات فدرالية جبهة التحرير الوطني لتنظيم مظاهرات 17 أكتوبر 1961؟

- فيما تمثلت أهم النتائج الناجمة عن هذه المظاهرات؟ وكيف كانت ردود الأفعال حولها؟

**خطة البحث:**

للإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته الفرعية تم تقسيم موضوع بحثنا إلى:

مقدمة، فصل تمهيدي وثلاثة فصول اساسية وخاتمة وملاحق متصلة اتصالا مباشرا، بمتن المذكرة وبيبليوغرافية البحث.

– ففي المقدمة قمنا بالتعريف بالموضوع وأهميته وكذلك أسباب اختيارنا له، ثم طرحنا الإشكالية التي انطوت منها مجموعة من التساؤلات الفرعية، كما عرضنا الخطة وذكرنا المناهج التي اعتمدناها، وأهم المصادر والمراجع، ثم ذكرنا الصعوبات التي تعرضنا إليها.

**الفصل التمهيدي:**

تطرقنا فيه للحديث عن الهجرة الجزائرية نحو الخارج قبل اندلاع الثورة التحريرية حيث تناولنا الأسباب الذي دفعت بالجزائيين إلى الهجرة نحو فرنسا من أسباب إقتصادية، سياسية، عسكرية، وثقافية، كما تحدثنا أيضا عن وجهة الجزائريين نحو المناطق الفرنسية، وفي الختام ذكرنا خصائص ومميزات الهجرة الجزائرية.

الفصل الأول والمعنون بتأطير الجبهة لنشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، تضمن ثلاث مباحث، **الأول** خصصناه للحديث عن إندلاع الثورة الجزائرية وتشكيل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، أما **المبحث الثاني** تحدثنا فيه عن تنظيم وتأطير الجبهة لنشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا، من تنظيم جغرافي وهيكلة بشرية لمناضليها، كما تطرقنا لمهمة تجنيد المهاجرين الجزائريين في فدرالية الجبهة، وأخيرا ذكرنا لجان ومؤسسات الفدرالية، إضافة إلى المنظمة الخاصة للفدرالية ونشاطاتها.

وفي الفصل الثاني والمعنون ب: موريس بابون ومظاهرات 17 أكتوبر 1961 اندرجت تحته "4 مباحث، خصصنا الأول ،للتعريف بشخصية موريس بابون، وأهم جرائمه في الجزائر وكذلك محاكمته ووفاته، ثم تحدثنا عن ظروف وملابسات مظاهرات 17 أكتوبر 1961، وكذلك تحضيرات فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لتنظيم هذه المظاهرات والمبحث الأخير تناولنا فيه سير المظاهرات ونتائجها.

**وفي الفصل الثالث** تطرقنا فيه إلى المواقف المختلفة من المظاهرات وردود الأفعال، حول جرائم موريس بابون من ردود وطنية وفرنسية، منظمات وهيئات دولية، وفي المبحث

الثاني تحدثنا عن صدى المظاهرات في الصحافة العالمية، وكذلك المواقف الدولية من المظاهرات العربية منها والغربية.

وفي النهاية وصلنا إلى خاتمة في شكل مجموعة من الإستنتاجات شكلت إجابات مختصرة للإشكالية من خلالها حاولنا الوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

- **المناهج المتبعة:**

وبغية الوصول إلى نتائج دقيقة والإلمام بكل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع اعتمدنا على المناهج العلمية الآتية:

أ- **المنهج التاريخي الوصفي:** الذي اعتمدنا عليه في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووضعها لأن طبيعة الموضوع تفرض علينا اتباع هذا المنهج.

ب- **المنهج التحليلي:** الذي استعملناه في دراسة وتحليل المادة العلمية التي وظفناها في هذه الدراسة.

ج- **المنهج الإحصائي:** والذي استدعته طبيعة الموضوع وذلك بإحصاء عدد المهاجرين والمتظاهرين وعدد الضحايا والمفقودين.

**المصادر والمراجع:**

وقصد الإلمام بجميع جوانب الموضوع فقد سعينا إلى جمع أكبر عدد من المادة العلمية، ولعل أهم المصادر المعتمدة مجموعة من الكتب أهمها:

- **la bataille de paris, 17 octobre 1961** لصاحبه جون لوك إيندوي وهذا الكتاب وعلى صغر حجمه يعتبر مصدرا لا غنى عنه للحديث عن مجازر 17 أكتوبر 1961.

- علي هارون الولاية السابعة حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي، كونه كان عضوا في الفيدرالية وشاهد عيان على مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

- واعتمدنا أيضا على مذكرات عمر بوداود "خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني من 1957 إلى 1962 والذي أفادنا في التعرف على واقع الجالية الجزائرية التي شاركت في المظاهرات.

- نيل ماك ماستر، جيم هاوس بعنوان "باريس 1961 إرهاب الدولة والذاكرة، وهو مترجم إلى اللغة العربية من طرف أحمد بكلي وظفناه في التعرف على سير مظاهرات 17 أكتوبر وردود فعل الشرطة الفرنسية عليها.

- محند أكلي بن يونس " سبع سنوات في قلب المعركة" يعد هذا الكتاب مصدرا مهما في التعرف على نشاط جبهة التحرير الوطني بفرنسا وتأطيرها للمهاجرين الجزائريين.

- أحمد دوم" من حي القصبة إلى سجن فرين 1945-1962" مذكرات مناضل الذي يعتبر من أهم المصادر التاريخية.

**المراجع**

- ليندة عميري: معركة فرنسا والتي بدورها اعتمدت بالدرجة الأولى على الوثائق الأرشيفية والشهادات الحية بخصوص مظاهرات السابع عشر أكتوبر 1961.

- , le transfert d’une mémoire. De l’Algérie française au racisme anti-arabe, لصاحبه Benjamin Stora الذي تحدث عن الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر.

- اعتمدنا أيضا على كتاب" حملة أكتوبر العقابية" لصاحبه " ميشيل لوفين" الذي تناول دوافع هجرة الجزائريين نحو فرنسا وتطرق أيضا إلى شخصية موريس بابون وجرائمه.

- مارسيل وبوليت بيجو 17 أكتوبر، ما يملكه الجزائريون الذي بدوره تحدث عن جرائم موريس بابون في باريس والنتائج التي أسفرت عنها مظاهرات السابع عشر أكتوبر 1961.

- إضافة إلى كتابات المؤرخ "سعدي بزيان" من بينها "جرائم موريس ضد المهاجرين في 17 أكتوبر 1961، كذلك كتاب دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54.

- **صعوبات البحث:**

وكأي بحث علمي لا يخلو من العراقيل فقد واجهتنا بعض الصعوبات التي تمثلت في:

- ضيق الوقت خاصة في ظل ارتباطنا بالدراسة فضلا عن الوضع الصحي الذي أعاق وصولنا إلى مختلف المكتبات والمراكز الجامعية.

- أغلب المصادر والمراجع التي تتناول موضوع بحثنا متوفرة باللغة الفرنسية، مع صعوبة الوصول إليها.

- أما المراجع باللغة العربية فهي عامة وليست متخصصة وغالبا ما تتناول الموضوع بشكل سطحي فقط.

- على الرغم من كثرة المراكز التاريخية، والمؤرخين الجزائريين إلا أننا لم نلقى إلى نزرا يسيرا من الكتب التي تحدثت عن هذه الجرائم.

وفي الأخير نرجوا أن نكون قد ساهمنا ولو بجزء بسيط في معالجة الموضوع بطريقة منهجية سليمة على الأقل أو بتسليط الضوء عليه خاصة لقلة الإصدارات العلمية حوله. فالشكر موصول لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، كما نخص بالذكر الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه جزاه الله كل خير.

# الفصل التمهيدي

## الفصل التمهيدي: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا قبل الثورة التحريرية

1-الهجرة الجزائرية نحو فرنسا

2-دوافع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا

3-مراحل الهجرة الجزائرية نحو فرنسا

4-وجهات الجزائريين بفرنسا

عرف الجزائريون كغيرهم من شعوب الأقطار المغاربية إبان فترة الاحتلال الفرنسي ظاهرة الهجرة نحو فرنسا، التي تباينت دوافعها بين مختلف شرائح المجتمع سواء بصفة منتظمة أو غير منتظمة، شملت مختلف الفئات نتيجة الظروف القاهرة والوضع الجديد الذي أوجدته فرنسا على أكثر من صعيد. ويمكن اعتبار ظاهرة الهجرة ظاهرة اجتماعية وجغرافية في ذات الوقت، فهي اجتماعية في كونها تتعلق بالأفراد وأسباب هجرتهم، وجغرافية لأن الفرد من خلالها يتجاوز حدوده الجغرافية إلى حدود جديدة.

**1- الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:**

- **مفهومها:** الهجرة[1] هي انتقال الأشخاص أو الجماعات من بلد لأخر، التماسا لأحوال معيشية أفضل أو الفرار من اضطهاد ديني أو عرقي أو سياسي.[2]

ويعرفها الكيالي بأنها كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي للفرد أو جماعة.

فكلمة الهجرة تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرهما.[3]

والهجرة الجزائرية هي ظاهرة استعمارية لكونها انطلقت بشكل مكثف بعد اشتداد الضغط الاستعماري الفرنسي على الجزائريين.[4]

---

[1] الهجرة لغة: كلمة هاجروا مأخوذة من الفعل الرباعي "هاجر" والاسم هجرة والفعل هاجر. وهجر غير هاجر فقد يترك الإنسان مكانا يقيم فيه فيكون هذا معناه "هجر" أي يترك وهو عن قلة وضيق تدفع إلى الهرب والهجرة هي الخروج من أرضٍ إلى أرض. أنظر: محمد متولي الشعراوي، الهجرة النبوية، المكتبة التوثيقية، (د.ط)، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص. 41.

والهجرة اسم من هجره، يهجره، هجرا وهجرانا وقطعه ضد وصله والشيء تركه واعرض عنه. أنظر: بطرس البستاني، الهجرة، محيط المحيط قاموس مطول اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، 1996، ص. 930.

[2] محمد صالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص. 229.

[3] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (ج.7)، ( د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص. 67.

[4] سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، قراءة في الأسباب والدوافع، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد27، نوفمبر 2017، جامعة تبسة، الجزائر، ص. 124.

## 2- دوافع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

لقد كان للهجرة الجزائرية نحو فرنسا عدة عوامل ودوافع ومسببات ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة في أوساط السكان الجزائريين حيث أن هذه الأسباب تتعلق أساسا بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشها الجزائريون جراء السياسة الاستعمارية المتخذة بالجزائر منذ الاحتلال.

### 1.2. الدوافع الاقتصادية:

يعتبر السبب الاقتصادي من أهم الأسباب التي دفعت بالجزائريين إلى الهجرة نحو فرنسا وذلك بسبب الوضعية المادية المزرية للشعب الجزائري التي خلفها الاحتلال نفسه وعند الحديث عنها فإنها تعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر. وهو التعليل السائد للهجرة الجزائرية في فترة ما بين الحربين والذي كانت الإدارة الاستعمارية تقول به وقلما يشيرون إلى استلاب الأرض من أصحابها الشرعيين وتسليمها للأوروبيين.[1] ولكن أساليب الأرض التي انتهجتها فرنسا في احتلالها للجزائر، وسياسة الاستيطان التي شجعتها منذ البداية وما رافقتها من أعمال النهب والسلب لأملاك الجزائريين كل ذلك جعل الجزائريين بعد عقود قليلة عرضة للمجاعات والأوبئة.[2]

هذا بالإضافة إلى تطبيق الإدارة الفرنسية لسياسة الضرائب التي لم تكن واحدة بل أخذت أنواعا وأسماء مختلفة منها.[3]

---

[1] مليكة قليل، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900- 1939)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، 2009، ص. 17.

[2] سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936- 1956، (د.ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 28.

[3] عالية زروقي، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا- صورها في نماذج من الكتابات الأدبية الجزائرية، **أفكار وآفاق**، المجلد8، العدد2، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص. 53.

الضرائب الدينية كالزكاة والعشور، وضريبة الصخرة كالحراسة الليلية بدون أجر، كما عانوا من التوزيع الغير عادل للميزانية التي كانوا يدفعون لها الكثير.[1]

أما الصناعة فقد كانت تشغل قسما هاما قبل الاحتلال وتسد العديد من حاجيات المجتمع، لكنها ما لبثت أن اختفت واندثرت بعد الاحتلال وذلك لأنها تتعارض مع مصالح الرأسماليين الفرنسين الذين يرغبون في إبقاء الجزائر شأن كل المستعمرات، بأنها مجرد خزان للثروات الطبيعية لتزويد مصانعهم بالمواد الأولية المختلفة وسوقا لتصريف منتجاتهم الصناعية.[2]

**2.2. الدوافع السياسية والعسكرية:** إضافة للأسباب الاقتصادية التي ذكرناها سابقا يمكن القول أن السبب وراء هجرة العديد من الجزائريين يعود إلى ملامح الحكم الفرنسي في حد ذاته. وهو لم يكن عادلا ولا حتى متقبلا للوضع الجزائري بل كان حكما اضطهاديا وقاسيا.[3]

كما كانت القوانين الاستثنائية الجائرة تهدف إلى التحكم في مصير الشعب الجزائري، وذلك لضمان نفوذ وسيطرة المستوطنين، ومن أهم القوانين التي سنها نجد: قانون الأهالي[4]. Code de l'indigénat[5] وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات القمعية الشديدة، التي بدأ الاستعمار في تطبيقها على الشعب الجزائري منذ سنة 1874، وهي تخول

---

[1] حميدي أبو بكر الصديق، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص. 41.

[2] سعيد بورنان، مرجع سابق، ص. 29، 30.

[3] سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، قراءة في الأسباب والدوافع، مرجع سابق، ص. 134.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، (ج.2)، (ط.4)، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992، ص. 427.

[5] إن لقطة أنديجان Indigène معناه الحقيقي (أهلي وصاحب البلاد) ولكن هذا في مصطلحات اللغة الصرفة أما في مصطلحات اللغة الاستعمارية أصبحت هي الأخرى لفظة احتقار وامتهان للعربي وصارت من أخوات "بيكوارتون وبونيول"، أي أن الفرنسيين حملوا هذه الكلمة التي أطلقوها على الجزائري معنى الاحتقار والدونية أنظر: سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936- 1956، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 34.

السلطات الإدارية حق معاقبة الجزائريين على العديد من المخالفات المنصوص عليها في القانون دون عرضهم على محاكم قضائية.[1]

- وهناك عامل سياسي آخر دفع بالجزائريين للهجرة، ويتمثل في تزايد نشاط قادة الأحزاب الوطنية والطبقة المثقفة التي رفضت المعاملة السيئة من المعمرين الأوروبيين بالجزائر، وبقدر ما أظهر الجزائريين رغبتهم في نيل حقوقهم السياسية والمشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية إلا وتزايدت قساوة الإدارة الاستعمارية عليهم وبهذا اضطرت العديد من الشخصيات إلى الهجرة نحو فرنسا ومواصلة عملهم هناك. ناهيك عن البوليس السياسي بالجزائر وما يفعله بالناس، فلا يتروع عن الاعتقالات بالجملة وبغير تحقيق، وهذا ما عبر عنه "يحي بوعزيز" في كتابه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري في قوله".... الجزائر لا تعرف شيئا عن الحريات السياسية سواء منها حرية الرأي أو الاجتماع أو الصحافة.[2]

- **أما عسكريا:** فقد كانت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى إجبارية، ذلك أن الدولة الفرنسية كانت قد نقلت تحت ضغط ظروف الحرب عددا كبيرا من الجزائريين وجندتهم في صفوف جيشها، وعمالا في المصانع أو الفلاحة وقدر عدده 270.000. لكن أصبحت الهجرة ظاهرة قائمة بعد أن تم تسريح الكثير من الجزائريين من الخدمة العسكرية وبقوا هناك في فرنسا ومنهم من عاد إلى الجزائر وما لبث أن رجع إليها ثانية.

ويمكن القول أن الخدمة العسكرية سمحت لعدد كبير من الشبان بأن يحتك بغيره ليتعرف بذلك على مختلف الأفكار الجديدة، كما سمحت له بمعرفة الفرد الفرنسي جيدا.[3]

---

[1] سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريين والثورة التحريرية 1954- 1962 المهاجرون إلى فرنسا نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه والطور الثالث ل م د، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي التبسي تبسة، 2017- 2018، ص. 45.

[2] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830- 1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص. 242.

[3] عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919- 1939)، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1974، ص. 46- 47.

### 3.2. الدوافع الاجتماعية:

لقد كان الحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834، وإصدار قانون مجلس الشيوخ "سيناتوس كونسليت"[1] سنة 1865 وقانون الأهالي 1881 وإنشاء محاكم الاضطهاد سنة 1902 والتجنيد الإجباري سنة 1912، كل هذا جعل الجزائري يشعر بفقدان حريته في بلده الأصلي ودفعته إلى الهجرة رغبة في الحصول على شروط حياة أفضل،[2] إضافة إلى قانون مصادرة الأراضي الذي دفع بالجزائريين إلى مغادرة وطنهم وذلك لإيفاء حاجيات أسرهم وتحسين أوضاعهم المعيشية والصحية. ورفع مستوى المدخول المادي، فكل هذه الأمور متاحة في فرنسا ومعدومة في الجزائر. ضف إلى ذلك مشكلة النمو الديموغرافي الغير مسبوق خلال فترة الاحتلال الفرنسي الذي كان سببا في قيام وارتفاع ظاهرة الهجرة في فرنسا.[3]

وهناك أسباب اجتماعية أخرى تمثلت في:

- التوزيع الغير عادل للثروة والمداخيل.
- توسع المواطنون في زراعة الكروم على حساب الزراعة الغذائية في الجزائر.
- قلة المشاريع الصناعية.
- انتشار الأقلية الأوروبية في الاستحواذ على المناصب والوظائف، كل هذا دفع بالجزائريين بالتخلي عن وطنهم واللجوء إلى فرنسا.[4]

---

[1] قانون سيناتوس كونسليت: صدر في جويلية 1865 من أول النصوص القانونية التي فتحت الباب أمام منح الجنسية الفرنسية للجزائريين ينص على أن الجزائري ما دام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين ولا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيون أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية فيصبح مثل الفرنسيين، تضمن مجموعة من المواد هدفه إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي وتحطيم كيان الشعب الجزائري، أنظر محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830- 1871)، (د.ط)، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص. 237- 238.

[2] مليكة قليل، مرجع سابق، ص. 59.

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص. 297.

[4] زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013- 2014، ص. 14.

### 4.2. الدوافع الثقافية والدينية:

إن سياسة فرنسا في هذا الميدان وما نتج عنها من انتشار الأمية والجهل وسط الجزائريين. كل هذا ساهم في تزايد الهجرة نحو فرنسا، لأنه لو وجد الجزائريين فرصة للتعلم في بلادهم ذلك أن التعليم هو الشرط الأساسي لإيجاد وظيفة محترمة ولائقة لما أجبر الجزائريون على الهجرة والبحث عن عمل في فرنسا.[1] وفي بداية الأمر لم تعرف الجزائر الأمية قبل الاحتلال الفرنسي حيث كان التعليم منتشرا ومؤسساته كثيرة وحسب ما لاحظه الجنرال فلاز valaze في سنة 1834 "فإن كل الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة وفي كل قرية هناك مدرستان". وكان عدد المدارس لا يقل عن ألفي مدرسة سواء في المدن أو الأرياف، لكن ما لبث إلا أن أصيب بنكسة نتيجة سياسة الاستعمار التي قضت على أغلب مؤسساته وصادرت أوقافه وشردت رواده من الطلبة والمعلمين وضيقت الخناق عليه بقوانين تعسفية.[2] فقد أخذوا يطمسون المعالم العربية والإسلامية ويحولونها إلى معالم فرنسية والمساجد إلى كنائس ومخازن، كذلك تهديم المدارس والكتاتيب والزوايا.[3] وهذا ما يمثل احتلالا ماديا لكل مقرات التعليم وتخريب معنوي للدور التعليمي الذي كانت تتولاه الزوايا والمدارس الحرة.[4] وكانت هذه المدارس لا تستوعب في مطلع القرن 20 سوى نسبة قليلة من الأطفال الجزائريين إذ لم تتجاوز 3.5% سنة 1902 و4.7% سنة 1912. ونشير إلى أن أغلب الأطفال الجزائريين لهم حظ في دخول المدرسة الفرنسية كانوا لا يتجاوزون تعليمهم الابتدائي. وقليل فقط من يدخلون، التعليم الثانوي والعالي إذا قدرت نسبتهم سنة 1954 6000 طالب في التعليم الثانوي و3000 طالب في التعليم العالي. وهنا نجد أن هذه السياسة ليست مبنية لتثقيف الجزائريين.[5] وإنما للتجهيل لكي

---

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا. دراسة تحليلية، (د.ط)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص. 160.

[2] سعيد بورنان، مرجع سابق، ص. 45- 46.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، (ج.1)، (ط.1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992، ص. 66.

[4] بن علي أمحمد، مكي خالدية، واقع التربية والتعليم في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وغداة الاستقلال، كلية الحقوق، الجزائر، 2011، ص. 33.

[5] سعيد بورنان، مرجع سابق، ص. 47- 48.

يصبحوا من مجتمع مناهض للاستعمار إلى مجتمع قابل للاندماج والذوبان في المجتمع الفرنسي.

وقد كان الجزائريون جميعا معرضين للخطر من ناحية دينهم وشخصيتهم بسبب سياسة الفرنسة والتنصير التي كان ينتهجها الاحتلال الفرنسي في الجزائر كما نظر الفرنسيون إلى الأملاك الدينية بمنظار فرنسي، فموقفهم نحوها هو نفس الموقف حول ممتلكات الكنيسة إبان الثورة الفرنسية عام 1789 وفي هذا الإطار عالج خلفاؤهم بالجزائر مشكلة الأملاك الدينية متصورين أن فقدان هذه الأملاك تكون مماثلة لما حدث في الكنيسة في فرنسا. وقد نسوا أن قضية الأملاك الدينية بالجزائر تختلف عن وضعية أملاك الكنيسة متناسين دور مدخولات الأوقاف في الحياة الاجتماعية والثقافية للجزائريين[1] وكان أول قرار صدر حول الأوقاف ليقص الموارد التي تعيش بها المدارس وهو كما يسمى بالمصطلح الأمريكي "تجفيف المصادر المالية" هو قرار كلوزيل في سبتمبر 1830 والذي ينص على مصادرة كل الأملاك التابعة للأوقاف وبهذا أصدر حكما بالإعدام على كل المؤسسات الدينية والتعليمية.[2] وهنا نجد أن الحالة العلمية مزرية بسبب وقائع الحرب وأهوال الاحتلال وهجرة العلماء وتشتت القبائل، إضافة إلى تدمير معالم الثقافة والفكر فيها والعمل على تجهيل الشعب بالقضاء على العربية، ومصادرة الأوقاف الإسلامية باعتبارها الممول للحياة التعليمية في الجزائر.[3]

3- **مراحل الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:** يمكننا التمييز بين أربعة مراحل أبرزها:

1.3. **المرحلة الأولى خلال القرن 19:** وينتاب هذه المرحلة الكثير من الغموض فيما يخص الهجرة وذلك لكونها كانت في بدايتها الأولى. وغياب إحصاء فرنسي منظم كما انتابتها الهجرات الفردية أو نفي بعض الأفراد لاتهامات مختلفة. فخلال هذه الفترة كانت العاصمة

---

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 1971، ص. 30.

[2] مصطفى هشماوي، حالة العربية أثناء فترة الاحتلال "أو التعليم العربي في الجزائر في القرن19 وأوائل 20" **مجلة اللغة العربية**، العدد الممتاز، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص. 284.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، (د.ط)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص. 141-145.

باريس ومارسيليا من أهم الوجهات التي تركز فيها العمال الجزائريون للعمل في المصانع كمصانع الزيت والصابون مثلا. ومع مطلع القرن العشرين وصل عددهم ما يقارب 4 آلاف شخص.[1]

### 2.3. المرحلة الثانية 1912- 1919:

هذه المرحلة صاحبتها ظروف ساهمت في رفع عدد المهاجرين منها:

قانون التجنيد الإجباري 1912 واندلاع الحرب العالمية، وتراجع تدفق العمال من دول الجوار مثل بلجيكا، إيطاليا وسعي فرنسا لتعويض ذلك باليد العاملة من المستعمرات وعلى رأسها الجزائر.[2] كما فتحت فرنسا الباب أمام الجزائريين وأصدرت لذلك قانون 1914 يرفع القيود عنها مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا، وفي سنة 1916 أسست مصلحة أسمتها "عمال المستعمرات" التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ثم توزيعهم هناك.[3] وإذا كان شمال إفريقيا المكان المناسب لجلب اليد العاملة أو تجنيد أبنائه فإن النصيب الأكبر كان من الجزائريين فمن بين 32321 كان 78056 عاملا جزائريا، يقابله 35506 مغربيا و18249 تونسيا. هذا فضلا عن المجندين الذين بلغ عددهم 173000 جزائري مات منهم ما يقارب 25000 جزائري خاصة في شرق فرنسا.[4]

[1] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، (ط.2)، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص. 8.

[2] حميدي أبو بكر الصديق، مرجع سابق، ص. 44.

[3] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914- 1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 14.

[4] سعدي بزيان، مرجع سابق، ص. 8.

### 3.3. المرحلة الثالثة 1919- 1939:

أصبحت أوضاع الجزائريين غداة الحرب العالمية الأولى أكثر سوءا وتعقيد أمام السياسة الاستعمارية التي زادت من شدة العمل، قصد تنفيذ مخططات تطمح إلى تحقيق الاندماج الحضاري للمجتمع الجزائري وانصهاره ضمن الثقافة الفرنسية.[1]

فقد كانت أكبر نزوح للعمال الجزائريين نحو فرنسا[2] ما بين سنوات 1919- 1924 حيث سافر إلى فرنسا 71028 جزائري عاد منهم 57467 فقط. إلا أنه بعد سنة 1924 بدأت فرنسا تضيق على قدوم الجزائريين ولذلك انخفض عددهم في سنة 1925 إلى حوالي 24735 وفي أوت 1926 صدر مرسوم يحدد ويقيد الهجرة منها تأدية الخدمة العسكرية، سلامة السوابق العدلية.[3] وتعزز هذا المرسوم أيضا في 1928 بشروط أخرى تضيق الهجرة. وعلى الرغم من مراقبة السلطات الفرنسية الهجرة إلى أنه أصدر قرار في 17 جويلية 1936 أزاح الكثير من القيود عن الهجرة مما يسمح بتزايد عددها. لكن مع توتر أجواء اندلاع الحرب العالمية الثانية انخفضت بشكل كبير.[4]

### 4.3. المرحلة الرابعة 1939- 1954:

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية وأصبح السفر إلى فرنسا من اختصاص وزارة الحرب الفرنسية، التي جندت نصف مليون جزائري لخدمة الحرب وأغراضها العسكرية وتوقفت الهجرة خلال الاحتلال النازي لفرنسا ما بين 1940- 1944 ثم صدر قانون 7 مارس 1944 الذي اقترح إعطاء الجنسية الفرنسية لعدد كبير من الجزائريين وفق شروط معينة.[5] كما صدر قانون 23 سبتمبر 1947 الذي نص على تنظيم العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا وأقر دستورا

---

[1] حميدي أبو بكر الصديق، مرجع سابق، ص. 46.

[2] **أنظر الملحق رقم 01، ص.117**، جدول يوضح حركة المهاجرين بين فرنسا والجزائر من 1914-1939.

[3] شيخ الأعرج، هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية (1830- 1962)، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، المجلد14، العدد2، 2019، جامعة معسكر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص. 53.

[4] حميدي أبو بكر الصديق، مرجع سابق، ص. 45- 46.

[5] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص. 293.

جديدا للجزائر ألغى كل قيود الهجرة بالتدريج وتوسعت حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وتواصلت إلى غاية اندلاع ثورة نوفمبر 1954، وارتفع عدد المهاجرين الجزائريين إلى حوالي نصف مليون شخص.[1]

4- **وجهات الجزائريين بفرنسا:** لم تكن هجرة الجزائريين[2] مقتصرة أو محددة في منطقة واحدة بفرنسا بل انتشر الجزائريين في عدة مناطق نتيجة الظروف السابقة.

من خلال تتبع حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا نجد أن مناطق الجذب تختلف من فترة لأخرى حسب الحاجة إلى العمل. فمثلا قبل الحرب العالمية الثانية كان تركز الجزائريين في بعض جهات الجنوب والوسط والشمال الفرنسي، وبعدها انتشروا في كل أنحاء فرنسا ولكن المناطق الأكثر استقبالا واستيعابا للجالية الجزائرية نجد مناطق باريس، ليون، مارسيليا وذلك بسبب كثرة المعامل والمصانع والورشات ووفرة مصادر الشغل والتشغيل.[3] ونشير هنا إلى أن سياسة فرنسا في توزيع المهاجرين على أراضيها كان حسب احتياجات كل منطقة إلى هذه اليد العاملة.[4]

إن للهجرة الجزائرية إلى فرنسا عدة خصائص يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1) أن أكثر الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا قبل سنة 1954 هم الشبان الذكور الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 40 سنة وتركوا أهاليهم وديارهم وهاجروا طلبا للعمل، إذ تعتبر الهجرة نحو فرنسا صراعا ضد الفقر ووسيلة لرفع مستوى الحياة المعيشية للأسرة.[5]

---

[1] شيخ الأعرج، مرجع سابق، ص. 55- 56.

[2] أنظر **الملحق رقم 02، ص.118**، خريطة توضح المناطق التي انطلقت منها الهجرة نحو فرنسا.

[3] أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962 (طبعة خاصة)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص. 179- 180.

[4] سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954- 1962 -المهاجرون إلى فرنسا أنموذجا-، مرجع سابق، ص. 56.

[5] سعيد بورنان، مرجع سابق، ص. 39.

2) أنها هجرة دورية، حيث كان العمال يتحركون بشكل مستمر بين فرنسا والجزائر فقد قدرت مدة غيبة المهاجر الجزائري عن وطنه بما يتراوح بين 8 و18 شهرا وذلك لارتباطاتهم بأراضيهم وعائلاتهم.

3) أن الهجرة الجزائرية كانت غير منظمة من جانب السلطات الفرنسية في بداية الأمر فمن هاجر من الجزائر إنما هاجر من تلقاء نفسه أو تحت ضغط الظروف والأسباب. ولم تعرف الهجرة المنظمة إلا في فترة بين الحربين حيث أخذت صفة الإكراه والإجبار[1].

4) وهناك ميزة أخرى وهي اقتصار الهجرة على الرجال دون النساء إذ يقدر عدد المهاجرات الجزائريات إلى فرنسا سنة 1930 بنحو 20 امرأة فقط هاجروا مع أزواجهم وفي سنة 1939 لم يكن عددهن يتجاوز 40 امرأة ولم تكن هجرتهم قصد العمل بل لمرافقة أزواجهن مساعدة لهم على الاستقرار.[2]

[1] عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919- 1939، مرجع سابق، ص. 31.

[2] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، مرجع سابق، ص. 32.

# الفصل الأول

## الفصل الأول: تأطير الجبهة لنشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا

المبحث الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وتشكيل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

المبحث الثاني: تنظيم وتأطير الجبهة لنشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا

المبحث الثالث: التحديات التي واجهت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

**تمهيد**

كان اهتمام جبهة التحرير الوطني بفئة المهاجرين الجزائريين بفرنسا منذ اندلاع الثورة التحريرية، من منطلق إدراكها بأهمية هذه الفئة وما يمكن أن تقدمه لها، ولقد أحدث انتقال الثورة إلى فرنسا حالة من الترقب والحذر من جهة، والحماس في الالتفاف حولها والسعي لدعمها ماديا ومعنويا من جهة ثانية، الشيء الذي دفع بقيادة الجبهة في الجزائر إلى التفكير في ضرورة تأطير المهاجرين وتعبئتهم ودفعهم للانخراط في الثورة، والعمل على نقل صوتها ومطالبها للرأي الفرنسي وفي فصلنا هذا تطرقنا إلى تفجير الثورة الجزائرية وموقف المهاجرين الجزائريين بفرنسا منها وعن أهمية تأسيس فدرالية تابعة لجبهة التحرير الوطني بفرنسا، وعن الظروف التي نشأت فيها والمراحل والتحديات التي واجهت قادتها ونظامها الداخلي.

## المبحث الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وتشكيل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

### 1- تفجير الثورة وموقف المهاجرين الجزائريين بفرنسا منها

1.1. **اندلاع الثورة التحريرية:** يعد اندلاع الثورة التحريرية أهم الأحداث التي ميزت التاريخ المعاصر للجزائر وساهمت في إنهاء حقبة الاستعمار الفرنسي فيها، وجاءت هذه الأخيرة نتيجة عدة عوامل دفعت بالجزائريين للتفكير في العمل الثوري والتحمس له ويأتي في مقدمة هذه العوامل انتفاضة 8 ماي 1945 التي كان لها دور كبير في إعادة بناء الحركة الوطنية، إضافة إلى قانون 20 سبتمبر 1947. الذي جسد وبشكل واضح ومفضوح فكرة التفرقة العنصرية وعدم المساواة.[1] وفي سنة 1954 وصلت الحركة الوطنية الجزائرية إلي طريق مسدود بسبب الأزمة،[2] التي أوقعها فيها صراع الاشخاص فأنشؤوا في مارس 1954 "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"[3] لكن أمام تفاقم الأزمة كان إعلان الثورة الجزائرية هو المخرج الوحيد وذلك من خلال توجه العناصر الثورية إلى تفجير الثورة مع ملائمة الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية[4].

---

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962، (د.ط)، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 143.

[2] أزمة حركة انتصار للحريات الديمقراطية وقعت في أفريل 1953 من أسبابها رغبة المصاليين في منح مصالي الحاج كافة الصلاحيات وحق الانفراد بالقرار السياسي وكذلك معارضة اللجنة المركزية للحكم الفردي ومطالبتها بتقليص صلاحياته وتوسيع دائرة المشاركة في قيادة الحزب أنظر: محمد لعبيدي، تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 66.

[3] اللجنة الثورية للوحدة والعمل تشكلت في 23 مارس 1954 في خضم الصراع القائم بين المصاليين والمركزيين ظهر تيار محايد من أنصار المنظمة الخاصة من بينهم بن مهيدي، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد وحاولوا التوفيق بين المصاليين والمركزيين ومهدوا للثورة. أنظر: عبد المالك بوعريوة، "اللجنة للوحدة والعمل ودورها في الأزمة الحزبية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، 23 مارس 1954، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 15، العدد2، 2020، جامعة أدرار، ص. 61.

[4] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962، (د.ط)، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص. 55.

وقد تشكل هذا الاتجاه من مجموعة من الشباب المتحمس بهذا الخيار – خيار الكفاح المسلح – الذين كانوا النواة الأولى للمنظمة السرية ومن بينهم " حسين آيت أحمد[1]، أحمد بن بلة[2]، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد[3]، العربي بن مهيدي[4].... كما آمن هؤلاء بأن استمرار الأزمة معناه الحكم على مستقبل الشعب الجزائري. وقد تأكدوا بضرورة التعجيل بالعمل المسلح وتكللت هذه المساعي بتشكيل مجموعة 22 التي عقدت اجتماعها الأول في جوان 1954 بالجزائر وقد انبثق عن هذا الاجتماع لجنة الستة.[5] وبذلك لم يبق سوى تحديد اليوم "المشهود" وتقديم تاريخه، حيث اجتمع الأعضاء الستة بن بولعيد[6]، بن مهيدي، بيطاط، بوضياف، ديدوش

---

[1] حسين آيت أحمد: من مواليد 20 أوت 1926 بالقبائل، مناضل في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كان عضو باللجنة المركزية والمكتب السياسي مسؤول المنظمة الخاصة من 1947– 1949، انتقل إلى القاهرة في 1951 ومثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالمؤتمرات الدولية باسم "سعيد فرحي"، وهو عضو مؤسس في جبهة التحرير الوطني أنظر: "حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942– 1952، تر: سعيد جعفر، (د.ط)، منشورات البرزخ، (د.ب.ن)، 2002، ص. 15– 24.

[2] أحمد بن بلة من مواليد 1912 بمغنية قيادي بارز في تاريخ الجزائر المعاصر من مؤسسي المنظمة الخاصة، خدم القضية الجزائرية في الداخل والخارج، عاش جزء من عمره في سجون الاستعمار ويعد أول رئيس للجزائر المستقلة، أطيح به في 1965 من قبل العقيد هواري بومدين، وهو من معارضي إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992 ومن المساهمين في البحث عن الحوار والمصالحة الوطنية أنظر: فاتح زياني، مرجع سابق، ص. 206.

[3] ديدوش مراد: 1927– 1955 الملقب بسي عبد القادر ولد في 13 جويلية 1927 بمرادية بالعاصمة، انضم إلى صفوف حزب الشعب وهو لم يبلغ السن 16، كان من أعضاء المنظمة الخاصة كون في 1952 رفقة بن بولعيد نواة سرية في العاصمة مهمتها صنع المتفجرات لتحضير اندلاع الثورة وأحد المناضلين في إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في اجتماع ال22 الذي انبثق عنه أول مجلس للثورة وكان ديدوش أحد أعضائه "مسؤول الناحية الثانية، استشهد لم يبلغ 28 سنة بعد معركة بدوار الصوادق أنظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي تاريخ ثقافة، أحداث، أعلام، معالم، مراجعة مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص. 704–705.

[4] العربي بن مهيدي: 1923– 1957 قائد حرب التحرير الوطني ولد بعين مليلة أم البواقي انخرط سنة 1939 في الكشافة الإسلامية، مناضل في حزب الشعب الجزائري، وعضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل وأول مسؤول للجبهة في المنطقة الخامسة وأحد المبادرين بمؤتمر الصومام انتخب في الهيئة العليا للجبهة لجنة التنسيق والتنفيذ شارك في التحضير لإضراب 8 أيام وألقي عليه القبض في 23 فيفري 1975 وتم اغتياله في مارس 1957. أنظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر، مرجع نفسه، ص. 314– 315.

[5] عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص. 18– 20.

[6] مصطفى بن بولعيد من مواليد 5 فيفري 1917 لقب بأسد الأوراس أدى الخدمة العسكرية في 1938 ثم استدعى ثانية في 1944 التحق بحزب الشعب الجزائري بعد أحداث 8 ماي 1945 انضم للمنظمة الخاصة وكان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل وترأس اجتماع ال22 وكان قائدا للمنطقة الأولى. أنظر: سعيد بورنان، أبرز قادة ثورة نوفمبر 54، (ط،3)، دار الأمر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص. 95.

مراد، كريم بلقاسم الذين تتكون منهم القيادة المعينة من قبل "لجنة الـ22" التي اجتمعت آخر مرة بالعاصمة وحددوا بصورة نهائية تاريخ اندلاع الثورة المسلحة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954[1] واندلعت هذه الأخيرة بسلسلة من العمليات النوعية على مختلف المصالح العسكرية والمدنية، وفاجئت هذه العمليات الثورية الجميع وقام الجدل حول المتسبب فيها والجهات التي تقف من وراءها والأطراف المستفيدة منها. وقصد التعريف عن منطلقاتها الفكرية وتوضيح أهدافها ومبادئها، سارعت جبهة التحرير الوطني بإصدار أول وثيقة إعلامية حملت مبادئها ووضعت أهدافها وتمثلت هذه الوثيقة في بيان أول نوفمبر. وقد حدد هذا الأخير بوضوح هوية التنظيم ومعالم سياسته الثورية وطبيعة الدولة، بعد استرجاع السيادة الوطنية. وأشار في مطلعه إلى حالة الإنقسام الذي شهدته الحركة الوطنية وحزب الشعب بصفة أخص[2] وقد وردت في عبارة " ونحن نؤكد بهذا الصدد أننا مستقلون عن الجانبين اللذان يتنازعان النفوذ والسياسة والحزبية...." وإذا كان البيان قد وضح ايديولوجية قيادة الثورة فإن مفجريها كانوا في عمومهم مغمورين سياسيا ولم يكونوا ذوي صيت وشهرة أو معروفين سواء للقاعدة الشعبية أو للسلطات الاستعمارية وهذا ما فجر سيلا من الردود المتباينة والمتناقضة أحيانا حول اندلاع الثورة والمواقف من قيادتها.[3]

### 2.1. موقف المهاجرين الجزائريين بفرنسا من اندلاع الثورة.

كان عدد أفراد الجالية الجزائرية بفرنسا غداة ثورة أول نوفمبر 1954 وخلالها كبيرا، نظرا للظروف السابقة التي أشرنا إليها وأبرزها: الضغط السياسي والإقتصادي والحصار العسكري الذي فرضه الجيش الفرنسي على الجزائر.[4] وإذا تكلمنا عن الجالية الجزائرية عشية اندلاع الثورة التحريرية فإن الأغلبية كانت تحت لواء حركة الانتصار للحريات (M.T.L.D) وقلة منها

[1] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، (ط.2)، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص. 46.

[2] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962، (د.ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 273- 274.

[3] جمال قنال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص. 234- 235.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830- 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائر 1830- 1954، (طبعة خاصة)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 201.

منخرطين في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.A) والحزب الاشتراكي الفرنسي والبقية القليلة لا تنتسب إلى أي اتجاه سياسي[1] وعلى الرغم من تعدد هذه الأحزاب وسط المهاجرين بفرنسا إلا أن الحزب الذي كان يحظى بتأييد هؤلاء هو حركة انتصار للحريات الديمقراطية ومن هذا المنطلق نتساءل عن رد فعل هذا العدد الهائل من المهاجرين على اندلاع الثورة التحريرية. خاصة إذا علمنا أن هذا الحزب لم يكن وراء تفجير العمليات العسكرية في الفاتح من نوفمبر.[2]

تجزم العديد من الشهادات بأن المهاجرون الجزائريون قد رحبوا باندلاع الثورة ولم تكن هناك عدائية للعمل العسكري غير أن عددا قليلا كان يدرك بأنها حديثة النشأة وهذا ما ذكره علي هارون في قوله... "في مجموعها قد استقبلت بالترحاب ثورة أول نوفمبر 1954، فإن عددا قليلا منها كان يعرف بأنها حركة حديثة النشأة .."[3].

ومن بين هؤلاء القلة الذين كانوا يعلمون بأن الثورة انطلقت بقيادة جماعية وأنها خارج الدائرة المصالية نجد المناضلون القدماء أمثال: سعيد عمرون، عيسى بلعلي، بن سالم فوضيل، عمار العدلاني،[4] مراد طربوش، صالح يانت وأحمد دوم وأعضاء اللجنة الفدرالية لحركة انتصار للحريات الديمقراطية في حين اعتقد أغلب الجزائريين والمناضلين بفرنسا أن الثورة كانت من تفجير مصالي الحاج.[5] لذلك التحقت نسبة كبيرة من المهاجرين الجزائريين في بلجيكا وفرنسا

---

[1] سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية 1954- 1962 المهاجرون إلى فرنسا أنموذجا، مرجع سابق، ص. 110.

[2] أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصرة، (د.ط) المطبعة العربية، الجزائر، 2004، ص. 155-156.

[3] Ali haroun, la 7 wilaya ( la guerre du FLN en France 1954- 1962), casbah, Alger, 2009, p. 11.

[4] عمار العدلاني: ولد في 1945 عضو في المجلس الوطني للثورة عضو قيادة فدرالية جبهة التحرير الوطني كان مناضلا في حزب الشعب يعتبر من أحد أهم منظمي المظاهرات التي دعت لها جبهة التحرير الوطني 1961 تولى رئاسة جمعية مجاهدي الولاية السابعة 1996- 2000 أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954- 1962، تر: عالم مختار، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص. 239.

[5] جيلالي تكران، "فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا- دراسة في التنظيم والهيكلة 1954- 1957"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 19، جانفي 2018، جامعة الشلف، ص. 183.

بالحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي أنشأها مصالي الحاج.[1] في 5 ديسمبر 1954 وبقيت السيطرة لهذه الحركة حتى 1956، أين أخذت الجالية الجزائرية بفرنسا تغير موقفها وأخذت الثورة تكتشف معالمها، وتظهر قيادتها.[2] كون الجالية الجزائرية في أغلبيتها الساحقة كانت تحت تأثير مصالي الحاج وحركته التي كانت وحدها تنشط في الساحة كحزب منظم في فرنسا. نظرا لقوة شخصية مصالي ووجوده في فرنسا لمدة طويلة.[3] وعليه عمدت جبهة التحرير الوطني إلى تنبيه العمال المهاجرين والجالية الجزائرية إلى خداع المصاليين بحيث يقوم مناضلي الجبهة بزيارة الأماكن التي يتواجد بها الجزائريين وحاولت الجبهة إقناع المصاليين بأنها هي من فجرت الثورة وليس الحركة المصالية.[4]

وما زاد الغموض أكثر بالنسبة للمهاجرين الجزائريين بفرنسا حول الكتلة المسؤولة عن تفجير الثورة المسلحة هو تلك التدابير التي اتخذتها الحكومة الفرنسية مع اندلاع الثورة القاضية بعدم السماح لهم بدخول الجزائر واختلط الأمر حول مفجري الثورة هل هم المصاليون أم المركزيون؟.[5] ويذكر محند آكلي بن يونس في كتابه "سبع سنوات قلب المعركة" بأنه نتيجة للغموض السائد وسط المهاجرين الجزائريين بفرنسا حول حقيقة مفجري الثورة، حاولت مجموعة من الأشخاص القانطين في مدينة "سانت دوني" المدينة التي كانت تعد وقتها تجمعا كبيرا للجالية بباريس.

---

[1] مصالي الحاج ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان تلقى جند في الجيش الفرنسي 1918 استقر في فرنسا بعد خروجه من الجيش، كان من المساهمين في تأسيس نجم شمال إفريقيا في باريس 1926 من مؤسسي حزب الشعب 1937، نفي إلى برازافيل وأسس في 1947 حركة انتصار للحريات الديمقراطية أنظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1930- 1989، (ج.1)، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص. 483- 484.

[2] أحمد صاري، مرجع سابق، ص. 156.

[3] Ali haroun, op. cit, p.45.

[4] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص. 184.

[5] سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص. 110.

ارسال مبعوث يستفسر لها عن حقيقة ما يجري في الجزائر مكلفا بمهمة جمع المعلومات حول الوضع السائد وبالفعل انتهت المهمة بتحصيل رسالة من السيد أوعمران[1] جاء فيها توضيح أن جيش التحرير الوطني هو تنظيم تولد عن جبهة التحرير الوطني وجاء أيضا في الرسالة أنه تم إرسال الأموال لمنطقة القبائل والبدء في تنظيم المهاجرين وكانت الرسالة موقعة من طرف أوعمران وتم نشرها وسط المناضلين. ولأن عملية تعبئة المهاجرين بفرنسا واقناع المناضلين البارزين بالتحاق بجبهة التحرير الوطني (F.L.N) باتت أمرا ضروريا فكان لابد من إنشاء تنظيم يضم هؤلاء المناضلين وتأطيرهم لخدمة القضية الجزائرية وعرف هذا التنظيم بفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي تعتبر النفس الثاني للثورة التحريرية.[2]

**2- تشكيل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:**

ترى بعض المصادر بأن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تأسست في منتصف 1957 إلا أنها في الحقيقة كتنظيم سياسي كانت موجودة قبل اندلاع الثورة التحريرية بل كانت في فرنسا منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا فلا يمكن لقادة الثورة حين اندلعت أن يتجاهلوا وزن الجالية واسهاماتها لفائدة الحركة الوطنية. ففي شهر نوفمبر اتجهت الأنظار لهيكلة هذه الشريحة في تنظيم خاص بها،[3] حيث يرجع المؤرخ محمد حربي.[4] أن أول اتصال مع هذه

---

[1] عمار أو عمران ولد ببلاد القبائل سنة 1919 انضم إلى مجموعة من المجندين في شرشال استعدادا لانتفاضة 8 ماي 1945 حكم عليه بالإعدام في 1945 ثم أعفي في 1946 بعد ملاحقة البوليس له لجأ إلى الجبل سنة 1947 وبقي متمردا حتى انشقاق حركة الانتصار، حكم عليه بالإعدام غيابيا، وقف في صف مصالي ضد المركزيين في فيفري 1954، ثم قائدا للولاية الرابعة في أوت 1956 كان عضوا في المجلس الوطني للثورة 1956- 1962 أنظر: سامية بن فاطمة، مرجع نفسه، ص. 113.

[2] محند آكلي بن يونس، سبع سنوات في قلب المعركة – حزب الجزائر في فرنسا 1954- 1962، تر: عبد السلام عزيزي (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2013، ص. 11- 13.

[3] فاتح زياني، مساهمة فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة التحريرية (1954- 1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2015- 2016، ص. 62.

[4] محمد حربي ولد في 16 جوان 1933 بمدينة الحروش، انخرط في حزب الشعب ثم أصبح عضوا في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1957، عين سفيرا للجزائر في غانة 1961، وعمل كمستشار في وفد مفاوضات ايفيان ثم مستشارا لرئاسة الجمهورية في عهد بن بلة وعين مدير لجريدة الثورة الإفريقية ألقى عليه القبض بعد انقلاب 19 جوان 1965 أنظر: سامية فاطمة بن ، مرجع سابق، ص. 16.

الشريحة أي بين الجالية الجزائرية المغتربة لجبهة التحرير الوطني كان عن طريق محمد بوضياف ففي بداية عام 1955 عقد هذا الأخير اجتماعا في "لكسمبورغ" شارك فيه قادة شرقي فرنسا (فورباش مع مولهوز، سوشو)[1]. وناقش معهم سبل نقل الثورة إلى فرنسا وقدم أمامهم توضيحات حول القيادة الحقيقية للثورة، كما طرح برنامج جاء فيه- التعريف بسلطة جبهة التحرير الوطني للمهاجرين الجزائريين كهدف عاجل- إحباط مخطط الشرطة الفرنسية – تصفية مصالي الحاج- ودمج أنصاره في جبهة التحرير الوطني – التحضير لعمل عسكري بفرنسا وتحسيس الرأي العام الفرنسي بحرب الاستقلال، وفي الأخير إستعادة الأموال التي كان يهيمن عليها مصالي الحاج من العمال الجزائريين.[2]

وقد أسفر اللقاء الثاني السري بين محمد بوضياف[3] ومراد طربوش[4] بسويسرا عن تكوين هيئة تنظيمية للجبهة بالمهجر وذلك من خلال الاتصال بمعارضي مصالي الحاج والمركزيين والمحايدين، وهم أعضاء المنظمة الخاصة الذين تسللوا عبر الحدود بوثائق هوية مزورة مما سهل عمل بوضياف في ضمهم إلى الجبهة وهكذا تشكل أول فريق لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.[5]

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، (ط.1)، دار الكلمة للنشر، الجزائر، 1983، ص. 132.

[2] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص. 185.

[3] محمد بوضياف ولد سنة 1919 بالمسيلة بدأ حياته النضالية في حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، أصبح مسؤول ناحية قسنطينة عن المنظمة الخاصة ما بين 1947- 1950 التابعة لحزب الشعب والمكلفة بالتحضير للعمل المسلح، كان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، ومن الداعين لاجتماع مجموعة ال22 في جوان من نفس السنة بالجزائر العاصمة، تولى مهمة التنسيق في مجموعة الـ06 ومن فرنسا باشر هذه المهمة وإلى جانبها تكوين فدرالية تابعة لجبهة التحرير، أغتيل بمدينة عنابة في 29 جوان 1992 أنظر: محمد بوضياف، مصدر سابق، ص. 128- 129.

[4] مراد طربوش مناضل في صفوفMT.L.D، كان مقربا من بوضياف ولطرحه قام بدور كبير في إرساء قواعد فدرالية جبهة التحرير الوطني، أعتقل عام 1955 وأطلق سراحه عام 1961، التحق بالحكومة المؤقتة وعمل مساعدا لكريم بلقاسم في تونس بعد الاستقلال عارض واصطف في صفوف المعارضة توفي في ظروف غامضة أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص. 192.

[5] أحمد شنتي، صالح حيمر، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ودورها في تأطير النشاط الثوري للمهاجرين الجزائريين، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد14، العدد01، جامعة تبسة، ص. 157.

### 1. مراحل تأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:

أجمعت المصادر التي أرخت لهذه الفترة من تاريخ اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أن تأسيسها يعود إلى محمد بوضياف ومراد طربوش، وقد مر تنظيمها بأربعة مراحل امتدت إلى بقية البلدان الأوروبية المجاورة.[1]

**المرحلة الأولى (1954- 1955):** في هذه المرحلة قام مراد طربوش بتنفيذ المهمة التي كلفه بها محمد بوضياف بمساعدة كل من أحمد محساس، محمد رزقي، عبد الرحمان غراس، بن سالم نور الدين[2]، أحمد دوم[3]، صالح الونشي، سويسي عبد الكريم وأحمد طالب لإبراهيمي.[4] وقد تمت هذه المرحلة في ظروف صعبة تخللها إلقاء القبض على أحد أبرز شخصياتها وهو أحمد محساس. ولقد ورد في كتاب دور الطبقة العاملة لسعدي بزيان أن مراد طربوش لم يحقق في فترته هذه أية نتائج هامة حيث كانت الساحة يسودها تنظيم المصاليين حوالي 7 آلاف منخرط ولم يستطع طربوش في هذه الفترة تجنيد سوى 2000 مناضل.[5]

---

[1] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، (ط.2)، ثالة للنشر الجزائر، 2009، ص. 19.

[2] بن سالم نور الدين عضو المجلس الوطني للثورة 1961 مناضل في حزب الشعب عضو ح.إ.ح..د شرق فرنسا نشط في قيادة الفدرالية 1955- 1956، أعتقل في أوت 1956 وكان مسؤول في ج.ت.و. بالمغرب وعضو في المجلس الوطني للثورة. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص. 73.

[3] أحمد دوم الملقب برضا إنضم إلى الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري سنة 1945، هاجر إلى فرنسا 1950 حيث استقر بها بعد اندلاع الثورة الجزائرية، عارض المصاليين، نشط في خلايا فدرالية فرنسا وكان من ممثلي جبهة التحرير في فرنسا تولى منصب المسؤولية داخل الفدرالية، أشرف على منطقة باريس كلف أيضا بمهمة الدعاية والإعلام، عاد إلى الجزائر في 1955 كلف بمهام الإتصال والتنسيق بين فدرالية فرنسا وجبهة التحرير الوطني. أنظر: بوعلام بلقاسمي، عبد القادر خليفي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، (طبعة خاصة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر، (د.س.ن)، ص. 209-210.

[4] قرناشي إيمان، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1956- 1962، **مجلة القرطاس**، العدد04، 2017، جامعة تلمسان، ص. 303.

[5] محمد يعيش، المهاجرون الجزائريون بفرنسا بين الحركة المصالية وجبهة التحرير الوطني، (د.س.ن)، جامعة المسيلة، ص. 208.

وأعتقل مراد طربوش في 26 ماي 1955 من طرف مصالح الأمن الفرنسية مع اثنين من رفاقه بناءا على المعلومات التي زودتها بها المخابرات السويسرية.[1] غير أن اعتقال هذا الأخير لم يضع حدا لتنظيم العمال الجزائريين بفرنسا حيث عرفت السجون والمعسكرات الإعتقالية في فرنسا حوالي 12 من مجموع المهاجرين الجزائريين الذين حلو ضيوفا للسجون الفرنسية.[2]

**المرحلة الثانية (1955- 1956):** عقب اعتقال مراد طربوش قام عبان رمضان بإرسال صالح الوانشي[3] لتأطير الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا وكان تعيين عبان رمضان للوانشي على ما يبدوا تعبيرا للاهتمام المزدوج المتمثل في إعطاء ضمانات حسن النية لمختلف التيارات الوطنية وضمان دعم جزء من الرأي العام الفرنسي.[4] وبعد تعيين هذا الأخير على رأس الفدرالية من الجزائر جلب سخط بعض الأعضاء وهذا ما ذكره أحمد دوم حيث عبر له أحمد غراس عن إحساسه بالإهانة عن هذا التعيين المفروض عليهم، غير أن لوانشي استطاع أن يوفق في اجتناب كل النزاعات والحفاظ على المجموعة.[5] وبسرعة ساهم الوانشي في فترته القصيرة على هرم الفدرالية في ربط علاقات لوجيستيكية مع عدة تيارات فرنسية تقديمية ومناهضة للاستعمار، كما استطاع إعداد وتنظيم شبكات الدعم الأولى لصالح الجبهة حيث ربطته علاقات صداقة وثيقة مستمرة مع الأستاذ ماندوز[6] والصحفي اليساري بارا وفرانسيس جونسون. لكنه عجز

---

[1] محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص. 236.

[2] محمد يعيش، مرجع سابق، ص. 209.

[3] صالح الوانشي عضو لجنة ح.إ.ح.د. المركزية من 1953- 1954، رئيس تحرير المجاهد 1962- 1963، نائب في الجمعية الوطنية 1962- 1965، سكريتير دولة في الإعلام 1964- 1965، رئيس مجلس إدارة S.N.I.C وعضو في اللجنة المركزية ل.ح.ت.و. أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص. 354.

[4] Daho Djerbal, l'organisation speciale de la fédération de France du FLN histoire de la lutte armée du FLN en France 1956- 1962 2editions, chihab, 2012, p.30.

[5] أحمد دوم، من حي القصبة إلى سجن فرين 1945- 1962، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، 2013، ص. 121- 122.

[6] أندري ماندوز: 1916- 2006 صحفي جامعي مناهض للفاشية والاستعمار، مؤسس يومية المسيحي السابع chretien sept، تولي مهام التدريس في جامعة الجزائر منذ عام 1946، ناضل من أجل استقلال الجزائر مع العديد من المثقفين أمثال فرنسوا مورياك ولويس ماسينيون انضم بعد اندلاع الثورة في جبهة المناضلين إلى جانب ج ت و وألقي القبض عليه في نوفمبر 1955، عاد للتدريس بعد استقلال الجزائر في عهد بن بلة أنظر: أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، ص. 3-4.

كسابقه مراد طربوش ووقع في نفس المشاكل والتحديات الصعبة وعلى رأسها عجزه على السيطرة على الجالية الجزائرية والجبهة وتصاعد عنف المصاليين من جهة أخرى.[1]

وخلال هذه الفترة تم اعتقال كل من مشاطي وبن سالم وغراس، أحمد دوم ووجد الوانشي نفسه بلا مساندة ولا اتصالات تسمح له بتسيير مختلف القيادات الإقليمية،[2] وسافر إلى الجزائر قصد تقديم تقرير مفصل حول الوضع السائد وسط الطبقة العاملة الجزائرية إلى القيادات في الداخل سنة 1956 وقد نوقش في مؤتمر الصومام وتقررت تعيين محمد لبجاوي خلفا للوانشي.[3]

**المرحلة الثالثة (1956- 1957):** جاءت هذه المرحلة بعد إلقاء القبض على أغلبية الأعضاء الذين كانوا يشكلون النواة الأولى وبعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ عين قيادي جديد على رأس الفدرالية حيث أوفد عبان رمضان محمد لبجاوي[4] من الجزائر إلى فرنسا لإعادة تكوين الفدرالية في أواخر شهر ديسمبر،[5] ولضمان السيطرة النهائية على هذه الفدرالية عين حسين المهداوي نائبا له وكان معه كل من صالح العدلاني، حسين زروق، عبد الله مانع، أرزقي بوخروبة ومسعود قدروج وكذلك بن سيام بن يوسف والسيد علي مباركي. وعند وصول مسؤول الفدرالية الجديد إلى باريس وقع تحت المراقبة الشديدة من طرف الشرطة الفرنسية حيث

[1] Duchemin jacques, histoire du FLN Editions mimouni, alger, 2006, p. 296.

[2] دحو جربال، المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني "تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا 1954- 1962"، تر: سناء بوزيدة، (د.ط)، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص. 34.

[3] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54 "التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال"، (ط.2)، ثالة، الجزائر، 2009، ص. 30.

[4] محمد لبجاوي: ولد سنة 1926 بالجزائر كلفه المجلس الوطني للثورة وبتزكية من عبان رمضان الإشراف على رئاسة فدرالية فرنسا ل.ج.ت.و 1957 لكن بعد مدة ألقت عليه مصالح الأمن الفرنسية القبض وأودعته سجن فران ثم سجن لاسانتي قضى 3 سنوات أنظر: سعدي بزيان، مرجع نفسه، ص. 80- 81.

[5] سارة حداد، فدرالية جبهة التحرير في فرنسا 1954- 1962، **قضايا تاريخية**، العدد01، 2016، ص. 177.

تمهلت هذه الأخيرة مدة من الوقت لكي تتمكن من تحديد مكان كافة العناصر التي سيلتقي بها البجاوي.[1]

لكن لم يلبث إلا وتم القبض عليه في 26 فيفري 1957 رفقة كل من أحمد طالب الإبراهيمي وسيد علي مبارك. ومرة أخرى عبرت الصحافة الفرنسية عن ابتهاجها لقطع رأس جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ومرة أخرى تولدت الجبهة من رمادها.[2]

في الأسابيع الموالية من الاعتقال تكونت لجنة مؤقتة برئاسة الطيب بالحروف.[3] وكانت هذه اللجنة تضم كل من أحمد بومنجل، قدور العدلاني وحسين منجي وعبد الكريم السويسي والسعيد بوعزيز وغيرهم.[4] وواصلت اللجنة التجنيد والهيكلة في صفوف الجالية الجزائرية في انتظار قرار لجنة التنسيق والتنفيذ الذي صدر في جوان 1957 وعين بموجبه عمر بوداود رئيسا للفدرالية.[5]

**المرحلة الرابعة (1957- 1962):** بعد موجة الاعتقالات التي مست قيادة الفدرالية ما بين 26- 27 نوفمبر 1957 تولى الطيب بالحروف رئاسة الفدرالية بشكل مؤقت بانتظار اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ وتحديد قيادة جديدة لفدرالية فرنسا.[6] ففي جوان 1957 كلف عبان رمضان[7] عمر بوداود برئاسة الفدرالية واجتمع بكل من الطيب بالحروف، قدور العدلاني،

---

[1] علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954- 1962، تر: صادق عماري، مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر الجزائر، 2012، ص. 35.

[2] Mohamed harbi, une vie de bout mémoires politiqués, tome 1945- 1962, éditions casbah, Edition la découverte, paris, 2001, p. 202.

[3] الطيب بالحروف ولد في قالمة 1923، تولى سنة 1946 مسؤولية التنظيم داخل ح.إ.ح.د في الشرق الجزائري وعين عضو في اللجنة المركزية للحزب ونقل نشاطه إلى فرنسا، انضم إلى فدرالية وقام بجهد كبير لتثبت أقدامها بفرنسا كلف بتمثيل الثورة في إيطاليا ولعب دورا مهما في انجاح الوساطة السويسرية في المفاوضات أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص. 333.

[4] Mohamed lebgaoui, vérités sur la révolution algérienne Edition ANEP, Alger, 2010, p.77.

[5] علي هارون، مصدر سابق، ص. 36.

[6] فاتح زياني، مرجع سابق، ص. 76.

[7] عبان رمضان من مواليد 10 جوان 1920 تابع دراسته الثانوية بالبليدة عمل بالجيش الفرنسي في صف الضباط خلال ح.ع.2 بعدها تولي نيابة إدارة بلدية شلغوم العيد انخرط في صفوف حزب الشعب تولى أمور السياسة في نواحي سطيف التحق بالثورة وعين مسؤول على منطقة الجزائر كما ساهم في تفعيل مؤتمر الصومام، تولى العضوية في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص. 235.

منجي زين العابدين، عبد الكريم سويسي، رابح بوعزيز وكشف لهم عن الرسالة الصادرة من لجنة التنسيق والتنفيذ ويذكر عمر بوداود في كتابه "خمس سنوات على رأس فدرالية فرنسا" أن مهمته انحصرت في ثلاث نقاط:

1. التحكم في أوضاع المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا.
2. تعزيز مالية جبهة التحرير الوطني.
3. نقل الكفاح المسلح على أراضي الخصم.[1]

وكان تحقيق هذه الأهداف يعتمد على تشكيل قيادة منسجمة ومتينة فتغيرت تشكيلة اللجنة بعد حوالي 15 يوم بوصول عمر بوداود حيث غادر بالحروف فرنسا وتبعه بومنجل وتوجه إلى تونس، وبعد إلقاء القبض على السويسي في أوت 1957 انحصر عدد أعضاء اللجنة في أربعة أعضاء وهم منجي والعدلاني وبعزيز وقررت اللجنة ترقية عضوين جديدين وهم مسعود قدروج، محمد حربي وبهذا أصبحت اللجنة تضم 6 أعضاء إلا أنه سرعان ما أعتقل مسعود قدروج الذي لم يستقر في منصبه كعضو.[2]

وفي شهر مارس 1958 تم نقل علي هارون إلى لجنة الفدرالية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ لتواصل لجنة الفدرالية[3] خماسية، المشكلة من بوعزيز، هارون[4]، العدلاني سويسي وبوداود[5] وباشرت هذه التشكيلة في تسيير الفدرالية حتى الاستقلال.[6] واستطاعت هذه اللجنة

---

[1] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلى، (طبعة خاصة)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص. 99- 100.

[2] سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص. 126.

[3] أنظر **الملحق رقم 03، ص.119**، صورة القادة الخمسة لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1957-1962.

[4] علي هارون ولد بالجزائر، مناضل ثم عضو قيادة فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، نائب محامي ووزير من 1991- 1992 وأحد الأعضاء الخمسة للمجلس الأعلى للدولة رئيس جمعية مجاهدي فدرالية، ف.ل.ج.ت.و. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص. 367.

[5] عمر بوداود: من مواليد 1920 انخرط في صفوف حزب الشعب، شارك في دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1962 بعد الاستقلال عين نائبا في المجلس التأسيسي وعضو اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و أنظر: عمر بوداود، مصدر سابق.

[6] عمر بوداود، مصدر نفسه، ص. 149.

تسيير أمور الفدرالية[1] بفعالية طيلة أزيد من أربعة سنوات بفضل الانسجام الذي ساد بين أعضائها نظرا لإحساسهم بالمسؤولية الموكلة لهم وقرر المجلس الوطني للثورة C.N.R.A في ديسمبر 1959- جانفي 1960 ترقية فدرالية فرنسا قانونيا إلى مرتبة "الولاية".[2] وفي ربيع 1958 تم نقل إدارة فدرالية جبهة التحرير الوطني إلى ألمانيا وحصر عمر بوداود الأسباب التي كانت وراء هذا النقل فيمايلي: - أن المسؤولين الذين تعاقبوا على رأس الفدرالية تم إلقاء القبض عليهم واحد تلو الآخر حيث أنها لم تصمد أزيد من ستة أشهر كذلك نجد أن الشرطة عند تعرفها على أحد الأعضاء لا تتسارع في إلقاء القبض عليهم وإنما تشرع في مضاعفة عمليات المتابعة وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بأماكن تجمعهم وبذلك تكون أماكن تواجد أعضاء الفدرالية مكشوفة للشرطة الفرنسية.[3]

وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المتميزة كون قيادة جبهة التحرير الوطني قررت فتح جبهة ثانية في مدينة فرنسا 25 جويلية 1958 بعد أن عقد اجتماع في مدينة "كولن، ليهن" قرب كولونيا بألمانيا، وكان يهدف إلى فتح الجبهة وتوزيع المهام. و25 أوت هو اليوم الأول لفتح هذه الجبهة وبهذا التاريخ يمكن القول أن الحرب الحقيقية بدأت بصفة عسكرية واتخذت صفة المواجهة بين الطرفين على جميع المستويات داخل الأراضي الفرنسية.[4]

[1] أنظر **الملحق رقم 04، ص.120**. توزيع المسؤوليات ضمن اللجنة الفدرالية.

[2] سامية بن فاطمة، مرجع سابق، ص. 126.

[3] عمر بوداود، مصدر سابق، ص. 159.

[4] محمد يعيش، مرجع سابق، ص. 211.

**المبحث الثاني: تنظيم وتأطير الجبهة لنشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا:**

**1- التنظيم الجغرافي لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:**

من ضمن الأهداف الرئيسة التي كانت وراء تأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا هي العمل على هيكلة كل الجالية الجزائرية بفرنسا داخل جبهة التحرير الوطني ثم تسخيرها لخدمة القضية الجزائرية ورغم صعوبة هذه المهمة إلا أن الجبهة منذ مجيء عمر بوداود على رأس الفدرالية تمكنت من إقامة هيكلة واضحة المعالم سمحت لها بتجاوز كل تلك الصعاب وقد استفادت الجبهة في هذه المسألة من تجربة التنظيم الذي أقامته حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[1]

فمن حيث التقسيم الإداري تم تقسيم التراب الفرنسي في البداية إلى أربعة مناطق:

1) ولاية الشمال

2) ولاية باريس تنقسم إلى قسمين هما:

أ- ولاية باريس الضفة اليسرى لنهر السين

ب- ولاية باريس الثانية الضفة اليمنى لنهر السين

3) ولاية الشرق

4) ولاية الجنوب تضم (مرسيليا، ليون، بوردو).[2]

ففي البداية قسمت الأراضي الفرنسية إلى أربعة مناطق لتتحول فيما بعد إلى ولايات أضيف إليها ولايتان آخرتان في 1959 وقسمت كل ولاية إلى عمالة والعمالة إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى جهات والجهات إلى قطاعات وهذه الأخيرة عبارة عن مجموعة من القسمات والقسمات تتشكل من مجموعة من الخلايا.[3]

---

[1] أحمد شنتي، صالح حيمر، مرجع سابق، ص. 63.

[2] Mohamed lebgaoui, op.cit, p.75.

[3] علي هارون، مصدر سابق، ص. 63.

غير أن بعض القيادات التي نشرت مذكراتها غير متفقة على هذه التقسيمات وأحيانا في عدد الولايات، والمناطق خاصة خلال المرحلة الأولى إلى غاية 1957، إذ يؤكد لبجاوي أن الفضل في إعادة النظر في تسيير التنظيم بفرنسا وله السبق في تشكيل قيادة عليا للفدرالية تحت ما يسمى باللجنة الفدرالية. وأكد من جهة أخرى أنه هو من قام بتقسيم التراب الفرنسي إلى أربع مناطق، لكن من جهة أخرى يؤكد بوداود أن جبهة الوطني سنة 1957 قد قسمت الأراضي الفرنسية إلى ثلاث مناطق وأنه قام في البداية لتحويل تلك المناطق إلى ولايات ليتم إعادة هيكلتها سنة 1960 لتصبح 6 ولايات.[1] الولاية الأولى: تشمل باريس وأحيائها الداخلية. الولاية الثانية: تشمل محيط باريس أما الضواحي الكبرى فقد كانت دائما الخزان الذي يوفر للفدرالية جزءا كبيرا من قوتها العددية وكانت الولاية الثالثة تغطي وسط فرنسا وتعتمد أساسا على تجمعات ليون وتليها الولاية الرابعة التي تشمل الإقليم الموجود جنوب خط بوردوا والولاية الخامسة تمتد من برتياني إلى لاموز وتليها الولاية السادسة ولاية الشرق.[2]

ولعل مرجع الاختلافات حول تقسيم التراب الفرنسي يعود إلى صعوبة تحديد تأسيس العمل في فرنسا والوقوع السريع للقيادة الأولى في قبضة الأمن الفرنسي ومع ذلك يمكن الجزم أن الهيكلة وتقسيم الأراضي والمهام تطورت مع الظروف والمراحل.[3]

### 2- الهيكلة البشرية لمناضلي فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

من حيث الهيكلة البشرية فقد تم تصنيف مختلف عناصر التنظيم إلى ثلاثة أصناف رئيسة مرتبة حسب إيمانها بالقضية الوطنية واستعدادها لخدمتها وهي كمايلي المتعاطفين، المنخرطين والمناضلين.

❖ **المتعاطفين:** تمثل فئة المتعاطفين العدد الأكبر من القوة العددية للجبهة أي حوالي 50% ونجد في هذا الصنف عناصر قادمة من آفاق متنوعة خصوصا في بداية التأطير

[1] لزهر بديدة، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا- إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد11، 2011، جامعة الجزائر2، ص. 263.

[2] علي هارون، مصدر سابق، ص. 64.

[3] لزهر بديدة، مرجع سابق، ص. 268.

ويمكن أن يتسرب بين المهاجرين المجندين من أن يأتون للاختفاء تجنبا لكل اتصال مع الوطنين وهم أشخاص يمكن أن يكونوا جواسيس في خدمة الإدارة الفرنسية أو المصاليين. والمتعاطف هو الذي يتطلب أو يقبل الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني ويحضر الاجتماعات ويهتم بصفة عامة بتدرجه على النضال، كما يمثل المتعاطفون حماية للمناضلين فهم يمثلون ستارا للمناضلين الملتزمين خصوصا الإطارات والمجموعات المسلحة.[1]

❖ **المنخرطون:** وإذا ترقى المتعاطف درجة صار منخرطا فالمنخرط مستعد للتضحية والعمل الفدائي.[2] والمشاركة في التكوين النظري والعلمي الذي يسمح بحسب الحاجة بانتقاء أفضل العناصر وترقيتهم لمناضلين.[3]

❖ **المناضلون:** بعد أن يظهر المنخرط الالتزام بالمبادئ الثورية تعمل فدرالية الجبهة على ترقيته لدرجة مناضل وقد يصبح حسب إمكاناته مسؤولا أو قائد قسمة أو خلية.[4] وقد ينظم إلى وحدات جيش التحرير الوطني بالجزائر إذ تمكن المئات من هؤلاء المناضلين المؤطرين بفرنسا الالتحاق بجيش التحرير في الحدود التونسية والحدود المغربية.[5]

وابتدءا من السداسي الثاني 1957 عملت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا على الإسراع في تنظيم وتأطير المهاجرين الجزائريين من خلال القيام بعمل تمشيطي يغطي أكبر قدر من المناطق حيث تم تشكيل فرق مكلفة بمراقبة الفنادق الجزائرية بباريس وضواحيها، حيث تقوم بزيارات لهذه الفنادق خلال أيام العطل وهكذا تمكنت الفدرالية في وقت وجيز من التحكم في أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين المقيمين بباريس وضواحيها. لتتوسع العملية فيما بعد لتشمل كل التراب الفرنسي.[6] وفي جانفي 1958 قدرت مديرية الاستعلامات العامة عدد خلايا

---

[1] علي هارون، مصدر سابق، ص. 62.

[2] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص. 190.

[3] علي هارون، مصدر سابق، ص. 63.

[4] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص. 190.

[5] فاتح زياني، مرجع سابق، ص. 87.

[6] أحمد شنتي، صالح حيمر، مرجع سابق، ص. 163- 164.

جبهة التحرير الوطني بفرنسا بين 4 و5 آلاف خلية يناهز عدد نشطائها أربعون ألف في مقاطعة السين من جهتها قدرت خلايا الحركة الوطنية الجزائرية ب200 خلية وعدد نشطائها ب170 ناشط.[1]

### 3- مهمة تجنيد المهاجرين الجزائريين في فدرالية الجبهة بفرنسا:

كان على فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أن تعكف على تنظيم كل هذه الجالية في صفوف جبهة التحرير الوطني ومن أجل هذا الغرض شرعت في عمل سري لتأطير كل التجمعات ذات كثافة سكانية جزائرية، ابتدءا من نهاية 1957 وكان على هذا التأطير أن يضع حدا للتجنيد العشوائي الذي كان مطبقا خصوصا منه التجنيد الشفوي.

وكانت هذه الطريقة تعتمد على المعارف وليس على الاعتبارات الجغرافية مما لم يسمح التأكد من جميع الجزائريين الساكنين في قطاع ما مسجلين في قوائم النظام. إلا أنه بعد عام 1957 شرعوا في تطبيق التأطير وفق التقسيم الجغرافي وبهذا بدأ نضال جبهة التحرير الوطني يتسع شيئا فشيئا عبر فرنسا كلها.[2]

وكانت ردود الفعل بالنسبة للمناضلين متفاوتة وافق البعض منهم على الالتحاق بالتنظيم دون تحفظ وآخرون قدموا ردودا مبهمة بينما رد الآخرون بقولهم من أراد القتال فليتوجه إلى الجزائر فالحرب لا تدور في فرنسا.[3]

والجدير بالذكر فقد أعرب مسؤولوا فدرالية الجبهة في فرنسا على الصعوبات التي واجهتهم في كسب الجالية لصالح الجبهة وهيكلتهم في تنظيمها.[4] ومن بين هذه الصعوبات نقص الوسائل وافتقاد أغلبيتهم للمستوى الفكري اللازم الذي يخول لهم ممارسة الدعاية بشكل ناجح إلا أنه مع مرور الوقت أضحى العمل السياسي والدعائي لصالح الجبهة في فرنسا عملا شاقا

---

[1] ليندة عميري، معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، تر: فضيل بوماله،(د.ط)، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص. 65.

[2] علي هارون، مصدر سابق، ص. 61.

[3] أحمد دوم، مصدر سابق، ص. 92- 93.

[4] دحو جربال، مرجع سابق، ص. 39.

فالوسائل التي يملكها العدو لمحاربة الثورة بالتراب الوطني كانت مضاعفة في فرنسا وهو ما عرض مناضلي الجبهة لحملات التمشيط والاعتقال المتتالي الأمر الذي عجل من إقامة تنظيم هيكلي وتنصيب خلايا خاصة تابعة للجبهة في فرنسا. وعلى الرغم من ذلك إلا أن الجبهة استطاعت تنصيب خلية في الأماكن التي يعيش فيها المهاجرون، خصوصا الفنادق وسمح هذا النظام بالإشراف على المهاجرين من جهة وتجنب البوليس الفرنسي من جهة أخرى.[1]

وبفضل هذا التأطير والجهود المبذولة بلغ عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا والمؤطرين في الفيدرالية في أوت 1961 حوالي 136345 نسمة تشكل بدورها 81805 مناضلا و39303 منخرطا و60278 متعاطف و4959 تاجر، وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الفيدرالية فقد 2000 جزائري، بفعل الحملات الإعتقالية والتعذيب خلال سنوات 1959- 1960- 1961.[2]

**4- لجان ومؤسسات فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:**

في ظل الظروف الصعبة التي صارت تعيشها الجالية الجزائرية بفرنسا كان على جبهة التحرير أن تعمل على تعزيز مصالح الفدرالية بعدة مؤسسات ولجان بغرض التكفل أكثر بالمهاجرين الجزائريين وعائلاتهم والأخذ بأيديهم في تأدية واجبهم تجاه الوطن ومن أهم هذه اللجان نجد:

- **لجنة العدالة:** إحدى أهم اللجان التي أسستها فدرالية الجبهة بفرنسا لضمان أمن الجالية ومكلفة بمعرفة النزاعات فيما بين الجزائريين وكذلك الجرائم التي ترتكب في حق القضية ولا ينطق المسؤول بالحكم وحده بل اللجنة هي التي تقوم بذلك.[3]

- **لجنة الصحة:** أنشأت في سنة 1959 للتصدي للمصالح البوليسية المسماة "الاجتماعية" التي نصبتها عمالة الشرطة لكي تتسرب بواسطتها إلى وسط الجالية الجزائرية

[1] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960- 1961، (د.ط)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص. 25.

[2] سيد علي أحمد مسعود، مرجع نفسه، ص. 45.

[3] ليندة عميري، مرجع سابق، ص. 69.

وكانت مهمتها مراقبة الحالة العامة للفنادق من عتاد ونوم وأثاث وملائمة الأمكنة للشروط الصحية والتأكد من أن الكراء المطلوب غير مجحف وأن لائحة الطعام مطابقة للأسعار المطلوبة، أما مهمتها تجاه العمال فكانت تشترط لباسا نظيفا في الأماكن العامة وسلوكا سليما في الفنادق ودفع منتظم في الكراء.[1]

- **لجنة المحامين:** إحدى الهيئات التي أسستها الفدرالية للدفاع عن المناضلين التي تعتقلهم مصالح الأمن الفرنسية وقد وقع الاختيار على أفضل المحامين وأكثرهم تعاطفا مع القضية الجزائرية وكانت مهمة هذه اللجنة الدفاع عن معتقلي الجبهة أمام المحاكم الفرنسية، ويقوم مكتب تابع للجنة الفدرالية يتكون من سبع أعضاء السهر على مهام ونشاط المحامين كما يعطي الموافقة النهائية على المحامين الذين يتم اختيارهم لتمثيل الجبهة أمام المحاكم الكولونيالية.[2]

ومن أشهر المحامين الذين ألزمتهم الجبهة للدفاع عن مناضليها نجد "ولد عويدة" الذي اغتيل على يد المتطرفين الغلاة الاستعمارية كذلك مراد أو صديق[3] وبن عبد الله و"جاك فيرجس" وميشال زفريان" وموريس روجي، ميشال بوفيار"، وبعدما يتلقى المناضل زيارة المحامي بالسجن ينقل هذا الأخير كل الأخبار والمعلومات.[4] حول اعتقاله مما يسمح للتنظيم أن يقدر العواقب الممكنة لهذا التوقيف، كما كان لهذه اللجنة دور كبير في نقل المعلومات والأخبار لكل المعتقلين التابعين للجبهة ومن بين مهامها، الزيارة المنظمة للمعتقلين وتشجيعهم على تجاوز

[1] علي هارون، مصدر سابق، ص. 76- 77.

[2] Mohamed Guentari, organisation politico administrative et militaire de la révolution algérienne, tome2, office des publications universitaires, alger, p. 591.

[3] ولد في 1926 في سطيف، استقر في بجاية كمحام شاب، أعتقل في 1949 بتهمة الانصياغ لأوامر الخدمة العسكرية اتصلت به جبهة ت- و لتشكيل فريق محامين للدفاع عن مناضلي حركة التحرير شارك في الدفاع عن حملة الحقائب في شبكة جونسون تحمل مسؤوليات في فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، عين سنة 1964 للدفاع عن مصالح مؤسسات الجزائرية بفرنسا، عمل مستشار قانونيا بسفارة الجزائر، توفي في 2005. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص. 53.

[4] محند آكلي بن يونس، مصدر سابق، ص. 60.

الظروف الصعبة وجمع المزيد من المعلومات عن عمل مصالح الشرطة ووضعها تحت تصرف فدرالية الجبهة وإيصال أوامر الفدرالية إلى المعتقلين.[1]

- **لجنة مساعدة المعتقلين comités de defance des détenus** تقوم على مساعدة المعتقلين وتقديم الدعم المعنوي والمادي لمناضلي السجناء وعائلاتهم، أنشئت سنة 1958 قصد إعانة المساجين والموضوعين في الإقامة الجبرية.[2] تتولى هذه اللجنة إرسال حوالات مالية بشكل منتظم لفائدة عائلات المناضلين السجناء التي تعيش في الجزائر، أما التي تعيش بفرنسا فيقوم الأعوان بإقامة زيارات لها لتفقد أوضاعها وقد تطلب هذا العمل تجنيدا النساء للقيام بمهمة الاتصال مع الأسر والعائلات دون جلب انتباه السلطات الفرنسية.[3]

كما خصصت الفدرالية جزء من ميزانيتها لنزلاء المستشفيات من المعتقلين في كل من مراكز الاحتشاد "فيلو دروم ديفار" أو في "صالة" بباريس أو غيرها من مراكز السجون الاستعمارية، وسارعت جبهة التحرير الوطني إلى الاهتمام بمشاكل كل المعتقلين وتسوية الخلافات الناشئة بينهم ورفع الروح المعنوية وإجهاض المناورات النفسية التي تقوم بها المصالح البوليسية الفرنسية.[4]

بالإضافة إلى **لجنة الإعلام:** التي تساعد على توعية الرأي العام الفرنسي ولجنة الأمن بصفة عامة. لأن هذا التنظيم يحتاج إلى أمن فأولت هذه اللجنة اهتمامها بالعمل الدعائي وفضح الممارسات اللإنسانية للاستعمار الفرنسي وكذلك لجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة النظافة....[5]

---

[1] Mohamed Guentari, op- cit, p 592.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، (طبعة خاصة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص. 257.

[3] محند آكلي بن يونس، مصدر سابق، ص. 53- 54.

[4] Mohamed Guentari, op- cit, p 588.

[5] خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، (ج.2)، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، (د.س.ن)، ص. 187- 188.

- **الوداديـة العامـة للعمـال الجزائريين (AGTA):**

تأسست الوداديـة العامـة للعمـال الجزائـريين بفرنسـا فـي فيفري 1957 لتكون بشكل من الأشكال امتدادا للاتحاد العام للعمال الجزائريين.[1] التنظيم الذي أسسه النقابي "عيسات إيدير"[2] وقد أنشأت هذه الوداديـة تحت رعايـة جبهـة التحرير الـوطني التـي أرادت أن تستفيد من خبرة النقابين الجزائريين الذين ينشطون ضمن النقابات الفرنسية خاصة تلك التابعة للكنفيدرالية العامة للشغل (C.G.T) والكنفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C) والكنفيدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل (C.F.D.T).[3]

وتمثلت أهداف هذه الوداديـة في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الجزائريين المقيمين بفرنسا، وإدارة توجيه وتنسيق نشاط المناضلين النقابيين الجزائريين في مختلف النقابات بفرنسا، كما سعت إلى تجميع كل العمال الجزائريين من أجل تنسيق نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي في إطار روح التعاون والوفاق الأخوي والتفاهم المتبادل مع مجموعة الطبقة العمالية الفرنسية والمنظمات النقابية التي تمثلهم، كما كانت تهدف أيضا إلى الوقوف في النشاط النقابي لاتحاد نقابات العمال الجزائريين (U,S,T,A) الذي يسعى للتمركز والانتشار وسط العمال الجزائريين بفرنسا.

وكان من نشاطاتها تأطير العمال الجزائريين بفرنسا، القيام بالعديد من الإضرابات وذلك لإيصال صوت الثورة إلى الفرنسيين خاصة والعالم عامة. ومن بين هذه الإضرابات نجد: إضراب العمال الجزائريين بباريس الذي دام يوم واحد وكان في 15 أفريل 1957 الذي يهدف

---

[1] تأسس في 24 فيفري 1956 من قبل إدارة ج.ت.و غداة إنشاء نقابة مصالي الحاج كان على رأسه عيسات ايدير رفقة بوعلام برويبة وآخرون رفض المفاوضات مع منظمة أخرى ودعى المنخرطين فيه للالتحاق بالاتحاد الجديد بصفة فردية، اعترفت به اللجنة الفردية للكنفدرالية الدولية للنقابات المستقلة في جويلية 1956. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص. 25.

[2] عيسات إيدير أحد مؤسسي الاتحاد. ع.ع.ج مستخدم في المشاغل الصناعية الجوية ثم صندوق الإعانات العائلية عضو في اللجنة المركزية أوقف في نوفمبر وأطلق سراحه في ديسمبر 1954 اغتيل في 1958. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص. 342.

[3] محند آكلي بن يونس، مصدر سابق، ص. 61.

إلى لفت انتباه الرأي العام الفرنسي إلى الإضطهادات والتعذيب ووحشية الأعمال والممارسات التي ترتكب ضد الشعب الجزائري.[1] كما دعت الودادية العامة للعمال الجزائريين (AGTA) رفقة جبهة التحرير الوطني بالإعلان عن اضراب 5 جويلية 1957 بمناسبة تخليد ذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر.[2] بالإضافة إلى النشاط في المجال التنظيمي والإضرابات كانت الودادية تسهر على إصدار جريدة العامل الجزائري "L'ourier algérien".[3]

- **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:**

مما لاشك فيه أن الفئة المثقفة لعبت دورا مهما خلال الثورة الجزائرية سواء بالجزائر أو بالمهجر حيث كان لهذه الطبقة المثقفة تأثير بالغ الأهمية وسط المجتمع بصفتها فئة مثقفة أكثر من غيرها، لما لها من صدى على الرأي العالمي.[4]

بهذا لم تترك جبهة التحرير الوطني الطلبة الجزائريين دون أن تنظم صفوفهم ليتبنوا مبادئ ثورة نوفمبر التحريرية، حيث كان عددهم في البداية قليلا لأن الاستعمار وقتها يضيق على الجزائريين إمكانية متابعة دراساتهم العليا لكن رغم ذلك تمكن البعض من التسجيل في الجامعات بفرنسا والجزائر أيضا.[5]

تأسس الاتحاد العام للطلبة في جويلية 1955 بباريس.[6] خلال مؤتمر جمع الطلبة الفرنسيين الآتين من الجزائر وتبنى هذا التنظيم فكرة استقلال الجزائر الأمر الذي لفت انتباه الشرطة التي راحت تراقب تحركات أعضائها لكن هذا لم يمنع الاتحاد من مواصلة مهمته وتعزيز صفوفه بطلبة جدد والتوسيع من نشاطه تجاه الحركات الطلابية الأخرى، لربط علاقات

---

[1] خلوفي بغداد، الودادية العامة للعمال الجزائريين، **السورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، العدد07، جوان2018، المركز الجامعي نور البشير – البيض–، ص. 24– 26.

[2] فاتح زياني، مرجع سابق، ص. 374.

[3] خلوفي بغداد، مرجع سابق، ص. 28.

[4] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958 دراسة في السياسات والممارسات، (د.ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 447– 448.

[5] محند آكلي بن يونس، مصدر سابق، ص. 61.

[6] عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير، (ط.5)، دار هومة، الجزائر، 2012، ص. 25.

دعم وتضامن مع القضية الجزائرية كما لبى هذا الاتحاد دعوة جبهة التحرير الوطني بالقيام يوم 19 ماي 1956 بإضراب والتوقف عن الدراسة.[1]

وبذلك نجحت ج.ت.و في كسب رهان التحكم في الجالية الجزائرية والاستفادة من إمكاناتها في خدمة القضية الجزائرية وأصبحت تتحكم في نسبة 90% من مجموع المهاجرين الجزائريين. [2]

### 5- المنظمة الخاصة L'OS لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

عندما عين عمر بوداد على رأس فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني كانت مهمته الأساسية نقل الحرب إلى فرنسا لزعزعة أمنها قصد بقاء الكثير من جنودها بفرنسا وتخفيف الهود الحربي الذي كان كثيرا وثقيلا في الجزائر على جيش التحرير الوطني.[3] ولتحقيق هذه المهمة كان لابد من توفير الوسائل اللازمة لذلك ويذكر المؤرخ "دحو جربال" أنه سبق ظهور المنظمة الخاصة مجموعات مسلحة ظهرت منذ تكوين الخلايا الأولى لجبهة التحرير الوطني بفرنسا وأن ظهورها يعود إلى أواخر 1956.[4] في حين قررت لجنة الفدرالية برئاسة عمر بوداود بإعادة ترتيب منظمة حقيقية شبه عسكرية يرأسها السعيد بوعزيز بمساعدة آيت مختار نصر الدين في أوائل 1957، هذا الأخير اشترط على عناصره أن تتوفر لديهم كل الشروط المطلوبة لتشكيل فريق المنظمة.[5] وكانت هذه المنظمة مقسمة إلى ثلاث فروع:

أ- **فرع التخريب والنشاط المسلح:** كانت من مهامه القيام بعمليات فدائية ذات طابع عسكري كالهجوم المسلح على مراكز الشرطة وتخريب منشآت العدو.

---

[1] محند آكلي بن يونس، مصدر سابق، ص. 62.

[2] أحمد شنتي، حيمر صالح، مرجع سابق، ص. 166.

[3] لخضر زويدي، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1957- 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص. 42.

[4] Daho Djerbal, op- cit, p. 73.

[5] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، (د.ط)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن)، ص. 129.

ب- **فرع الإمداد:** كانت مسألة التموين من أصعب التحديات التي واجهت الأفواج المسلحة في فرنسا لذلك عملت الفدرالية على معالجتها عبر فترتين:

- **الفترة الأولى:** تبدأ مع بداية العمليات الأولى ضد الأهداف المدنية والعسكرية وتستمر إلى غاية مجيء عمر بوداود 1957. وفي هذه الفترة سمح لمسؤولي المناطق تدبير السلاح وضمان التمويل لمناطقهم. وبهذا بدأت الاتصالات مع مهربي الأسلحة وكان هذا الأسلوب لا يخلو من المخاطر.

- **الفترة الثانية:** فترة التموين المنظم وارتأى الاتصال بالقاعدة الخلفية بالمغرب مع نهاية 1957 بدأت أول عمليات التموين بالأسلحة بالمغرب.

ج- **فرع المخابرات:** عملت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا على وضع شبكة مخابرات بسيطة في تشكيلها لكنها لعبت دورا هاما في إعطاء المعلومات الضرورية التي تسمح للفدرالية بمواصلة نشاطها.[1]

وكانت الهيكلة الإدارية للمنظمة الخاصة كمايلي:

- الخلية: تتكون من فدائيين ومسؤول.
- الفوج: يتكون من خليتين ومسؤول.
- الفصيلة: تضم فوجين ومسؤول.
- السرية: تتكون من فصيلتين أو أكثر بالإضافة إلى مسؤول.
- الكتيبة: تشمل سريتين أو أكثر بالإضافة إلى مسؤول.[2]

[1] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص. 46- 48.

[2] Mohamed Guentari, op- cit, p 101.

**العمليات الفدائية للمنظمة الخاصة لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا"**

لقد جاءت عمليات 25 أوت 1958[1] حسب تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ التي حددت تاريخ انطلاق جميع العمليات.[2] وانطلاقا من منتصف 25 أوت شن فرقة الكومندو المسلحين سلسلة من الهجومات تمثلت في إحداث اطلاق الرصاص وانفجارات وحرائق مست كل من منطقة السين ونورموانديكما استهدفت في منطقة باريس عمالة الشرطة ومصنع الكراتيش في فانسان ومخزنا في Bourget وكذلك مخازن البنزين في جانفيليان وفيتري واستهدفت أيضا مدينة لوهافر وروان وجنوب فرنسا والمحطات البترولية.[3]

وفي هذا الصدد جاءت شهادة علي هارون "بقوله ..."إن الأوامر جاءت من الجزائر تدعونا إلى الشروع في العمليات الفدائية وضرب القدرات الاقتصادية للعدو.[4] لتتوسع كل العمليات الفدائية بكل أنواعها إلى غاية أخطر عملية وهي محاولة اغتيال "جاك سوستيل" في 15 سبتمبر 1958 حيث قام أحد الفدائيين المدعو "مولود أوراغي" بإطلاق الرصاص عليه وهو في سيارته لكنه نجى بأعجوبة من الموت. ليتم القبض على الفدائي في حين تمكن الفدائي الثاني من الفرار.[5] ويذكر المؤرخ "بنجامين ستورا" المعروف بكتاباته حول التاريخ السياسي للهجرة الجزائرية أن حصيلة الأعمال التي قام بها الفدائيون الجزائريون في فرنسا ضد المؤسسات الفرنسية والاقتصادية منها والعسكرية ومراكز الشرطة .[6]

كالتالي: 56 عملية تخريب، 181 هدفا عسكريا واقتصاديا كانت عرضة للهجوم من طرف الفدائيين الجزائريين كما يؤكد أن 82 شخص قتلوا خلال هذه الهجومات جلهم من رجال

---

[1] أنظر **الملحق رقم 05، ص.121**، خريطة توضح عمليات 25 أوت 1958 بفرنسا.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962، (ط.1)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 50.

[3] سلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص. 240.

**أنظر الملحق رقم 06، ص.122**، صورة توضح مصانع تكرير البترول في موريبيان وهي تلتهب.

[4] علي هارون، مصدر سابق، ص. 129.

[5] سارة حداد، مرجع سابق، ص. 178.

[6] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص. 46.

الشرطة. ومن خلال هذه العمليات استطاعت الفدرالية من تنظيم وتعبئة 205 ألف جزائري مقيم بفرنسا وأصبحت نسبة 90% منهم ينتمون إلى صفوف جبهة التحرير ويؤمنون بثورتهم.[1] يقول عمر بوداود لم يبق أمامنا سوء اللجوء للقواعد الخلفية للجبهة في كل من ألمانيا، بلجيكا وسويسرا وابتداءا من أوت 1958 اتخذنا إجراءا جديد نحن الأعضاء الخمسة في قيادة الاتحادية بأن لا تجتمع في فرنسا معا في زمن واحد ومكان واحد وهو إجراء احتياطي ووقائي.[2]

[1] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص. 46.

[2] سعدي بزيان، مرجع نفسه، ص. 43.

**المبحث الثالث: التحديات التي واجهت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:**

واجهت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا صعوبات جمة منذ بداية تشكيلها أثرت على مردودية نشاطها وسط الجالية الجزائرية بفرنسا ومن بين هذه الصعوبات نجد:

- وقوع قيادات التنظيم الأولى في قبضة الأمن الفرنسي خاصة بين سنتي 1955-1957 فنجد أنه في بداية أفريل 1955 تم اكتشاف الفيدرالية الأولى من قبل الشرطة السويسرية التي بلغت بدورها نظريتها الفرنسية وألقي القبض على كل من أحمد محساس ومراد طربوش، لتمتد عمليات القبض أيضا على كل من محمد لبجاوي وصالح الوانشي وكانت هذه الاعتقالات بمثابة ضربة قاسية لتنظيم المهاجرين الجزائريين بفرنسا إلا أن الأخيرة لم تنهي هذا التنظيم فالصعوبات ظلت قائمة منذ الفاتح من نوفمبر 1954 بسبب الوضع المعقد بفرنسا.[1]

- تأثر التنظيم في بداياته بالصراع بين الوفد الخارجي وقيادة الثورة بالداخل لأن كل منهما يريده تابعا له.[2]

- صعوبة الشرح والدعاية التي لاقاها مناضلو الجبهة في تأطير الجالية بالمهجر حيث لم تتضح الصورة الحقيقية لمفجري الثورة في البداية إلا بعد مدة.[3] كذلك واجهوا صعوبة التموين والتسليح التي كانت من أصعب التحديات التي واجهتها الأفواج المسلحة بفرنسا إلا أن فدرالية الجبهة استطاعت معالجتها عبر فترتين: الأولى بدأت مع بداية العمليات الأولى ضد أهداف مدنية وعسكرية بفرنسا وتستمر إلى غاية مجيء عمر بوداود والثانية تبدأ بمجيء عمر بوداود.[4]

---

[1] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص. 42.

[2] لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص. 228.

[3] جيلالي تكران، مرجع سابق، ص. 184.

[4] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص. 47.

**الصراع القائم بين فدرالية جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية:**

كان في البداية تنافس سياسي حول استقطاب وكسب أكبر عدد ممكن من المهاجرين والعمال الجزائريين بفرنسا وتمثل ذلك في الاجتماعات السياسية والإدارية التي كانت تعقد في القسمات ولم يقتصر التنافس على الجالية العمالية فحسب بل تحول هذا التنافس بين الحركتين حول استقطاب وكسب الطبقة المثقفة الجزائرية في فرنسا، حيث حاولت الحركة الوطنية الجزائرية المصالية استمالة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وذلك بدعمه ماليا وسياسيا واستطاع عبد السلام بلعيد[1] أن يأخذ من الحركة الوطنية الجزائرية الدعم المالي والسياسي ثم انقلب عليها بعد أن حقق هدفه لصالح جبهة التحرير الوطني، وهنا استطاعت فيدرالية الجبهة أن تسيطر على أكبر عدد من الطبقة العاملة في فرنسا وتكسب تأبيدها لصالح الثورة الجزائرية على غرار الحركة الوطنية الجزائرية التي بدأت تفقد مناضليها وقاعدتها الشعبية في صفوف العمال الجزائريين خاصة بعد التحاق العديد من إطارات الحركة الوطنية بصفوف جبهة التحرير.

هنا شرعت الحركة الوطنية في تصفية العناصر المصالية التي انضمت إلى الجبهة وبذلك ظهر العنف المسلح وتحول الصراع إلى صراع دموي بين الحركتين،[2] واتضح ذلك بعد إضراب الثمانية أيام من 28 جانفي حتى 4 فيفري 1957 حيث حددت قيادة الجبهة الإضراب بثمانية أيام في حين نادت الحركة الوطنية الجزائرية.[3] الإضراب لمدة يوم واحد، هنا كان المهاجرون في هذه الفترة يتابعون مجريات الأحداث فلاحظوا أن الإضراب تمت برمجته لثمانية

---

[1] عبد السلام بلعيد: من مواليد 1928 قاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري اعتقل أثناء أحداث 8 ماي 1945 ترأس جمعية العلماء المسلمين لشمال إفريقيا من 1951- 1953 عين في اللجنة المركزية لحزب الشعب حركة إ.ح.د ساهم في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية عين وزير في 1979 ثم رئيسا للحكومة 1992- 1993. أنظر: كليمونهنري، الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA (1955-1962)، شهادات، تر: مسعود حاج مسعود، مراجعة مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة ، الجزائر،2012، ص. 97.

[2] جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954- 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2011- 2012، ص. 153- 154.

[3] محمد يعيش، مرجع سابق، ص. 207.

أيام هذا ما جعلهم يرون أن التعليمات تسير وفق ما أقرته ج. ت. و وهنا اقتنعوا أن هي من تقود الكفاح في الميدان ولما تبين هذا خرج المناضلون بأعداد كبيرة من صفوف الحركة الوطنية الجزائرية ولم يبق منها سوى المتشددين تحت رقابة المصاليين وحسب عمر بوداود كان الصراع في إطار الفعل ورد الفعل فكلما كانت الحركة الوطنية الجزائرية تقوم باغتيال الفرد أو مناضلي الجبهة في فرنسا كانت الفدرالية ترد عليه بالمثل فعندما تتعرض مقاهي الجبهة لنيران مسدسات ترد نظيرتها الأخرى بالمثل وبذلك عانى المهاجرون كثيرا جراء عملية الاقتتال التي شهدتها المدن الفرنسية مما جعل البعض منهم يدفعون الاشتراكات للتيارين المتصارعان.[1]

وهذا ما جعل فرنسا تستغل الحدث واعتبرته بمثابة فرصة نادرة لم تكن تحلم بها لشق صفوف الثورة الجزائرية، فراحت تدعم الحركة الوطنية على أساس القضاء على تنظيم جبهة التحرير الوطني في فرنسا والجزائر.[2]

وفي الأخير نستخلص مما سبق بأن ميلاد الفيدرالية بفرنسا قد مر بعدة مراحل حاسمة وبمتغيرات كثيرة سواء فيما يتعلق بالإعداد لبناء هذه المنظمة أو فيما يخص انتشارها البطيء في الأوساط المهاجرة ولاشك في أن المحيط السياسي كان يعيق إحراز أي تقدم للفيدرالية، ولكن على الرغم من كل الظروف المعادية فإن جبهة التحرير الوطني استطاعت أن تؤسس قاعدة من المناضلين لها بفرنسا وتمكنت في ذات الوقت من تأطيرهم في منظمتها، واستطاعت الاعتماد عليهم لنقل المعركة السياسية والعسكرية لأرض العدو.

كما أن فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا تأسست في ظروف صعبة نظرا للتحديات التي واجهتها إذ كان عليها أن تكافح على عدة جبهات في الوقت نفسه وقد تمكنت من مواجهة كل هذه التحديات وهذا بفضل العزيمة التي تحلى بها مناضلوها وإيمانهم القوي بالقضية الجزائرية.

[1] محمد يعيش، مرجع سابق، ص. 207.

[2] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص. 43.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: موريس بابون ومظاهرات 17 أكتوبر 1961

المبحث الأول: ترجمة لموريس بابون

المبحث الثاني: ظروف وملابسات مظاهرات 17 أكتوبر 1961

المبحث الثالث: تحضيرات فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لتنظيم مظاهرات أكتوبر 1961

المبحث الرابع: سير المظاهرات ونتائجها.

لقد كانت مساهمة الجالية الجزائرية المهاجرة بفرنسا في الثورة التحريرية كبيرة، بالرغم من أنها كانت بعيدة نسبيا عن القمع الاستعماري وأجواء الثورة التحريرية بالجزائر، إلا أنها ظلت تعايش أحداثها وتتابعها باهتمام، فقد قاسم المهاجرون إخوانهم بالجزائر شرف العمل الثوري بكل الإمكانات المعنوية والمادية المتاحة، غير أن أهم عمل بطولي خلده المهاجرون خلال الثورة هو المشاركة القوية في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 التي بينت فيها الجالية مدى ارتباطها الوثيق ب ج.ت.و مبرهنة إرادتها في ترك بصمتها القوية، متحدية في ذلك الحظر الليلي وقمع الشرطة الفرنسية والضغط الرهيب الذي أكتمل بتعيين "موريس بابون" على رأس محافظة الشرطة بباريس قصد القضاء على جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

## المبحث الأول: ترجمة لموريس بابون

### 1- المولد والنشأة

ولد موريس بابون[1] في 3 سبتمبر 1910 بسان مارن، وهو أب لثلاثة أبناء[2] وابنا لموثق ريفي يدعى "أرثر بابون" مؤسس مصنع الزجاج الميكانيكي الشمباني، عرف بابون نجاحا متأخرا باعتباره صانعا لقارورات الشامبانيا في مدينة رامس، زاول دراسته في كلية الحقوق وفي علم النفس وفي العلوم السياسية والمالية العمومية بجامعة: "السوربون".[3]

تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق وعلى شهادة مدرسة العلوم السياسية وعلى شهادتين في الدراسات الفلسفية.[4] وقبل الالتحاق بوزارة الداخلية عرف ترقية في رتب سلطة المحافظة، وذلك بفضل الدعم المقدم له من قبل "موريس ساباتيي[5]".[6]

---

[1] أنظر **الملحق رقم 07، ص.123**، صورة لمحافظ الشرطة موريس بابون.

[2] Jean luc Einaudi , la bataille de paris, 17 octobre 1961, editions, media plus, 1991, p. 39.

[3] نيل ماك ماستر. جيم هاوس، باريس 1961 الجزائريون، إرهاب الدولة والذاكرة، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د.ط) دار القصبة، الجزائر، 2013، ص. 60.

[4] ميشيل لوفين، حملة أكتوبر العقابية اغتيال جماعي باريس في 1961، تر: عبد القادر بوزيدة، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص. 33.

[5] من اكثر المساهمين في قمع يهود بوردو رفقة غارات، غازاني تم تحويله إلى الجزائر فور 1945 من طرف وزارة الداخلية ليوضع بمعزل عن عمليات التطهير والمحاكمات التي استهدفت بعض المتعاونين مع النازيين، أنظر: نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مرجع سابق، ص 62.

[6] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر نفسه، ص. 60.

## 2- المناصب التي شغلها موريس بابون منذ سنة 1935:

شغل بابون عدة مناصب في حياته وعاصر عدة رؤساء جمهوريات وعدة حكومات مختلفة من بينها حكومة فيشي[1] إبان الاحتلال الألماني لفرنسا، حيث كان من أكبر ضباطها مرتبة.[2]

التحق سنة 1935 بوزارة الداخلية وكان من 1936 إلى غاية 1938 ملحقا بمكتبي وزارة الدولة للعلاقات الخارجية ورئاسة المجلس في ظل الاحتلال ومن جوان 1942 إلى أوت 1944 أمينا عاما "للجيروند"[3] التي لعب فيها دورا رئيسي،[4] وخلال هذه الفترة والحرب العالمية الثانية مازالت مشتعلة تعاون مع حكومة فيشي العميلة للنازية وقام بإرسال آلاف اليهود من الأطفال والنساء والشيوخ والألاف من الفرنسيين والأجانب إلى معسكرات الاعتقال في درانسي "drancy" وأو "أسشفيتر" ببولونيا وفي سنة 1945 شغل منصب مدير في مصلحة شؤون الجزائر في الوزارة الداخلية الفرنسية ويليها عام 1946 عين بمنصب مدير في مكتب كاتب الدولة للداخلية وفي سنة 1947 عين واليا على جزيرة "كورسيكا".[5]

وكان بابون يعرف شؤون الجزائر عندما عين مفتشا عاما للإدارة في مهمة فوق العادة ويرمز لها بالحروف اللاتينية Igame. وخلال سنة 1949، عين واليا على قسنطينة وبعدها بسنتين أي سنة 1951 عين كاتبا عاما لمحافظة شرطة باريس. وخلال سنتي 1954- 1955

---

[1] تأسست تحت قيادة المارشال بيتان وأقامت النظام الفرنسي من 1940 إلى غاية 1944، بعدما انتخب رئيسا للمجلس الوطني في جوان 1940 وطلب إقامة الهدنة مع النازيين الموقعة يوم 22 جوان من نفس السنة. وفي شهر جويلية أسس الماريشال لنظام وطني يقوم على سياسة اقتصادية اجتماعية معادل للسامية والشيوعية. دخل هذا النظام في التعاون مع النازيين بعدما احتل هؤلاء المنطقة الحرة في فرنسا في نوفمبر 1942. أنظر: هنري كوبون، محامي الفلاقة 1958-1962، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص. 72.

[2] محمد مجاود، سياسة التعذيب إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، (د.ط)، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص. 4.

[3] وهي عبارة عن محافظة ببوردو بالمنطقة التي كانت تحتلها القوات النازية أنظر محند آكلي بن يونس، مصدر سابق، ص. 130.

[4] ميشيل لوفين، مرجع سابق، ص. 33.

[5] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، مرجع سابق، ص. 56.

شغل منصبا هاما في المملكة المغربية التي كانت تحت الحماية الفرنسية[1] كما تقلد بابون سنة 1956 منصب رئيس دائرة تلمسان[2] وفي 2 ماي من نفس السنة تم تعينه من قبل الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست"[3] الذي أعطاه كامل الصلاحيات كي يشرع في تنفيذ ميكانيزمات السلطات الخاصة التي منحته إياها حكومة "غي مولي"[4] في مارس 1958[5] عينه وزير الداخلية "روجي فراي" رئيس شرطة باريس وحدد له مهمة أساسية تتمثل في القضاء على تأثير جبهة التحرير وعلى العمال الجزائريين،[6] وقام بتأسيس مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية وهي عبارة عن قيادة عامة تكتيكية مستقلة تضم مختصين من الشرطة البلدية والشرطة القضائية والاستعلامات العامة وكانت هذه المصلحة مكلفة بالدرجة الأولى بالأعمال القمعية ومهمتها هي تفكيك ما يسمى بالمنظمة السياسية الإدارية التابعة لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وكان بابون يرى أن الهياكل الكلاسيكية للشرطة ليست فعالة بالقدر الكافي في مجال الحرب التخريبية لأنها لا تسمح بالتغلغل في وسط السكان الجزائريين، فقرر أن يعيد في شكل جديد إحياء

---

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 230.

[2] يحي بوعزيز، رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن 1-3، (ج.3)، (طبعة خاصة)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 147.

[3] ولد Rober la cost بمدينة أزرات في مقاطعة دوردون في 5 جوان 1898، درس بثانوية برين دي قيار وكلية الحقوق بجامعة باريس، مناضل نشط في النقابة الفرنسية للعمال وخلال الاحتلال النازي لفرنسا أسس "حركة تحرير شمال فرنسا" اختاره ديغول ممثلا في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي عام 1944. شغل روبير لاكوست عدة وظائف منها: وزير الإنتاج الحربي في الحكومة الفرنسية المؤقتة، انتخب نائبا للحزب الاشتراكي عن مقاطعة دوردون ما بين 1946- 1968. انتخب سنة 1971 انتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي مات في 9 مارس 1989. أنظر: بن موسى محمد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956- 1958، **قضايا تاريخية**، العدد 2، 2016، المدرسة العليا للأساتذة جامعة بوزريعة.

[4] ولد بفلار أورن، أمين عام الفرع الفرنسي للأممية العالمية بين 1946 و1969، تولى الوزارة عدة مرات، وأيضا رئاسة الحكومة في 1956- 1957، ساهم في عودة ديغول إلى مقاليد الحكم "أنظر " مومن العمري، بشير قايد وآخرون، جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830- 1962، (د.ط)، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، (د.س.ن)، ص. 78.

[5] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص. 230.

[6] محمد سيف الإسلام بوفلاقة، في كتاب خاص عن يوم 17 أكتوبر 1961 الأسود، **الشعب**، 16 أكتوبر 2021، جامعة عنابة، الجزائر، ص. 07.

مصلحة شؤون شمال إفريقيا[1] التي تميزت بالصراع ضد وطنيي شمال إفريقيا وتنقسم مصلحة الشؤون الجزائرية إلى ثلاث فروع:

- **فرع التأثير النفسي والنشاط الاجتماعي:** ويكمن دوره في المحافظة على التواصل وخدمة السكان الجزائريين المقيمين بمنطقة باريس إداريا واجتماعيا.
- **فرع التدخل:** ويتكون من عناصر الشرطة القضائية.
- **فرع الاستعلامات:** وقد شكل اعتمادا على الاستعلامات العامة القديمة والمختصة بأهالي شمال إفريقيا.[2]

وبالتالي فإن مصلحة SCAA لها نفس المهام مع مركز الاستخبارات والعمل CPA أي محاربة (عناصر جبهة التحرير الوطني ومحاربة المهاجرين الجزائريين).[3] وتحت قيادة موريس بابون وباستقدام ثلاثة ضباط[4] من مرتبة القيادة بالمصالح الإدارية المتخصصة "لاصاص"[5] أسست مصلحة الإسعاف التقني للفرنسيين بالجزائر في 13 أوت 1958 وخلال هذه الفترة كانت تنظم اعتقالات جماعية بالتنسيق مع مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية[6] وتم تقسيم باريس إلى أربعة ثم إلى ستة قطاعات تشكل قطاعات بوليسية تتوفر كل واحدة منها على مكتب استخبار مختص تقع استراتيجيا في المناطق السكنية الأكثر كثافة، يشرف عليها أعوان من الفروع الإدارية المختصة،[7] كما أنشأ بابون مركز "فانسان" للتحقيق (C.I.V) سنة 1959 أين

---

[1] Pouillot henri, le 17 octobre 1961 par les textes de l'epoque, ouvrage coordonné par l'association sortir du colonialisme, préface de gilles manceron, paris : le petits malins, 2011, p. 10. 11.

[2] ليندة عميري، مرجع سابق، ص. 100.

[3] محند آكلي بن يونس، مصدر سابق، ص. 131.

[4] روجي كونييل، لويس بارانت، هيبوليت بارانفي.

[5] هي وحدات عسكرية صغيرة موزعة في الوسط الريفي تقوم بالعمل البيسكولوجي الذي كان وقتها يحظى برواج كبير في الجيش وذلك بجلب السكان إلى صف فرنسا باستخدام وسائل دعائية مختلفة أنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص. 233.

[6] ليندة عميري، مرجع سابق، ص. 82- 83- 84.

[7] نيل ماك ماستر جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 116.

يتم استنطاق وتعذيب المناضلين الجزائريين إضافة إلى هذا المعتقل نجد معتقل "فليب ديف" وقاعة "الجمباز" التي يتم فيها توقيف الجزائريين بباريس.[1] يضاف إلى هذا الجهاز القمعي هيئة أخرى تسمى قوات الشرطة المساعدة (FPA) التي أنشأت في خريف 1960.[2] وهي فرقة خاصة من الجزائريين "الحركي" لإسناد ومساعدة الأمن المتعدد، وقد تلقى هؤلاء الحركى تدريبات خاصة في الدائرتين "13"و"18"[3] ومهمتهم رصد حركة الوطنيين الجزائريين وإلقاء القبض عليهم.[4]

وفي 17 أكتوبر 1961 قمع شديد لمظاهرات تم تنظيمها من قبل المهاجرين الجزائريين للاحتجاج ضد منع حظر التجول على الثامنة مساءا بالنسبة للمسلمين تحت أوامر محافظ الشرطة موريس بابون.[5]

كما تقلد بابون عدة مناصب أخرى بعد استقلال الجزائر حيث أبقى عليه ديغول لرئاسة محافظ شرطة باريس إلى غاية 1967 وفي سنة 1968 تم انتخابه نائبا في البرلمان عن منطقة cher، وبعد سنة 1967 عين أمينا للمالية لحزب الاتحاد من أجل الجهورية[6] وفي سنة 1971 أصبح شيخا لبلدية "سانت أماند" وفي سنة 1972 أصبح رئيسا للجنة المالية في البرلمان الفرنسي، وعين في 1973 مقررا للمالية في البرلمان وظل محتفظا بمنصبه هذا إلى

---

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص. 231.

[2] Noureddin zerkaoui, les manifestations de 17 octobre 1961 : lectures médiatico politique française, the algérien histourcal journal, volume 04, N01, jeune2020 université de Bejaia, p. 292.

[3] إن اختيار الدائرة "13"–"18" لم يكن عبثا لأن مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية تعرف جيدا تنظيم ج.ت.و في هذا المكان من باريس، إضافة إلى كثافة الجزائريين هناك كما كانت تجمع هناك اشتراكات لفائدة جيش و.ج.ت.و أنظر: ليندة عميري، مرجع سابق، ص. 121.

[4] أحمد حمدي، **المصادر**، مجلة فصلية تعنى بشؤون الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 2، 1999، الجزائر، ص. 228.

[5] إيف سالفات، حرب العار التعذيب في حرب الجزائر 1954– 1962، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010، ص. 112.

[6] جمال بلفردي، فاتح زياني، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية، جامعة باتنة1، ص. 248.

غاية 1978 هنا تم تعينه وزيرا للميزانية في حكومة "ريمون بار[1]" في ظل رئاسة "جيسكار ديستان" رئيس الجمهورية وبقي في هذا المنصب حتى سنة 1981.[2]

### 3- جرائمه في الجزائر

كان لموريس بابون تجارب حاسمة مكنته من اكتساب خبرة في مجال التمرد المضاد خاصة في تقنيات مراقبة الأقليات والثوار الوطنيين التي سيكيفها بعد ذلك مع الظرفية البارسية.

أثناء الفترة الممتدة ما بين 1940- 1958 أظهر بابون أنه يتمتع بالثقافة التقليدية السائدة في أسلاك المحافظة والتي أظهرته دوما باعتباره خادما وفيا للجمهورية وبأنه يتمتع باستقلالية تجاه الأحزاب السياسية غير أن بابون كان وثيق الانتماء إلى كتلة قوية يمينية مؤيدة للاستعمار مسيرة من قبل حاميه رونيه ماييز وكان هذا الأخير عازما على بذل كل ما في متناوله من أجل الدفاع عن الجزائر الفرنسية[3].

اشتهر بابون بالدور الرئيسي الذي لعبه في توقيف وإجلاء يهود بوردو، كما كان نزول الحلفاء في الجزائر سنة 1942 حافزا له ودافعا جديدا للكفاح الوطني في ظل الأزمة الاقتصادية والسياسية سنة 1945، وكانت هزيمة الألمان من طرف الحلفاء هذه الأخيرة التي كلفت حياة آلاف الجزائريين حافزا لموريس بابون، كما اكتسب هذا الأخير خبرة عند تحويله إلى

---

[1] اقتصادي وسياسي فرنسي ولد في جزيرة "سان دونيس دولار يونيون" قطع علاقته بأسرته خوفا من سمعتها إثر محاكمته بتهمة الإفلاس الوهمي فنشأ ريمون في رعاية والدته نال شهادات جامعية في الاقتصاد والقانون في باريس، لم يكن له نشاط سياسي يذكر حتى عام 1959 عندما تولى منصب مدير مكتب وزير الصناعة والتجارة، عينه ديغول نائبا لرئيس اللجنة الأوروبية مكلفا بالقضايا الاقتصادية والمالية، كلفه جيسكار ديستان بمهمة التنظيم بأول قمة تعقدها الدول الصناعية، انضم إلى حكومة شيراك وزيرا للتجارة وعند هبوط شعبيته تخلى عن رئاسة الحكومة حتى عام 1988، عندما خاض دون جدوى انتخابات الرئاسة (نال 16.5 % من الأصوات). أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، (ج1)، (د.ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003، ص. 444- 445.

[2] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين، مرجع سابق، ص. 57.

[3] نيل ماك ماستر جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 59.

الجزائر بأمر من وزارة الداخلية بمهمة احلال السلم والاستقرار في الشرق القسنطيني واستطاع بذلك التعرف على جغرافية المنطقة وعلى الأوضاع السائدة هناك.[1]

– في سطيف: اكتسب بابون خبرة مباشرة في مذبحة سطيف وذلك من خلال "حملات التنظيف" التي كان يقوم بها حيث بينت أحداث سطيف 1945 التي بدأت بمظاهرة سلمية للجزائريين كيف كانت السلطات الاستعمارية عازمة على الرد بأقصى درجات العنف[2] على كل احتجاج سياسي منظم حيث كانت الشرطة تطلق النار على جموع مجردة من السلاح. متذرعة بمشروعية الدفاع عن النفس وادعت بأنها لم تقم سوى بالرد على طلقات النار من قبل استفزازيين جزائريين، كما عملت على القيام بتوقيف تعسفي وحجز آلاف الرجال في السجون والمحتشدات.[3] واللجوء إلى تعذيب قصد انتزاع الاعترافات ولم توفر أحداث سطيف 1945 التي ارتبط بها بابون بشكل وثيق للمحافظ المقبل على اكتساب أسلوب قمع استعماري، وإنما دليل على أن الرقابة والتكذيب الرسمي والسرية القضائية كلها تسمح لقوات الأمن بالقيام باغتيالات على صعيد واسع دون حسيب أو عقاب.[4]

**أ– جرائمه في تلمسان:**

وفي سنة 1956 كان بابون رئيس لدائرة تلمسان وفيها قام بأبشع جرائمه ضد الجزائريين منها القتل والتعذيب الذي مارسه ضد تلاميذ الثانويات وأوليائهم. وهذا ما وضحه يحي بوعزيز في كتابه "رحلة في فضاء العمر" حيث جاء فيه رواية "الحكيم محمد شراك الغسلي" هذا الأخير الذي كان له لقاء مع يحي بوعزيز في 22 سبتمبر 1997 مصرحا في ذلك عن الأعمال المتوحشة التي كان يمارسها بابون في مدينة تلمسان 1956 في قوله "كنت في الثانوية في

[1] نيل ماك ماستر جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 60.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، (ط.1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص. 309.

[3] هي عبارة عن معتقلات تم انشاؤها بهدف تجميع السكان بها، وبذلك تضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير الوطني. وقد سميت هذه المحتشدات تضليلا بمراكز الإيواء "centres de regroupements" أنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص. 375.

[4] نيل ماك ماستر جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 65.

مدينة تلمسان عام 1956 وعمري 16 سنة وكان موريس بابون رئيس لدائرة تلمسان التي لم تكن آنذاك عمالة وعند ما غادر الفوج الأول من تلاميذ الثانويات الدراسة بعد إعلان الإضراب العام عن الدروس في 19 ماي 1956 والتحقوا بالجبل[1] ثم غادر الفوج الثاني كذلك بعدهم، تكالب بابون وشرطته وأخذوا يستدعون إليهم أوليائهم ويستجوبونهم ويعذبونهم ويهددونهم بالقتل إلى إن لم يعيدوا **أبنائهم** إلى المدارس والثانويات، وبالغوا في التعذيب والتنكيل ولم ينجحوا في مساعهم اعتقلوا ثمانية تلاميذ وعذبوهم لمدة يومين ثم قتلوهم ورموا جثثهم في ساحة المدرسة ليعثر عليهم أهاليهم ويدفنونهم في جو من الأسى والحزن.[2]

ب- **جرائمه في قسنطينة:** تزامنت سنتي 1956- 1958 اللتان شغلا موريس بابون أثنائهم وظيفة "محافظ فوق العادة" مع مرحلة قمع أساسية في تاريخ حرب الجزائر حيث تم تزويد بابون فور تعيينه بصلاحيات استثنائية من بينها الرقابة العامة على السلطات المدنية والعسكرية.[3]

ألقى بابون خطابا يوم 17 ماي وعد فيه استعادة الأمن في الشرق الجزائري الذي كان ضحية للاضطرابات ومنذ تقلده هذا المنصب أبدى نواياه الحربية معتقدا في ذلك أن كل الجزائريين وبدون أية تفرقة أعداء يجب إخضاعهم للصمت، قائلا: "لقد حان الوقت الذي لا فرق فيه بين المدنيين والسياسيين لذا أطلب من كل المدنيين أن يتصرفوا كعسكريون ومدنيون ومن الآن فصاعدا لا يوجد سوى العسكريين". وهكذا بدأت مرحلة بابون التي ترمي إلى تعذيب ونفي وقتل كل من تحوم حوله الشكوك.

[1] يحي بوعزيز، رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن، مرجع سابق، ص. 148.

[2] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، (ج2)، (د.ط)، دار الهدى للنشر، الجزائر، (د.س.ن)، ص. 529.

[3] نيل ماك ماستر جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 81- 82.

ويعتبر بابون أول من اتبع سياسة نقل السكان وترحيلهم وممارسة الاعتقالات التعسفية والجماعية للمدنيين.[1] وتعميم التعذيب الجماعي وسياسة الأرض المحروقة، سياسة التجميع خافيا في ذلك بأن معظم الفلاحين قد أجبروا على التخلي عن مداشرهم.

أما فيما يخص سياسة التجميع فقد نص في تعليمة صادرة عن الجيش في قسنطينة: "بأن العمل العسكري المشروع فيه سيتم تحت رمز القوة" وينبغي معاقبة السكان الذين لا يمتثلون لأوامر التجميع، وكان الفلاحون في قسنطينة مخيرون بين الموت جوعا في جبالهم أو المعاناة من سوء التغذية والأوبئة عند نقلهم إلى المجمعات،[2] وفي ندوة صحفية 17 سبتمبر 1957 امتدح بابون سعيه بتجميع 17000 شخص في منطقة الشرق بأكمله، وتعد عمليات إعادة التجميع للسكان الجزائريين بمثابة نظير لتوسيع المناطق المعلن أنها محظورة.[3] وبعد معركة الجزائر طور بابون تقنياته الخاصة المتطورة لمضادة التمرد الحضري، ويذكر "نيل ماك ماستر" و"جيم هاوس" في كتاب باريس 1961 الجزائريون إرهاب الدولة والذاكرة ... ابتداءا من جانفي 1958 كان كل شخص يلقي عليه القبض بقسنطينة يبعث إلى مزرعة "أمزيان"[4] الكائنة في حافة المدينة، يتعلق الأمر بمركز الاستنطاق والتعذيب الأكثر وحشية في الجزائر.

وحسب تقرير "للواران شوارتز" 1961 وصل عدد الموقوفين في المركز لمدة أقل من 08 أيام 108,175 شخص ولمدة تزيد عن مدة ثمانية أيام 7,363 شخص وهذا منذ إنشائه.[5]

---

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص. 230.

[2] نيل ماك، ماستر جيم هاوس، مصدر سابق، ص 90.

[3] Jean-luc Einaudi, op-cit, P. 51.

[4] تقع المزرعة في الضواحي القريبة لمدينة قسنطينة، تتكون من بعض الهكتارات الفلاحية، كانت مخصصة للتعذيب بعد مصادرتها من طرف الجيش الفرنسي، تتم فيها عمليات الاستنطاق يقوم بها مركز الاستعلام والعمل الذي أنشأ في قسنطينة أثناء صيف 1956، أنظر: قبايلي هواري، مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية: مزرعة أمزيان أنموذجا، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، عدد خاص، ديسمبر 2012، جامعة معسكر، ص. 62-63.

[5] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 96.

وآخر ما ينبغي استعراض عمليات القمع بقسنطينة هو السلطة القضائية فكما أوضحته "سلفي ثينو":[1] بدقة فإن جهاز العدالة العادي الغير منحاز المتمثل في القضاء فقد أخضع بكيفية متزايدة لطموحات العسكريين القمعية ومنطقة الشرق القسنطيني هي دون شك المنطقة التي شهدت الاخضاع الأكثر وضوحا حيث كان هناك ارتباط بين نواب مجلس قسنطينة والمحاكم العسكرية للقوات المسلحة التي كانت تحاكم المتهمين الأساسيين التابعين لجبهة التحرير الوطني، حيث كانت المحاكم تصدر قرار وأحكام صارمة على مناضلي الجبهة.

وفي 15 مارس 1958 غادر بابون قسنطينة ليعين على رأس محافظ شرطة باريس.[2]

**4- محاكمته ووفاته:**

عاش موريس بابون أكثر من 40 سنة وهو يتقلب في مناصب إدارية وسياسية واستطاع التعايش مع كل العهود، لكن ما لبث بعد وصول الاشتراكيين إلى الحكم في ماي 1981 برئاسة "فرانسوا ميتيران"[3] أن اهتز وضعه فلم يستطع أن يجد مكانه وسط هؤلاء القوم وخاصة أن محيط فرنسوا ميتران كان مليء بشخصيات يهودية تعرف ماضي موريس بابون إزاء اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت بداية النهاية لموريس بابون.[4] عندما فتحت "لوكنار أنشني Le canard Enchainie" الأسبوعية الهزلية ملفه ونشرت وثائق تؤكد تورطه في ارسال اليهود إلى معسكرات الموت في "دراسني" و "أوسشقينز" في ظل حكومة فيشي العميلة التي تفاوتت مع النازيين. وقد أشارت هذه الوثائق إلى مسؤولية "موريس بابون" عن أفعاله ضد يهود

[1] باحثة في CNRS، مؤلفة لكتاب La Découverte، وكتاب تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر ... أنظر Sylive Thenault, histoire de la guerre d'indépendance algérienne nouvelle édition, champs histoire, France, 2012, page de couverture.

[2] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 96.

[3] رئيس فرنسا من عام 1981- 1995، ولد في مدينة "جارناك" في 1916 وتوفي في 1996، التحق بجامعتين في آن واحد كلية الحقوق بجامعة السوربون ومعهد العلوم السياسي الحر، حاز على جائزة في الحقوق والأدب وعلى ديبلوم في الدراسات العليا للحقوق العامة ودبلوم في العلوم السياسية، امتهن العلم الصحافي ثم دخل حقل المحاماة، شارك في الحرب العالمية II أسندت إليه وزارة أسرى الحرب في الحكومة التي شكلها ديغول، أنتخب عام 1946 نائبا عن دائرة نيغر شارك في 11 حكومة، وزير المحاربين القدامى 1947، وزير الإعلام 1948، وزير أقاليم ما وراء البحار، 1950، وزير الدولة 1952 أنظر: فراس البيطار، مرجع سابق، ص. 1808. 1809.

[4] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين مرجع سابق، ص.58.

بوردو بين عامي 1942-1944، وفي عام 1983 اتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي سنة 1998 بدأت محاكمة بابون باعتباره مجرم حرب ومتهم أيضا بالتعاون مع النازية، وارسال آلاف اليهود الفرنسيين في ظل حكومة فيشي إلى معسكرات التعذيب والموت، وخلال محاكمته، حاول موريس بابون أن يكسب عطف اليهود ليرأفوا به ويخفضوا من ضغوطاتهم عليه مدعيا في ذلك أنه ساعد في ظل حكومة فيشي[1] الكثير من اليهود وأنقذهم من الخطر النازي، بل إن محامي موريس بابون استظهر أمام المحكمة بندقية من صنع إسرائيلي قدمت له تقديرا على خدماته التي أداها إلى الحكومة الإسرائيلية.[2] لكن هذا الدليل لم يؤخذ بعين الاعتبار وتم الحكم عليه بعشر سنوات في سجن "لاسنتي"، ولم يشفع له مرضه ولا سنه المتقدم، فقد عاقبه اليهود على جرائم لم يكن فيها سوى مطبقا لأوامر السلطة النازية لحكومة فيشي،[3] فرغم أن وزير العدل السابق في حكومة ميتران "روبير باداتيز" وهو يهودي الأصل قد طالب بإطلاق سراحه، غير أن محامي الأسرة اليهودية "كلار سفيلد" رفض ذلك معللا بأن موريس بابون كان يبعث اليهود إلى معتقلات ومعسكرات الموت النازية، دون الأخذ بعين الاعتبار لحالة اليهود فلم يكن يستثني الشيوخ، النساء، الأطفال والمرضى، بل أنه أخذ حتى نزيلي المستشفيات وبعثهم إلى المعسكرات، كما رفض "جاك شيراك"[4] العفو عنه مفضلا أصوات اليهود على "بابون الديغولي" الذي خدم ديغول والجمهورية الخامسة.[5]

---

[1] Mohammed Harbi, L'évènement dans l'histoire récente de l'Algérie 1954-1962 , Edition Dar Alabhaath , Algérie , P.180.181.

[2] La mort de maurice papon, l'actu du jour, milan, 20 février 2007, P 01 www.ljourlactu.com.

[3] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين مرجع سابق، ص.81.

[4] رئيس فرنسا منذ سنة 1995 ولد في باريس عام 1932، وكان طفلا وحيد لأب، درس في الثانويات الكبرى في العاصمة الفرنسية ومنها إلى سامر سكول في جامعة هارفارد ثم التحق بالمدرسة القومية للإدارة العليا ليخرج بدبلوم في العلوم السياسية، صار وزيرا للداخلية وعمره 32 عاما، تولى شيراك رئاسة الحكومة في ظل ميتران، ودخلت بذلك البلاد بتجربة ما عرف بالتعايش، أنظر: فراس البيطار، مرجع سابق، ص. 752-754.

[5] سميرة دعاشي، المجاهدة الويزات ايغيل أحريز: حياة كفاح، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد 05، العدد 10، جوان 2017، جامعة محمد الأمين دباغين – سطيف 2، ص.34.

إن ملف موريس بابون الإجرامي لا يمكن الإحاطة به بسهولة، بداية من جرائمه في قسنطينة سنة 1956 مرورا بجرائمه بفرنسا ضد المهاجرين الجزائريين منذ تعيينه على رأس محافظة الشرطة بباريس في مارس 1958 وصولا إلى أكبر مذبحة ترتكبها قواته البوليسية خلال مظاهرة المهاجرين السلمية ليلة 17 أكتوبر 1961.[1]

إلا أن جرائمه هذه في حق الجزائريين وحسب المؤرخ سعدي بزيان فلا حديث عنها في قوله " إن ذاكرة الجزائريون على ما يبدوا ضعيفة ومعرضة للنسيان بسرعة، في حين لا يزال المؤرخ والكاتب الفرنسي المعروف فيدال ناكي،[2] الذي وحده يذكر الفرنسيين بجرائم هذا المجرم". أما المسؤولون الفرنسيون فقد كافؤوه وعينه جيسكار ديستان[3] خلال عهدته الرئاسية وزيرا في حكومته، في حين أقصاه "فرانسوا ميتران" في عهده بتأثير من النفوذ اليهودي خلال حكمه[4].

فبابون نفسه لم يعترف بجرائمه بحق الجزائريين، وفي مقابلة له خص بها قناة تلفزيونية مع "جان بيير" واصل بابون عدم اعترافه بهذه الجرائم قائلا عن الجزائريين داخل قصر الرياضة وملعب "كوبرتان" لم يكن عليهم الشكوى وأنا أفضل أن أقول لكم، إنهم كانوا سعيدين جدا أما الطلقات التي أطلقت على جراند بوليفارد، فقد تم إطلاقها من قبل جبهة التحرير الوطني، لم يطلقها جنود حفظ السلام". ويذكر "محمد حربي" أن محامي موريس بابون قد

[1] المصادر مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 09، مارس 2004، ص. 233-235.

[2] مؤرخ وكاتب من أصل يهودي من أصدقاء الجزائريين خلال حرب التحرير، أنظر سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص. 52.

[3] رئيس فرنسا من 1974-1981 ولد عام 1926 في عائلة من طبقة برجوازية درس في كلية البوليتكنيك العالية وفي المعهد الوطني للإدارة، عين مفتشا للمالية في 1954، أنتخب نائبا في 1956 عند دائرة بوي دور دوم، عين وزيرا للمالية والاقتصاد في 1969، ترأس لجنة العلاقات الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، ترأس حزب التجمع من أجل الجمهورية فكانت نهاية ديستان السياسية على يد الحزب الذي أسسه هو نفسه وترأسه حتى سنة 1996، أنظر: فراس البيطار، مرجع سابق، ص 606- 607.

[4] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين مرجع سابق، ص.52-53.

أحضر "بريميس مير":[1] والذي أعلن "إذا صدقت أجهزة المخابرات العسكرية الأمنية في ذلك الوقت، فإن هذا الغرق كان إلى حد كبير مسؤولية عملاء ج .ت والذين استغلوا المظاهرة لتصفية خصومهم". وأكد محافظ شرطة شاهدا لبابون أن المتظاهرين المسلمين ذبحوا بعضهم البعض.[2]

لم يحاكم موريس بابون على جرائمه ضد الجزائريين إلا أنه تم الحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات لارتكابه جرائم ضد الانسانية (يهود بوردو...) ومع ذلك أفرجت محكمة الاستئناف في باريس عن موريس بابون وبموجب مادة جديدة في القانون، اعتمد القضاة على تقريرين طبيين من الخبراء يشهدان على التدهور الملحوظ في حالته الصحية وبالتالي تعليق عقوبة السجن واعتبروه مسنا ومريضا لدرجة لا تسمح له من البقاء في السجن.[3]

توفي موريس بابون عن عمر يناهز 95 سنة،[4] حيث كان يتمنى أن يدفن بميداليته من وسام جوقا للشرف وهي علامة اعتراف ضحت له عندما كان محافظ شرطة باريس ما بين 1958-1967 ومع ذلك تم سحب وسام جوقا للشرف Juges بعد إدانته من قبل القضاة.[5]

## المبحث الثاني: ظروف وملابسات مظاهرات 17 أكتوبر 1961:

تعتبر مظاهرات 17 أكتوبر 1961 واحدة من أهم المحطات المفصلية في مجريات ثورة أول نوفمبر 1954، كما تعد أهم عمل بطولي خلده المهاجرون من جهة، ومنعطفا في تاريخ الممارسات القمعية الفرنسية من جهة أخرى، لكن قبل الحديث عن هذه المظاهرات لابد من معرفة الظروف والملابسات التي سبقتها ودفعت بالجالية الجزائرية للقيام بها:

---

[1] وزير القوات المسلحة السابق للجنرال ديغول، أنظر:

Mohamed Harbi, l'évènement dans l'histoire récente de l'Algérie 1954-1962 op cit, P. 183

[2] Mohamed Harbi, ib.id, P 183.0184.

[3] Maurice papon est remis en liberté par la cour d'appel de paris, le mande, 19 septembre 2002 France, P. 8.

[4] أول نوفمبر، رفض وتحدي، فصلية تاريخية ثقافية سياسية، النادي الوطني الثقافي للمجاهد، العدد 171، ديسمبر 2007- ص. 96.

[5] La mort de Maurice papon, op-cit, P.1.

## 1. أوضاع المهاجرين الجزائريين بفرنسا قبيل مظاهرات أكتوبر 1961:

كانت الجالية الجزائرية في مراكز تجمعاتها في ضواحي باريس كأنها تعيش خارج المجتمع الفرنسي مهمشة ومعزولة في أحياء قصديرية تعاني ظروف قاسية، ولما اندلعت الحرب التحريرية وجدت الفرصة لتعبر عن وجودها وتخرج عن صمتها، ولذلك فقد كانت مظاهرات 17 أكتوبر بالنسبة للجزائريين بالمهجر أفضل فرصة لإسماع صوتهم، وما إن امتدت الثورة فوق التراب الفرنسي منذ 1958 وأعمال القمع التي تقوم بها السلطات الفرنسية في تزايد مستمر، فقد حول قسم كبير من قوات الأمن الفرنسي في الأماكن التي يكثر فيها الجزائريين، إلى فرق مطاردة وتعذيب واغتيال وخصصت لذلك بعض المراكز التي كان يطلق عليها الفنادق الخاصة وأحيانا يتم ذلك في مراكز محافظة الشرطة نفسها.[1]

واثر استلام شارل ديغول[2] لوسام الحكم بفرنسا قام هذا الأخير بإحداث تغييرات في هرم أجهزة الدولة حيث أحاط نفسه بفريق من الغلاة المتطرفين وعلى رأسهم "ميشال دوبري" رئيس الحكومة وقام أيضا بتغيير وزير الداخلية "بيار شانتيني Pierre chantenet" وتنصيب مكانه "روجي فراي Rojer Frey" كما قام بإزاحة وزير العدل "إيدموند ميشلي" الذي أقدم على الاقدام بعدة إصلاحات تهدف إلى تحسين حالة المعتقلين الجزائريين.[3]

---

[1] خليفة الجنيدي وآخرون، مصدر سابق، ص. 487.

[2] جنرال ورجل سياسي فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سانسير عام 1912، ألف عدة كتب حول موضوع الاستراتيجية والتصور السياسي والعسكري، عين جنرال فرقة ونائب لكتاب الدولة للدفاع الوطني في جانفي 1940، ترأس حكومة فرنسا الحرة، وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، خرجت مظاهرات مناوئة له في 1968 فقرر إجراء استفتاء وفي مساء 28 أفريل 1969 أعلن ديغول عن تنحيته عن منصبه، أنظر: عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، (د– ط)، مكتبة ميديولي، الجزائر، (د.ت.ن)، ص. 123.

[3] جمال بلفردي، فاتح زياني مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية، مرجع سابق، ص. 223.

والتي من خلالها عبر عن رفضه للقمع الغير قانوني والموجه ضد الجالية الجزائرية، وتم تعويضه بوزير عدل جديد وهو "بيرنارد شينو Bernard Chenot".[1]

وهذا ما أكده المؤرخ الفرنسي "فابريس ريسيبوتي" قام ديغول بكل ما بوسعه لعرقلة مفاوضات ايفيان، حيث أجرى العديد من التغيرات استبدلها بشخصيات أخرى.[2]

إضافة إلى هذه التغيرات أراد الجنرال "شارل ديغول" بموافقة مع رئيس حكومته "ميشال دويري"، تعيين محافظ شرطة جديد وهو "موريس بابون" هذا الشخص عرف بحقده الدفين وعداءه الشديد للجزائريين منذ أن كان في الجزائر، مكلفا بمهام إدارية وأمنية بمقاطعة قسنطينة.[3] حيث شرع هذا الأخير في تطبيق مخططه بداية من انتقاد العدالة واصفا إياها بأنها مرنة في التعامل مع جبهة التحرير الوطني وبين عجزها على التفكيك عن الجهاز وإبطال فعاليته في باريس.[4]

وقد رأى بابون أن الحل الأنجع من أجل تطبيق سياسته هو تكرير تجربته في الجزائر بإنشاء تنظيم بوليسي موازي للبوليس الموجود من قبل ويتكون هذا التنظيم بالدرجة الأولى[5] من الحركة،[6] الذين كانوا يمارسون التعذيب في الأقبية وفي القاعات الخلفية للفنادق التي كانوا

---

[1] جمال بلفردي، فاتح زياني، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية، مرجع سابق، ص. 224.

[2] فابريس ريسيبوتي، 60 سنة تمر على ذكرى رمي الجزائريين في السين، فرانس 24، 19 فيفري 2022، 11:35، للمزيد أنظر: http://www.france24.com/ar.

[3] إيدو شعبان، المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، **الإنسان والمجال**، العدد 05، أفريل 2017، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، البيض الجزائر، ص. 112.

[4] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص.187.

[5] سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين، مرجع سابق، ص. 32- 33.

[6] يعرفها علي تابليت على أنها فرق شبه عسكرية تتشكل من المتطوعين الأهالي كنموذج للقوات الإضافية المستعملة في الجزائر حيث أقامت الشرطة الفرنسية الفرقة الأولى بـ 100 شخص، تم توزيعهم في الدائرة 13 لمراقبة أعضاء الاتحادية، أما الفرقة الثانية في حي La Goutte d'Or والفرقة الثالثة نصبت في Noisy لتراقب الأحياء القصديرية التي يقيم فيها العمال الجزائريون، أنظر: علي تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني" الولاية السابعة، (طبعة وزارة المجاهدين)، ثالة الجزائر، 2014، ص. 11-12.

يستولون عليها،[1] ويتم اختيارهم بحكم معرفتهم للهجات الجزائرية، يقول "عامر رخيلة" في جويلية 1961 أقدم بابون على اختيار 500 حركي من الجزائريين من مختلف جهات البلاد وقام بنشرهم في أوساط المهاجرين الجزائريين في مختلف البلديات الفرنسية واختار أماكن تمركز مثلا " أبناء منطقة القبائل يضع حركى من منطقة القبائل، وفي أماكن تمركز الغرب الجزائري اختار مجموعة من حركى غرب الجزائر..."[2]، فكانوا يتدخلون بعنف باقتحامهم للفنادق التي يقطنها أفراد الجالية الجزائرية، حيث يقومون بإخلاء كل الغرف إخراج سكانها منها بالقوة.[3]

هذا إضافة إلى التوقيف الإداري الذي لجأت إليه محافظة الشرطة وذلك من خلال التعرف على هوية أفراد أو مجموعات صغيرة من الجزائريين وتشمل عمليات التمشيط مئات الأشخاص حيث يتم تحويل الموقوفين إلى مركز حبس خاص "مركز تحديد الهوية بفانسان"[4] وهنا تتم مسائلتهم وتصويرهم وأخذ بصماتهم وبعد إنشاء بطاقاتهم إما يتم إطلاق سراحهم أو الاحتفاظ بهم لمدة أسبوعين لاستكمال التحقيق في حالة الاشتباه بالشخص، أما في الحالة الثانية يتم نقلهم إلى السجن من أجل تقديمهم إلى محاكم عسكرية أو الاحتفاظ بهم في المحتشدات.[5]

[1] آن تريستان، صمت النهر أكتوبر 1961 هذه الجريمة التي لم نسمها اليوم، تر: عبد المجيد سالمي، (د–ط)، إديف، الجزائر، 2000، ص. 33.

[2] عامر رخيلة، 17 أكتوبر 1961 اليوم الأسود: فرنسا الاستعمارية تقتل الجزائريين بباريس، جريمة ضد الانسانية، نوميديا 04 مارس 2022، 11:47، للمزيد أنظر: https://m.youtube.com.

[3] محند أكلي بن يونس، مصدر سابق، ص.119.

[4] مركز كشف الهوية فانسان Centre d'identification de Vincennes الذي يستقبل مئات الموقوفين المشتبه فيهم دون محاكمة ولا أمر توقيف قضائي – يتم بواسطة أمر وزاري، أو من طرف محافظ الشرطة. هذا المركز لا يتوفر على أدنى شروط الاحتجاز، أنظر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص. 188.

[5] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 122.

## 2. فشل محادثات مولان واتفاقيات ايفيان الأولى 1961:

ومن بين الظروف الأخرى التي سبقت المظاهرات فشل محادثات مولان[1] 1960- وإيفيان الأولى 1961، وتراخي ديغول للمفاوضات التي جرت بين الطرفين، وكان الهدف من المظاهرات هو زيادة الضغط على ديغول للإسراع في قبول التفاوض مع الوفد الجزائري،[2] لكن كلما انتشرت وسط الجماهير الجزائرية فكرة المفاوضات وبأنها هي من تضع حدا للحرب كلما زادت وتسارعت الضربات ضد جبهة التحرير الوطني،[3] فلم يتوقف عمل منظمة الجيش السري "OAS"[4] عن التصاعد وأعطى تواطئ بعض أوساط الجيش والشرطة والإدارة للحركة الإرهابية اتساعا ووحدة يعبران عن وحدة قادتهم وأقل ما يرمون إليه هو جعل ديغول يتخلى عن المفاوضات مع ج.ت.و وتسببت هذه المناوشات في سقوط العديد من الضحايا حيث بلغت الحصيلة الإجمالية حسب المصادر الفرنسية اثني عشر ألف قتيل وفي ظل هذه الظروف قام رئيس الحكومة ميشال دويري رفقة محافظ الشرطة موريس بابون اختيار هذا الوقت ليعلن قرار حظر التجول.[5]

---

[1] من 25-29 جوان 1960، رفض ديغول التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لوقف إطلاق النار في كامل التراب الفرنسي، أنظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق ص. 419.

[2] خليفة الجنيدي وآخرون، مصدر سابق، ص.494.

[3] علي هارون، مصدر سابق، ص. 471.

[4] ظهرت خلال الأشهر الأخيرة لحرب التحرير الوطني ضمت هذه المنظمة في صفوفها نشطاء أغلبهم من الفارين من الجيش الفرنسي سواء في الجزائر أو في فرنسا تحظى بتواطؤ كبير في أوساط السكان من الأقدام السوداء كان يقودها عسكريون مصممون على الحيلولة بكل الوسائل بما فيها الإرهاب قبل كل شيء دون استقلال البلاد، أنظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر، (د.س.ن)، ص. 71.

[5] رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، (ط.1)، منشورات ANEP، الجزائر، 2003، ص. 228-229.

### 3. حظر التجول:

في الخامس من أكتوبر 1961 فرض مدير الشرطة موريس بابون حظر تجول عنصري على جميع مسلمي الجزائر الفرنسية في باريس وضواحيها من الساعة الثامنة ونصف مساءا حتى الساعة الخامسة ونصف صباحا.[1]

حيث نشر بيان ينص فيه على ما يلي "ينصح العمال المسلمون الجزائريون بتجنب الحركة ليلا في شوارع باريس والضواحي خاصة بين الثامنة ونصف مساءا والخامسة ونصف صباحا،" يضيف البيان أيضا "ينصح الفرنسيون المسلمون بالتحرك فرديا لأن المجموعات الصغيرة تصبح مشتبها فيها لدى دوريات الشرطة ... وعلى المقاهي التي يملكها ويتردد إليها المسلمون الفرديون يجب أن تغلق أبوابها كل يوم على الساعة السابعة مساءا". وقد أكد وزير الداخلية "روجي فراي" لدى المجلس الوطني الفرنسي يوم 13 أكتوبر 1961 أنه وافق على تعليمة موريس بابون،[2] أما من يفرض عليهم عملهم التنقل بين هذه الساعات يمكنهم أن يطلبوا من قطاع المساعدة الفنية في منطقتهم أو دائرتهم الانتخابية الحصول على شهادة تمنح لهم بعد تبرير طلبهم وهذه التأشيرة صالحة لمدة شهر واحد وفي نهاية فترتها لابد من تجديدها، وقرر أيضا بابون أن محلات المشروبات التي يسيرها ويرتادها الفرنسيون المسلمون من أصل جزائري تغلق كل يوم على الساعة السابعة مساءا.[3]

وبالنسبة لإطارات الفدرالية فإن الأخطر لقرار حظر التجول يكمن في منع الجزائريين من الخروج في المساء، يعني عمليا وقف جميع النشاطات التنظيمية.[4] لأن كافة عناصر الجبهة هم عمال لا يستطيعون النضال إلا بعد ساعات العمل، ولذلك فإن غلق المؤسسات التي

---

[1] Malika Elkorso, 17 Octobre 1961 : un crime contre l'humanité, Elmassadir N21 , P.1.2.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، (د–ط) دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص. 523.

[3] Pouillot henri , op-cit, P.38.

[4] عبد القادر خليفي، الجالية الجزائرية ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية: مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 5، العدد 01، 2021، جامعة محمد بوضياف. المسيلة– الجزائر، ص.750.

يرتادها الجزائريين خصوصا المطاعم والمقاهي التي تجرى فيها جميع الاتصالات ويتم فيها توزيع أدبيات الجبهة على مستوى القاعدة من شأنها أن تعيق بكيفية جدية أهداف الجبهة فكان لازما التخلص من هذا الحظر بأي ثمن،[1] وهي مسألة أجمعت عليها كل ردود الفعل والتقارير الواردة من الولايات التي قسم إليها التراب الفرنسي التي طالبت بضرورة المعالجة وإيجاد حل لهذه المسألة وكان رد فدرالية الجبهة قائلة: "إن سياسة الأيدي المكتوفة تقودنا إلى الانتحار"[2] ولمواجهة هذا الضغط وتحسبا لردود فعل واحتجاجات عشوائية غير منتظمة ضد تنفيذ حظر التجول وهي نوع من التحركات التي لا تفضي إلى النتائج المرجوة، بل إن مآلها الفشل الذي قد يسبب موت الكثير من الضحايا الأبرياء لهذا تقرر تنظيم مظاهرة منظمة سلمية.[3]

ويمكن القول أن الأسباب التي دفعت بالجالية الجزائرية بفرنسا إلى تنظيم مظاهرة سلمية يوم 17 أكتوبر 1961 يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستقرار الرسمي من طرف السلطات الفرنسية للمهاجرين الجزائريين وأعمال القمع والاعتقالات والتفتيش والتعذيب وذلك قصد شل حركة العمال الجزائريين ونشاطهم وتضييق الخناق على تنظيماتهم.[4]
- فشل محادثات مولان 1960، ثم إيفيان الأولى في 1961.
- تراخي ديغول على المفاوضات التي جرت بين الطرفين.
- قرار حظر التجول والرقابة البوليسية المفروضة على المهاجرين الجزائريين بفرنسا من قبل السلطات الفرنسية الاستعمارية نتيجة نقل جبهة التحرير الوطني الحرب إلى فرنسا وتجسد ذلك في عمليات أوت 1958 التي قامت بها عناصر جبهة التحرير الوطني.[5]

---

[1] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص.750.

[2] علي هارون، مصدر سابق، ص.475.

[3] عمر بوداود، مصدر سابق، ص.180.

[4] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال – المراحل الكبرى، (د–ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص.459.

[5] صالح فركوس، مرجع نفسه، ص.459.

## المبحث الثالث: تحضيرات فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لتنظيم مظاهرات أكتوبر 1961:

### 1. مخطط ومسار المظاهرات:

للمساهمة في الخروج من المأزق والضغط على الرأي العام الفرنسي، غامرت جبهة التحرير الوطني رغم نفورها من هذا السلوك إلى تنظيم مظاهرات حاشدة للعمال الجزائريين في قلب باريس والسبب المباشر هو الاحتجاج على حظر التجول المعلن يوم 06 أكتوبر المفروض على الجزائريين.[1]

حيث تدارست قيادة الجبهة الوضع في فرنسا والتجأت إلى مدينة "كولن" في ألمانيا من أجل الرد على قرارات موريس بابون التعسفية المخالفة لأبسط حقوق الانسان في حرية التنقل [2] والعمل فعندما كانت لجنة الفدرالية تستعد لتنظيم مظاهرات لإحياء ذكرى 01 نوفمبر 1954 [3] عقد زواوي[4] قائد التنظيم في باريس اجتماعا طارئا ضم مراقبي الجبهة الجهويين الثلاثة بباريس، وفي 17 أكتوبر أبلغ عمر بداود مذكرة عاجلة يطلب فيها منهم الترخيص بتحديد منهج ضد حظر التجول حيث يتظاهر الرجال والنساء والأطفال بعد الساعة الثامنة ونصف ليلا في الشوارع والأحياء الجزائرية بباريس،[5] من أجل الوقوف تحديا لذلك الإجراء، أكد أخيرا بضرورة

---

[1] دانيال قيران، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، (ط.1)، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص. 208- 209.

[2] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص.54.

[3] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.153.

[4] المدعو مصطفى من مواليد 08 مارس 1920 بحي قرابة بمدينة سيدي بلعباس، واصل تكوينه في كلية الجزائر ثم في جامعة تولوز، عضو في ح.ش.ج والمنظمة الخاصة، ساهم في وضع الهياكل الأولى للجنة الثورية للوحدة والعمل، اختار العمل السري في صفوف فيدرالية الجبهة بفرنسا وتحمل مهمة الاشراف على هيكلة الشبكات المكلفة، جمع أموال الاشتراكات والقيام بالعمليات العسكرية، يعد المنظم لمظاهرة أكتوبر 1961، أنظر: إيدو شعبان، شبكات الدعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية 1957-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص.159.

[5] إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، (ج-2)، (د.ط)، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن)، ص.393.

تحريض النقابات وأحزاب اليسار الفرنسي لكي يقنعوا مناضليهم من أجل الانضمام إلى الجزائريين.

كان رد فعل اللجنة سريعا بالالتقاء من الجهة الأخرى للحدود مع عدة وجوه كبيرة في جبهة التحرير الوطني ومن بينها زواوي، الصديق وعمر رئيس أهم التنظيم العمالي التابع لجبهة التحرير الوطني والودادية العامة للعمال الجزائريين (AGTA).[1]

## 2. اجتماع 10 أكتوبر 1961:

اجتمعت الفدرالية في 10 أكتوبر ودرست التقارير المرسلة إليها في السابع من نفس الشهر، كما درست الظروف والحالة الناتجة عن قوانين موريس بابون التعسفية.[2]

وبعد تحليل الوضعية الناشئة ودراسة وسائل العمل التي تتوفر في الفيدرالية قررت هذه الأخيرة ردا يتوزع على 03 مراحل:

**في المرحلة الأولى: خلال أمسيتين متواليتين.**

مظاهرات جماهيرية لجميع المهاجرين الذين سيقاطعون حظر التجول بالسير في استعراض بعد الساعة الثامنة بطريقة سلمية ونظام مع نسائهم وأطفالهم في أهم شوارع باريس.[3]

**المرحلة الثانية:** شن إضراب يقوم به جميع التجار الجزائريين الذين يغلقون محلاتهم طوال اليوم تعبيرا عن التضامن مع العمال وتوقعا لتدخل قوات القمع والتوقيفات العديدة التي ستقع خلال المرحلتين الأولى والثانية، فقد دعيت النساء في مرحلة ثالثة: إلى التظاهر مساءا إما في استعراض مماثلا وإما أمام المعتقلات والسجون.[4] كما أصدروا تعليمات بأن تكون هذه

---

[1] نيل ماك ماستر جيم هاوس، مصدر سابق، ص.175.

[2] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص.233.

[3] علي هارون، مصدر سابق، ص.475.

[4] سامية بن فاطمة، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 وانعكاساتها على مسار الثورة الجزائرية، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية**، المجلد 01، العدد 04، ديسمبر 2017، جامعة العربي التبسي – تبسة، ص 221-222.

المظاهرات سلمية، وعدم حمل أي شيء مثير للشبهات كالسلاح والسكاكين ولا حتى الأعلام والمناضلون هم من يتكفلون بحفظ النظام والسير بهدوء دون الرد على استفزازات الشرطة.[1]

- وفي 14 أكتوبر بعث إلى اللجنة الفدرالية مخططا برمج فيه القيام بعملية جماهيرية ضد حظر التجول في أمسية الثلاثاء 17 أكتوبر 1961.

اضراب للتجار وأصحاب المقاهي والفنادق الجزائريين يوم 18 أكتوبر 1961، عملية ثانية ضد حظر التجول في أمسية 19 أكتوبر 1961.

مظاهرات النساء والأطفال أمام محافظة الشرطة يوم 20 أكتوبر 1961.[2] كما سمحت الهيكلة الهرمية **وحسب شهادة محمد غفير:** عضو في فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا "وصلتنا توجيهات مفصلة للعمل على ثلاث مراحل: 17 أكتوبر كان واضحا ويجب الخروج ابتداءا من الساعة الثامنة عكس حظر التجول وعلينا الخروج جميعا رجالا ونساء وحتى الأطفال ولا يجب أن يبقى أي شخص في المنزل".[3]

كما سمحت الهيكلة الهرمية لجبهة التحرير الوطني في باريس "لزواوي" قائد التنظيم في العاصمة أن يبلغ بسرعة التعليمات الصادرة بخصوص المظاهرات إلى المستويات الدنيا وكان جهاز الاتصال يؤدي وظائفه كما ينبغي، كانت اللقاءات بين المجموعات تنعقد كل أسبوع وكانت ج.ت لأسباب مرتبطة أساسا بجمع الأموال تتمتع بالأجهزة الخاصة والتي تسمح لها بإحصاء ومراقبة كافة جزائريي المنطقة سواء وجدوا في الشارع أو في الفنادق أو المدن القصديرية.[4]

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، (ج.1)، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص.346.

[2] Malika Elcorso , op-cit, P.37.

[3] شهادة محمد غفير، 17 أكتوبر 1961 جريمة دولة، فيلم وثائقي لرمضان رحموني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2022/03/16.

[4] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.178.

وتقدمت بذلك المراسلة بين "الزواوي" و"علي هارون" ووثائق "ج.ت.و" وقدموا فكرة دقيقة عن المخطط المرسوم من قبل الفدرالية[1] واجتنابا لإطلاع الشرطة عن هذه المظاهرات لم تصدر الأوامر إلا قبل ساعات قليلة من بداية الأحداث، وأثناء تلك الاجتماعات طلب من المسؤولين العمل على التوضيح والتوعية للقاعدة بأهمية رد الفعل الرامي إلى إفشال تلك التدابير العنصرية، التعسفية والوحشية للشرطة.[2]

لكن على الرغم من كل التعليمات الصادرة للإبقاء على سرية هذه المظاهرات والقيام بها في الوقت المحدد، إلا أن "بنجامين ستورا" أكد في كتابه Le transfert d'une mémoire أن هذه التظاهرة لم تكن مفاجأة للشرطة الفرنسية التي أبلغها مخبروها "الحركى" الذين كانوا يقومون بدوريات داخل الجالية في الأحياء الفرنسية[3] لذلك تم اتخاذ التدابير لمنع دخول الجزائريين إلى العاصمة حيث تركزت عناصر الشرطة على جسر "بيزوتر ونيوي".[4]

وبعد المداولات وقع الاتفاق على أمر التظاهر في ليلة السابع عشر أكتوبر مع عدة مواكب من "Champs Elyécées" إلى ساحة "candorde" ومن ساحة الجمهورية وسانت لازار نحو المسرح وكذلك في الحي اللاتيني، وبما أن لجنة الفدرالية تتفهم الحالة النفسية للشرطة أجرت تفتيشا للمتظاهرين قبل الانطلاق وأوصت الاطارات والمناضلين الذين كانوا مطاردين بعدم التعرض للاعتقال بالامتناع عن المساهمة في هذه التظاهرة.[5]

ويقول "محند أكلي بن يونس" في هذا السياق : "خرج المتظاهرون إلى الشارع في مظاهرة سلمية والدليل على سلمية المظاهرة أننا قمنا بتفتيشهم في الفنادق قبل الخروج للتظاهر، ولم يكن بحوزتهم أية سلاح أو أداة لإحداث الشغب".[6]

---

[1] أنظر **الملحق رقم 08، ص.124**، مخطط مسار مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

[2] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص. 179.

[3] Benjamin Stora, le transfert d'une mémoire. De l'Algérie française au racisme anti-arabe, Editions Casbah, Alger, 2000, P.104.

[4] هما نقطتان رئيسيتان، للوصول إلى العاصمة باريس أنظر" Benjamin Stora, ibid, P.104.

[5] سلفي ثينو، مرجع سابق، ص.252.

[6] شهادة محند آكلي بن يونس، 17 أكتوبر 1961، جريمة دولة، مرجع سابق.

**المبحث الرابع: سير المظاهرات ونتائجها.**

**1. سير المظاهرات ورد فعل الشرطة الفرنسية.**

**أ- مظاهرات العمال المهاجرين ليلة 17 أكتوبر 1961**

في ليلة الثلاثاء 17 أكتوبر 1961 وفي جو ممطر استجابت الجالية الجزائرية بفرنسا لنداء الفدرالية، إذ خرج أكثر من 30 ألف[1] متظاهر إلى الشوارع الرئيسية لمدينة باريس[2] في حركة احتجاجية سلمية قصد المطالبة بإلغاء القرار الجائر والمتمثل في حظر التجول ومساندة المعتقلين الجزائريين في مختلف السجون والمحتشدات معبرة في ذلك عن مساندتها للثورة الجزائرية.[3] واجتاحوا بذلك الشوارع الرئيسية رغم الحصار المفروض عليهم من طرف البوليس ورجال الأمن حاملين لافتات كتبت عليها شعارات وعبارات ترفض القرار وتعبر عن تلاحم الجالية الجزائرية مع الوطن ومع كفاح الشعب الجزائري،[4] ومن بين الشعارات نجد: الجزائر جزائرية، أطلقوا سراح بن بلة، يسقط حظر التجول، تحيا جبهة التحرير الوطني، وكانت هذه الشعارات بمثابة السلاح الوحيد للمظاهرات.[5]

ويذكر بأن المتظاهرون ارتدوا أحسن الثياب وكأنهم ذاهبون إلى حفل أو سينما، وهذه الملابس في العادة يتم ارتداؤها يوم عطلتهم الأسبوعية، حتى يظهروا مستواهم المتحضر ويبرزوا كرامتهم أمام أعين الفرنسيين.[6]

---

[1] تتضارب الأرقام حول عدد المتظاهرين إذ كان مارسيل وبوليت بيجو حددا العدد بـ 30 ألف فإن جريدة المجاهد لسان حال ل.ج.ت.و، فقدرت العدد أكثر من ذلك بـ 60 ألف متظاهر، أما المؤرخ والكاتب دومينيك والون، يقدر العدد ما بين 30 إلى 40 ألف متظاهر أنظر "فاتح زياني، مرجع سابق، ص.148.

[2] أنظر **الملحق رقم09،ص.125**، ثلاثة قواعد في ضواحي باريس انطلق منها الجزائريون في اتجاه الأماكن المحددة للتظاهر.

[3] كريمة قدور، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بجرائم ضد الانسانية، **الراصد**، عدد تجريبي، ديسمبر 2001، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، ص.32.

[4] محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، (طبعة خاصة)، (د.د.ن)، الجزائر، 1996، ص. 54.

[5] محمد صالح الصديق، مرجع سابق، ص.245.

[6] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص.233.

وفي صبيحة 17 أكتوبر حل إضراب مفاجئ لعمال السكك الحديدية في محطة "سان لازار" دون توجه الجزائريين إلى عملهم، مما جعل بعضهم يتوجه مبكرا للتظاهر في منتصف النهار بين "مادلين وأوبيرا" مما أزعج "زواوي" كثيرا، كما وجدت الشرطة لدى أحد الرجال الموقوفين نسخة من التعليمات المكتوبة مما سمح لها بالحصول على أولى المعلومات المحددة بخصوص سير المظاهرة: يوم 17 أكتوبر، وإضراب 18 أكتوبر، ومظاهرات النساء يوم 20 من نفس الشهر.[1]

ومن خلال هذه الوثائق المحجوزة تبين لبابون أن المظاهرات ستكون سلمية، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تصدر تعليمات حيث جندت أكثر من 7 آلاف شرطي وكتيبتين من الكتائب الجمهورية للأمن، وسريتين من الدرك المتنقل، فكانوا يجوبون باريس ويحتلون الأماكن الاستراتيجية، وتحسبا لاعتقالات يذكر أنه تم حجز قصر الرياضة.[2]

**جسر نويي- ليتوال**

حرص "زواوي" على تنظيم سير الجزائريين انطلاقا من الضواحي الصناعية والمدن القصديرية بغرب باريس (نناتير-كورب فوا، كولوب، بوتو، بيزون) من الناحية الأخرى لنهر السين إلى أهم المظاهرات الثلاث المبرمجة في حقول إيليزي بين "قوس النصر" وساحة "لاكونكورد" اجتنابا لأي اعتراض من قبل الشرطة، وكان على الجزائريين أن يخرجوا من مختلف محطات الميترو والكائنة في الحقول إلى أن توجه بعضهم بالميترو أو بالحافلة، لكن الأغلبية الساحقة منهم توجهوا راجلين قصد الاجتماع في نقطة الاستدارة "لاديفونس"،[3] يقول "عبد القادر راس جبل" عضو في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا "اتبعنا القانون الذي

[1] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.179.

[2] ميشال لوفين، مرجع سابق، ص.89.

[3] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.181

وجه إلينا ثم توجه كل شخص بطريقته، منهم من أخذ الحافلات والميترو ومنهم من ذهب مع الجموع".[1]

وعند محاولة اجتياز "جسر نويي" من طرف طابور بشري بقرابة 1000 شخص لأجل الوصول إلى "قوس النصر"، أقام بابون في طريقهم حاجزا من قوات الأمن الجهوي والحركة ...، وكانت مهمة هؤلاء منع المتظاهرين للوصول إلى العاصمة، وكان هذا الجسر مغلقا تماما وكل محطات الميترو مطوقة بحافلات الشرطة بين بوتو المحور السين huteaux ونويي Neuilly وتم استقبالهم دون سابق انذار.[2]

حيث بدأ رجال الشرطة يطلقون الرصاص في الهواء لإخافة المتظاهرين، فتراجعت الجموع وهي تتدافع...، واستلمت الشرطة المتظاهرين وأصعدتهم إلى شاحنات بعنف شديد[3]، اختبأ بعض منهم تحت السيارات ولا يستطيعون الخروج لأنهم مطوقون ويتلقون الضربات من كل الجهات. وهناك من قتل حسب شهادة "ميشال لوفين" في قوله: "عرفنا أن ضحيتين سقطا في جسر نويي وعند الانتهاء من شحن المتظاهرين بقي متظاهرون مجروحون في ذات المكان".[4]

غير أن ذلك لم يمنع المتظاهرين من مواصلة المظاهرات رغم ما ساد من اضراب أثناء إطلاق النار لأن بعضهم أراد الفرار، لكن المناضلون كانوا هناك ليمنعوهم. وتقول "ليندة عميري" في هذا السياق: "إن الشهادة الوحيدة الخاصة بجسر نويي التي استطاعت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا الاطلاع عليها" أن المسافة حينئذ بين المتظاهرين والشرطة قصيرة جدا مما أدى بالضرورة إلى التصادم بالقوة، فمن جهة يريد مئات الأشخاص عبور هذا الجسر ومن جهة أخرى الشرطة تمنعهم من العبور".[5]

---

[1] شهادة عبد القادر راس جبل، 17 أكتوبر 1961، جريمة دولة، مرجع سابق.

[2] آن تريستان، مرجع سابق، ص.62.

[3] أنظر **الملحق رقم 10، ص.126**، صور لضحايا مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

[4] ميشال لوفين، مرجع سابق، ص.92-101.

[5] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.159.

**ساحة ليتوال**

وما وقع في جسر نويي هو نفسه ما وقع في ليتوال حيث ابتدأت التجمعات قبل الساعة الثامنة في انتظار الجموع الأخرى القادمة من النواحي المجاورة وكان الهدوء شاملا للمظاهرة وهم يهتفون بشعارات "الجزائر جزائرية أطلقوا سراح بن بلة، تحيا الجبهة ورفع قرار حظر التجول".[1]

فواجهتهم الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين، في حين تعرض آخرون للضرب رافعين الأيدي تحت المطر الغزير، ورغم طلقات الرصاص تمكن المتظاهرون من الوصول إلى "شان زيليزي" وهو المكان المقصود، كما عززت عناصر البوليس بفرق أخرى من الجنود وذلك لمحاولة إفساد المظهر الرائع والرهيب الذي بقيت عليه المظاهرة الجزائرية السلمية. [2]

وكل هذا لم يمنع المتظاهرين الجزائريين من الوقوف صامتين في وجه القوات الاستعمارية بجميع استفزازاتهم وتحرشاتهم وأطلقوا النار عليهم، وسقط عدد آخر من الجزائريين والجزائريات ولم يكتف بهذا فقط، فقد هجمت على الجموع الجزائرية وبتواطؤ من الحركة فضرب الجزائريين بآلات حديدية، وأصيبوا بجروح بليغة.[3]

أما في شارع ديغول أسفر الاصطدام عن جرحى كثيرين حيث بقيت لطخات الدماء على الأرض والجدران وازداد الاصطدام خطورة، كلما كانت الجموع الجزائرية هادئة ومحافظة على سلميتها كلما كان عنف قوات الأمن يزداد.[4]

وحسب شهادة "محفوظ رزيقات" عضو جبهة التحرير الوطني: "في 17 أكتوبر 1961 وفي الساعة الخامسة مساءا طلب منا محمد بوضياف رئيس خلية جبهة التحرير الوطني التوجه إلى محطة شارع ليتوال للتظاهر ضد حظر التجول، ولم تكن وجهتها ساحة الأوبيرا،

---

[1] محمد صالح الصديق، مرجع سابق، ص.249.

[2] محمد صالح الصديق، مرجع نفسه، ص.249.

[3] المجاهد، دماء الجزائريين في شوارع باريس، عدد خاص 107، (ج-4)، 1 نوفمبر 1961، ص.199.

[4] المجاهد، مصدر نفسه، ص.199.

وعند وصولنا إلى محطة "بورت دوفار ساي" قابلنا جزائريين صرخوا قائلين: لا تذهبوا إلى هناك فقد بدأت قوات الأمن تعتقل الناس عدنا إلى فندقنا على منحدر في شارع بيير سيمار رأينا قوات الأمن وقوات مكافحة الشغب تحاصر المكان، تساءلنا أنا وصديقي سعد ماذا نفعل، هناك حظر تجول والشرطة تعتقلنا، حينها فكرنا في قضاء الليلة في حديقة الحي، وشعرنا بالخوف في تلك الليلة".[1]

وما إن حلت الساعة العاشرة حتى كانت جميع مراكز البوليس مملوءة بالجزائريين الذين جاءت بهم سيارات الشرطة من كل جهة من الجهات التي مرت بها المظاهرة ثم وزع على مختلف المعتقلات والمحتشدات منها معتقل "بالي دي سيور" الذي سيق إليه ما يزيد عن 63 ألف وأغلب المعتقلين كانوا مصابون بجروح بليغة حيث تم نقلهم إلى المستشفيات.[2]

**شوارع "سان ميشيل وسان جرمان"**

تكرر المشهد في كل الشوارع والساحات الأخرى في باريس، ففي شارع سان ميشال STMichel. فلقد رصد "مارسيل وبوليت بيجو" العديد من الشهادات حول ما وقع في شوارع سان ميشال ومن بينها شهادة أحد المسؤولين بالجبهة على الساعة الثامنة والنصف ليلا بدأت تتشكل مجموعات كبيرة على نهج "سان ميشال" وفي أقل من 05 دقائق لم تعد هنالك سوى كتلة كبيرة من الأخوة الذين كانوا يصعدون عبر الشارع حاملين شعارات" الجزائر مستقلة... أطلقوا سراح بن بلة" لكن عندما صرنا على بعد مائتي متر من ميترو سولفيرينو لاحظنا وجود حشد كبير لقوات الشرطة وهم يلحون بهرواتهم كوحوش ضاربة فانقسم الإخوان إلى مجموعتين، مجموعة عادت إلى ميترو سولفيرينو والمجموعة الأخرى توجهت إلى سان جرمان – دي بري."[3]

---

[1] محفوظ رزيقات، شهادات عن مجزرة الجزائريين في باريس، فرانس 24، 16 أكتوبر 2021، 22:03 للمزيد أنظر https://www.france24.com/ar.

[2] المجاهد، مصدر سابق، ص.199.

[3] مارسيل وبوليت بيجو، 17 أكتوبر ما يملكه الجزائريون متبوع بنص الحجب الثلاثي للمجزرة لجيل مانصيرون، تر: رشيدة خوازم، (د.ط)، سيديا، الجزائر، 2012، ص.57-58-59.

ويذكر أيضا أن الشرطة ألقت القبض على عشرات من الجزائريين، تحولت الصيدلية التي كانت بـ 12 شارع سان ميشال إلى مستشفى ويذكر أن "عشرة مصابين بجروح بليغة كانوا ممددين هناك على الأرضية".[1]

وبأمر من محافظ الشرطة "موريس بابون" هاجمت الشرطة المتظاهرين وأجهرت عليهم بالرصاص دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال وعلى الرغم من طابع اللاعنف من المظاهرات إلا أن منهم من قتلوا في الممرات وعلى أرصفة الشوارع ومنهم من رمي بهم في نهر السين.

ففي سان ميشال ألقى عناصر الشرطة بثلاث جزائريين في نهر السين وعند رميهم يسألونهم بسؤال "هل تعرفون السباحة؟ وعند الإجابة بـ "لا" يلقون بهم في النهر.[2]

ويذكر "علي هارون" أن جثث الضحايا كانت تطفو على السطح يوميا حاملة آثار الضرب والخنق".[3]

**ساحة الأوبرا**

وفي نفس اليوم 17 أكتوبر توجه طابوران منفصلان انطلاقا من أقصى طرفي الشوارع الكبيرة في المحور الذي يمتد من ساحة الأوبرا غربا إلى ساحة الجمهورية شرقا، وكان على الجزائريين القانطين في الدوائر الحضرية الشرقية والشمالية (الدائرية 10، 11، 19، 20) أن يلتقوا في ساحة الجمهورية ثم يسيروا نحو الأوبرا وعلى الذين يعيشون في دوائر الشمال والشمال الغربي لنهر السين أن يصلوا إلى العاصمة عبر محطة قطار سان لازار أو محطة الميترو الأقرب إلى الأوبرا.[4]

---

[1] Jean-luc Einaudi, op-cit, P.131.

[2] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، مرجع سابق، ص.346.

[3] علي هارون، مصدر سابق، ص.487.

[4] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.188.

وبأمر من "موريس بابون" كانت قوات حفظ النظام تتبع الموكب رغم ما يظهر على بعض عناصرها من غضب، ويذكر أن الصحافة كانت حاضرة والحشود تهتف مرددة نفس الشعارات، ولم يكن يفصل بين المتظاهرين وعناصر الشرطة الحاملة لمسدساتها إلا بضعة أمتار.[1] فمنعت المتظاهرين من التقدم وأرغمتهم عن تغيير وجهتهم وبقيت سيارات الشرطة تلاحقهم الواحد تلو الآخر.

وفي حدود الساعة 21:40 اعتقلت عددا كبيرا وحملتهم على متن سيارات ونقلتهم إلى مراكز الاعتقال، وتجدر الاشارة أن العديد من المدنيين الفرنسيين [2] قد شاركوا في توجيه الشرطة نحو الأماكن التي التجأ إليها الجزائريون منها العمارة الواقعة في 23 شارع "بونوفال" ويذكر أن حارسا قد أغلق باب العمارة على عدد من المتظاهرين بلغ عددهم 150 جزائري وقام بتبليغ الشرطة التي أقدمت في الحال وشرعت في عملياتها الإجرامية أمام أعين المارة وبدون رحمة وشفقة وقتل نتيجة ذلك 150 مواطن جزائري ورميت جثثهم في الشارع".

والجدير بالذكر أن مسؤولوا جبهة التحرير الوطني وفي سرية تامة قاموا بالتنقل عبر شوارع باريس لجمع الضحايا والجرحى ليلا رغم الاجراءات الاستثنائية التي كانت مفروضة آنذاك.[3] ورغم المطر الغزير الذي كان ينزل فقد أصبحت الشوارع عبارة عن مستنقعات حمراء من كثرة دماء الأبرياء".[4]

ومن جهة أخرى وصف "محمد رضا مالك" تلك الوقائع بالقول: "ومنذ الثامنة ليلا انطلقت الاعدامات رميا بالرصاص بالشوارع الكبيرة فقد خطفوا 1200 متظاهر وحجزوا في قصر الرياضة وفي ساحة كوبرتان في فانسان وتميز ذلك النهار بإعدامات فورية في ساحة

[1] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.168.

[2] أول نوفمبر، سياسة تاريخية ثقافية اجتماعية "شعب تحدى الزمن"، العدد 160، 1998، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص.28-29.

[3] أول نوفمبر، مرجع نفسه، ص.28-29.

[4] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، (ج-2)، (د-ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص.32.

دائرة الشرطة وبعمليات إغراق بنهر السين بفظاعات لا توصف وبلغت المطاردة على أساس لون البشرة في ذلك اليوم".[1]

وخلاصة القول أن نسبة المشاركة بلغت 95% طبقا لإحصاء أجري في اليوم التالي حيث استجاب الجميع وحضروا باعتزاز تلبية لنداء المنظمة ما عدا الإخوة الذين تعذر الاتصال بهم خصوصا المقيمين في فنادق أوروبية وبعض الشيوخ العاجزين حقا عن السير.[2]

ويبدو أنه وخلال ساعات قليلة تم توقيف أكثر من 1200 متظاهر تم حشرهم في حافلات الشرطة والنقل وتم اقتيادهم إلى المستشفى القديم "بوجون" ومركز فانسان وملعب كوبرتان[3] وحتى منتصف الليل كانت باريس محاطة بـ 7500 شرطي لازالوا يدفعون المتظاهرين نحو أبواب مراكز الفرز المعتادة و"بوجون" و"فانسان"[4]Beaujon و Vincennes عاجزتان على امتصاص عدد كبير من الموقوفين والسجناء، هنا أمرت المحافظة بإجراءات أخرى حيث تم تحويل 2000 جزائري إلى ملعب كوبرتان Coubertain و7000 جزائري إلى قصر الرياضة. وهنا أعلن "موريس بابون" وذلك بهدف الطمئنة بقوله "سنبقى على حالة الاستنفار" كما تم إلغاء كل الإجازات في ثكنة دوبليس Dupleix.

وفي برج "مونت فاليريان Frirt mont Valiren تم تحويل شباب الخدمة العسكرية إلى مراكز الحبس المرتجلة.

علاوة على ذلك تم نشر ست وحدات من الأمن الجمهوري وأربع سرايا من الدرك في شوارع باريس لتعزيز الأمن. ومنذ منتصف يوم 17 تعلم المحافظة أن الجزائريين رتبوا ليومي

[1] رضا مالك، مصدر سابق، ص.229.

[2] علي هارون، مصدر سابق، ص.482.

[3] سامية بن فاطمة، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص.227.

[4] مدينة فرنسية تقع في الضواحي الشرقية لباريس في إقليم دومان بمنطقة إيل دو فرانس أنظر: إيدو شعبان، المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفدرالية جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص.138.

18 و19 محاولات جديدة للمظاهرات كما طلب من التجار الجزائريين الإضراب نهارا وفتح المحلات ليلا.[1]

**ب- إضراب يومي 18 و19 أكتوبر 1961:**

في 18 أكتوبر وزعت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مناشير في منطقة باريس تدعو فيها الجزائريين للتظاهر يوم 18 أكتوبر، كما قررت تنظيم إضراب للتجار.[2]

وفي ذلك اليوم أضرب التجار الجزائريين بأمر من أعضاء ج.ت.و بغلق محلاتهم كما هددوا كل من عصى هذا الأمر بدفع غرامة، ومن جهة أخرى جاءتهم الشرطة وذلك لإجبارهم على فتح محلاتهم وإلا منعوهم نهائيا من ممارسة أي نشاط تجاري وترحيلهم إلى الجزائر.[3]

وحسب تقارير الشرطة قام قرابة 833 محل تجاري من جملة 1407 أي 59% بغلق أبوابهم ابتداءا من الظهيرة على الساعة 14:00 وقامت كتائب المظليين بكسر الاضراب وذلك بإرغام التجار المتظاهرين إلى العودة للعمل بواسطة اقتلاع أبواب محلاتهم وذلك باستعمال سيارات نصف مزنجرة فأصدرت أوامرها للشرطة[4] البلدية وللحركى لإرغام التجار على فتح المحلات، وقد أشرف "مونتنير"[5] على سير العمليات وذلك بتوقيف أصحاب المقاهي في الدوائر 13 و18 و 19 على الساعة السادسة ونصف، وقد هتفت الشرطة للإنتصار حين أصبحت نسبة المحلات المغلقة ما بين 4 و5%. [6]

---

[1] آن تريستان، مرجع سابق، ص. 74.

[2] ميشال لوفين، مرجع سابق، ص.149.

[3] Jean luc Einaudi, op-cit, P.191-192.

[4] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.190.

[5] نينمي ريموندو مونتينير، من مواليد 1912 بمدينة بوفاريك، شارك في حرب الهند الصينية، عين ضابط على مقاطعة الجزائر التي تحوي الحي القصديري الضخم في كلوصالومبي والذي تعتبره السلطات الاستعمارية في الجزائر أحد المعاقل الرئيسية ل ج.ت.و، انخرط في العمليات التي تقوم بها وحدات الحركي في الجزائر والمعروفة باسم أصحاب القبعة الزرقاء، أنظر: إيدو شعبان، مرجع سابق، ص.137.

[6] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.190.

لجأ بابون إلى نشر قوات كثيرة حول مركز باريس وذلك من أجل منع الجزائريين القادمين للتظاهر فيها من ضواحي العاصمة، واغتالت السلطات الفرنسية عشرات العمال الجزائريين وألقت بعشرات منهم في نهر السين الذي يشق وسط مدينة باريس على يد رجال الأمن وبأمر من موريس بابون وذلك انتقاما من المظاهرات التي قاموا بها ليلة 17 أكتوبر.[1]

أما في المدن الفرنسية الأخرى إقرار تعميم المظاهرات في كافة المدن الفرنسية من دان كريك بالشمال إلى مرسيليا بالجنوب وما جاورها.

وفي 19 أكتوبر 1961 تجمع العمال الجزائريين في مناطق معينة للانطلاق، غير أن الشرطة أخذت كل الاحتياطات لمنع وقوع هذه المظاهرة، حيث تعرض "ليل وتركوان" 1500 متظاهر لمنعهم من التظاهر، وتم اعتقال 85 رجل و25 امرأة ونقلوا إلى ثكنة عسكرية قريبة من المدينة، أما في شرق فرنسا وقعت تظاهرة في كل من: لونغوي، موزيل، فورباخ، تونفيل وهم يهتفون تحيا الجزائر، تسقط العنصرية أطلقوا سراح أزواجنا، الاستقلال الكامل للجزائر، وعلى إثر ذلك قام المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية بإضراب عن الطعام تضامنا مع المتظاهرين الذين تعرضوا للقمع والاضطهاد والتنكيل من قبل جلادي الاستعمار الفرنسي.[2]

**ج- مظاهرات النساء 20 أكتوبر:**

ألحت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في جميع تعليماتها على مشاركة النساء الجزائريات رفقة أطفالهم في مظاهرة 20 أكتوبر 1961[3] دعما ومساندة لأزواجهن المعتقلين عقب المظاهرة التي شنوها بدءا من 17 أكتوبر ضد قرار حظر التجول العنصري الذي فرضته السلطات الفرنسية على الجزائريين فقط.[4]

---

[1] بشير كاشة لفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، (طبعة خاصة)، (د.د.ن)، الجزائر، 2007، ص.251.

[2] ادريس خضير، مرجع سابق، ص.294-295.

[3] أنظر **الملحق رقم 11، ص.127**، صورة مظاهرات النساء.

[4] أحمد عصماني، المغتربات الجزائريات بفرنسا ودورهن في ثورة التحرير الكبرى، قسم التاريخ، جامعة البليدة، ص.156.

وفي يوم الجمعة 20 أكتوبر 1961 استجابت 90% من النساء الجزائريات لنداء ج.ت.و "لا تبعثن أولادكن إلى المدارس اليوم اذهبن للتظاهر بالشارع ضد حظر التجول وضد التوقيفات التي لحقت بآلاف الجزائريين".

ورغم أهمية التجهيزات البوليسية التي كانت مستعدة منذ فجر 20 أكتوبر التي كانت توجد بمخارج الميترو وعند مداخل محطات القطار، وكانت دوريات الشرطة منتشرة في الشوارع، تمكنت النساء الجزائريات من التظاهر وسط باريس وفي مختلف ضواحي العاصمة من سان إي واز ومن الدوائر (13-17، 19-20) وتمكنوا من الالتحاق بنقاط التجمع الرئيسية الثلاث "ساحة سان ميشال، ""ساحة الجمهورية".[1]

وكما جرت العادة بالمظاهرات السابقة فإنهن قد لبسن أجمل حلة بعضهم ارتدين اللباس الجزائري وصعدن القطار، وتمكنوا من التجمهر في ساحة الجمهورية ويهتفن "الجزائر لنا"، "أطلقوا سراح بن بلة"، "أطلقوا سراح أزواجنا".[2]

وحسب شهادة "جميلة عمران" كان عمرها 27 سنة عندما شاركت في المظاهرات "... كنت أحمل رضيعي وكنت مرعوبة وطلب مني الاتصال بمجموعة من الأمهات للتظاهر برفقة أطفالنا، تلقينا تعليمات بعدم حمل أي سلاح حتى لو كان دبوسا لأن المظاهرة ستكون سلمية، والغاية منها هي التعبير عن رفض هذا القانون المفروض على الجزائريين".[3]

وكما هو الشأن في المظاهرات السابقة فقد اعترضت الشرطة مظاهرات النساء هذه الأخيرة التي تلقت أوامر باجتناب أي عنف جسدي وكان على التدخلات أن تكون معتدلة فنقلوا النساء بالحافلات إلى مختلف مراكز التوقيف المؤقتة.[4]

---

[1] مارسيل وبوليت بيجو، مرجع سابق، ص.63.

[2] Jean luc Einaudi, op-cit, P.209.

[3] جميلة عمران، شهادات عن مجزرة الجزائريين، مرجع سابق.

[4] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.192.

وحسب شهادة "جون لوك إيندوي" في كتابه La Bataille de Paris 17 Octobre 1961 فقد نقلت الشرطة 450 امرأة وطفل إلى مستشفى الأمراض النفسية والعقلية ب "سانتان" تحت حراسة الشرطة المسلحة إلا أنهن واصلن احتجاجهن بصرخات ثاقبة وزغاريت، لكن بعدما أحست الفرق الطبية بفداحة الفضيحة المتمثلة في تحويل المستشفى إلى سجن[1] أجبرت الشرطة على مغادرة الأمكنة وشجعت معظم الجزائريات على الهروب من الأبواب المستترة.

وفي الواقع وحسب العديد من الشهادات فقد تعرضت النسوة لاعتداءات جسدية وشفوية إلا أن هذه الاعتداءات لم تبلغ الخطورة التي كانت عليها المظاهرات السابقة.[2] ويذكر "موريس بابون" بأن النساء لم يكن يرغبن في التظاهر وإنما خرجن تحت ضغط جبهة التحرير الوطني في قوله: "قدمن النساء أنفسهن عن طيب خاطر لهذا الملهى المحمي، وأنا لا أخفي الحقيقة أن العديد منهن سعى إلى ذلك".[3]

كما كان للفتاة الجزائرية نصيبا من المشاركة في هذه المظاهرات دعما للنساء والرجال على السواء وتذكر بعض المصادر التاريخية بطولة الآنسة "فاطمة بيدار" التي كان عمرها لا يتجاوز 15 سنة التي أصرت على الخروج للمشاركة في المظاهرات لكنها اصطدمت بوحشية القوات الفرنسية التي ألقت بها في أعماق نهر السين.[4]

### 2.نتائج مظاهرات 17أكتوبر 1961:

لقد أجمعت المصادر وكل الإفادات والشهادات من الجزائريين المشاركين ومن شهود العيان من الفرنسيين والملاحظين الأجانب علاوة عن التغطيات الصحفية على الطابع السلمي للمظاهرة.

[1] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.193-194.

[2] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.192.

[3] Jean luc Einaudi, op-cit, P.209.

[4] أحمد عصماني، مرجع سابق، ص.157.

والتي قوبلت برد عنيف من طرف الشرطة الفرنسية الباريسية وبأمر من محافظ الشرطة "موريس بابون" حيث تم ارتكاب جرائم مختلفة راح ضحيتها مئات من الجزائريين وتم إحصاء المئات من ضحايا القمع الوحشي بين قتيل وجريح ومفقود ومرحل[1].

فحسب التقارير الرسمية التي أعلنتها محافظة الشرطة فإن عدد القتلى إثنان و64 جريحا.[2] حيث أصدرت بيان يوم 18 أكتوبر 1961 بينت فيه ما يلي: "بلغ عدد المتظاهرين 20 ألف شخص، تم توقيف 11538، منهم نقلوا إلى مراكز قصر الرياضة وإلى ملعب كوبرتان أما الشرطة فقد تم جرح منها ضابط واثنين من Brigadier وست حراس نقلوا إلى دار الصحة ومن بين المتظاهرين تم قتل اثنين وجرح 64 شخصا ".[3]

فبرغم التستر الفرنسي على الحقيقة والقمع الوحشي، فقد قدر "علي هارون" وفقا لأحد التقارير التي رفعها مسؤول بفدرالية الجبهة بفرنسا إلى الحكومة المؤقتة أن عدد القتلى قدر بـ 200 قتيل و2300 من الجرحى وحسب قوله أن هذه الأرقام تبدو موثقة على ضوء الوقائع المذكورة[4] "أنا شخصيا قمت بإحصائيات وصلت إلى 200 لأنه في ليلة واحدة تم إلقاء القبض على 11560 واليوم الثاني 511 امرأة أما بابون فقد صرح بأن هذا كله كذب وهناك 2 موتى ويعود هذا إلى صراع قائم من المصاليين وشمال افريقيين".[5]

فبالنسبة لـ "جان لوك إندوي" قد يكون هناك ما بين 200 إلى 300 قتيل،[6] مؤكدا في ذلك أن هناك عددا من الضحايا لم يتم نقلهم إلى معهد الطب الشرعي Institut medico legal وأضاف إندوي أن التقرير الذي أصدرته محافظة الشرطة بحذف بعض الوقائع "على

---

[1] أنظر **الملحق رقم 12، ص.128، 129**، جدول يوضح قائمة بأسماء الوفيات والمفقودين جراء مظاهرات 17 أكتوبر.

[2] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.202.

[3] Abdelkader Djeghloul, préfaces, lettres et articles, Dakiret el-NAS, 2013,P.109.

[4] علي هارون، مصدر سابق، ص.487.

[5] شهادة علي هارون، سجلات علي هارون يحكي عن مظاهرات 17 أكتوبر 1961، وكالة الأنباء الجزائرية، 3 مارس 2022، 10:30، للمزيد أنظر http://m.yotube.com.

[6] Les approches cognitives des politique publiques, revue française des science politique, NSO, 2000, P.354.

سبيل المثال ما جرى في باحة الشرطة ليلة 17-18 أكتوبر 1961 وبحسب عدة مصادر في الشرطة في ذلك الوقت قتل هناك العشرات، ما يقارب الخمسين جزائريا.[1]

ويعتقد إندوي أن هذه الاحصائيات ما تزال غير مكتملة لأسباب يجهلها فمن بين تلك الاحصائيات عدد الأشخاص المعتقلين ومصيرهم "فمن الواضح أن هذه القائمة لا يمكن أن تحصي كافة الضحايا الذين سقطوا خلال هذه الفترة[2] ونحن نعلم مثلا وبفضل العديد من الشهادات أن أناسا ماتوا داخل قصر الرياضة وفي منتزه المعارض قرب باب فرساي ولكن مازلنا إلى يومنا هذا نجهل الذي حصل لأجسادهم وهل يا ترى سنعرف ذلك في يوم ما ومن المعلوم أيضا أن عشرات الأشخاص لفظوا أنفاسهم الأخيرة بباحة المديرية العامة للشرطة ولكن لم يعثر أبدا على أي أثر لجثتهم ولا نعرف أكثر من ذلك عن الجثث التي نقلت إلى معهد الطب الشرعي يوم 17 أكتوبر 1961 ثم ألقيت في نهر السين حسب شهادة "جيرار مونات"[3] في حين نجد أن أغلب المصادر قد اتفقت على الاحصائيات التالية:

| | |
|---|---|
| عدد القتلى | 200 قتيل |
| عدد الجرحى | 2300 جريح |
| عدد المعتقلين | من 10000 إلى 12000 معتقل |
| عدد المفقودين | 400 مفقود |
| عدد المرحلين | 15000 مرحل |

[1] جاك موريل، رزنامة جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، تر: عماد أيوب، مراجعة جمال عمار، (ط-1)، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، (د.ب.ن)، 2017، ص.190-191.

[2] علي بشيرات، ممارسات حقوق الانسان في الجزائر 1830-1962، تر: مسعود حاج مسعود، (د-ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص.558.

[3] علي بشيرات، مرجع نفسه، ص.558.

ويتبين من خلال هذا الجدول أن أكثر من 12000 اعتقلوا وحوالي 200 قتلوا وعدد منهم رموا أحياء وأمواتا في نهر السين، وعدد كبير رحلوا إلى الوطن بعد تعذيبهم وعدد آخر فرضت عليهم الاقامة الجبرية في القرى والمداشر الجزائرية وعدد آخر من المرضى والمعوقين والمتدهورين نفسيا لقسوة المعاملة وشناعة التعذيب داخل المعتقلات والمحتشدات الفرنسية.[1]

وقد تعرضت الصحف للحادثة وذكرت بعضها بحسب التقارير حول حالات القتل بالضرب والطلقات النارية والغرق وطرق أخرى سمح بتحديد عددهم بـ 200 شخص وعدد الجرحى بـ 2300 شخص منهم من نقلوا إلى التراب الجزائري على متن باخرة خاصة ليتم وضعهم في المحتشدات وقتل البعض ضربا ورموهم في نهر السين من الجسور المقامة على هذا النهر مثل جسر نويي وجسر سان ميشال ولقد طفت جثث على الساحة وهي تحمل آثار الاختناق.[2]

وفي 19 أكتوبر يقول السيد "موريس إيدالو"[3] للمحامي "روبير بادنتار"، وهو ينظر إلى نهر السين: " إني أرغب في الاستقالة لكثرة ما أتلقاه يوميا من تقارير الشرطة حول الجثث المغرقة في النهر... والجثث المكتشفة هنا وهناك، في الغابات لا نعرف أصحابها لأن الشرطة كانت تنزع منهم بطاقات التعريف بعد قتلهم، ويقول بأن 40 جثة قد اكتشفت رسميا مباشرة بعد 17 أكتوبر 1961، ثم 20 جثة أخرى في ظرف 15 يوم بعدها، ثم 27 جثة أخرى في عمالة السين ثم 07 جثث أخرى في حدود حظيرة قرساي و 06 جثث من نهر السين ما بين باريس وروان...".[4]

تشير إلى أن الصحافة اليمينية عموما على غرار "الصباح الباريسي (PARIS JOUR) قد اكتفت بترديد تصريحات "بابون" التي تحدثت عن سقوط قتيلين في عملية تصفية حسابات

---

[1] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص.125-126.

[2] عبد القادر خليفي (ابن البشر)، أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، جامعة وهران، ص.240.

[3] الرئيس الشرفي لمجلس الطعن وشغل أعلى منصب في المحكمة...، أنظر: محمد بلعباس، مرجع سابق، ص.238.

[4] محمد بلعباس، مرجع نفسه، ص.238.

بين شمال افريقيين واستغلت المناسبة من أجل البرهنة على تكتيك تطويق العاصمة من فدرالية ج.ت.و التي تعمل على عرقلة بوادر مفاوضات ايفيان، غير أن الفرنسيين الذين حضروا المظاهرة ومنهم الديمقراطيين قد شهدوا على همجية القمع.[1]

[1] عمر بوداود، مصدر سابق، ص.182.

وخلاصة القول قد أثبتت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 أن الجالية الجزائرية كانت في الموعد مع التاريخ، وأثبتت أيضا أن المهاجرين لا يناضلون بالمراسلة وإنما هم يناضلون كثوريين جزائريين وإن كانوا في الغربة.

وكانت كذلك بمثابة دفع قوي للثورة خارج حدودها الاقليمية، وبرهنت على مدى الترابط العفوي بين أبناء الجزائر في الداخل والخارج وعكست مستوى وعي ونضج الجالية الجزائرية المهاجرة بمصير وطنها.

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث: المواقف المختلفة من مظاهرات 17 أكتوبر 1961

المبحث الأول: ردود الأفعال المختلفة حول جرائم موريس بابون.

المبحث الثاني: صدى المظاهرات في الصحافة العالمية

المبحث الثالث: المواقف الدولية من مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

في الواقع وبالرغم من كل عمليات التعتيم التي انتهجتها السلطات الفرنسية لتتستر على الجريمة ومحاولة طي ملف الوقائع في أسرع وقت والحيلولة دون تمكين جبهة التحرير الوطني من استثمار التطورات الدرامية باعتبارها ورقة دعائية مهمة لصالحها، إلا أن الأحداث بمأساويتها قد أخذت تدريجيا تفرض نفسها على المستويات السياسية والاعلامية لدى القطاعات المعتبرة من الرأي العام الفرنسي.

**المبحث الأول: ردود الأفعال المختلفة حول جرائم موريس بابون.**

**1. ردود الأفعال الوطنية والفرنسية**

- **الحكومة المؤقتة الجزائرية:**

من المعروف أن مظاهرات 17 أكتوبر 1961، تزامنت مع مرحلة المفاوضات التي كان يسعى فيها كلا الطرفان على فرض وجوده بقوة.[1]

فتمثلت استراتيجية الحكومة الجزائرية المؤقتة في اتخاذ المظاهرات الجماهرية رمزا لشعبيتها.[2] وما حدث بين اجتماع لوغران يوم 27 جويلية 1961 واجتماع بال يوم 28 أكتوبر 1961 هو تثاقل المفاوضات بين الوفد الفرنسي والوفد الجزائري، فعمل كل طرف أثناء هذه الفترة على تعزيز موقفه قبل الوصول إلى الخلاصة النهائية، وهنا عمد الطرف الجزائري إلى استبدال "فرحات عباس"[3] بـ "بن يوسف بن خدة"، وهذه الخطوة اعتبرها الفرنسيون خطأ ثوريا ماركسيا مواليا للاتحاد السوفياتي والصين ومؤشرا لتصلب مواقف جبهة التحرير FLN، وفي نفس الوقت كانت الأوامر الصادرة من الحكومة الجزائرية المؤقتة بوقف العمليات المسلحة ضد الشرطة، والعمل على جعل مظاهرات الشارع سلمية تماما، وهو جزء من الاستراتيجية المتبعة الرامية لطمئنة الرأي العام في شأن حسن النوايا لجبهة التحرير الوطني.[4]

واستغلت الحكومة الجزائرية المؤقتة هذه المظاهرات للضغط على الطرف الفرنسي قصد دفعه للسير نحو المفاوضات وهذا ما أكده "بن يوسف بن خدة" في كتابه "نهاية حرب التحرير

---

[1] رشيد عساس، اتفاقيات ايفيان- الاتصالات، المحادثات والمفاوضات الجزائرية الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني 1954-1962، (د.ط)، مجلس الأمة-قصر زيغود يوسف، الجزائر، 2010، ص.59.

[2] سامية بن فاطمة، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص.230.

[3] من مواليد 1899 بجيجل متحصل على شهادة عليا في الصيدلة، يعتبر من نخبة المثقفين المستغربين لهذا كان من المدافعين عن سياسة الادماج، أسس جمعية الطلبة المسلمين بجامعة الجزائر، انتخب رئيس لجمعية للطلبة المسلمين بشمال افريقيا، نشر في فيفري بيان الشعب الجزائري كما أسس حركة أحباب البيان والحرية... أنظر: محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص.47.

[4] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.212.

في الجزائر، اتفاقيات ايفيان" بقوله "... ولم نخفف من ضغطنا على ديغول خاصة وأن الوفد الفرنسي أثار في بال قلق ديغول أمام انتفاضات الجماهير الجزائرية، أي المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961، وكان من مصلحة المفاوضات أن لا يخفف هذا الضغط".[1]

وفي ندوة صحفية عقدت يوم 22 أكتوبر 1961 نوه "أمحمد يزيد"[2] بجهود الحكومة الجزائرية المؤقتة التي كانت تسعى لحل سلمي للقضية الجزائرية عن طريق التفاوض لكن هذه المظاهرات كشفت عن الموقف الفرنسي القمعي.[3]

كما طالب "أمحمد يزيد" أيضا في ندوته إطلاق سراح القادة الخمس واشراكهم في مسؤوليات التفاوض.

وفي 01 نوفمبر 1961 خصت صحيفة المجاهد 17 أكتوبر 1961 مقالا ورد فيه ما يلي: "لقد بان وجه الشرطة وقوات القمع في أبشع صورة خادمة للنظام، أصبح فيه القتل مشروعا قانونا، وأمسى العنف والوحشية قاعدا ومنهجا، ومرة أخرى تشهد تلك الأحداث المأساوية العالم أجمع على الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري، وفي الوقت الذي بدأ فيه بصيص المفاوضات في البزوغ، ها هو الاستعمار يسعى لإطفائه ويقضي نهائيا على حظوظ نجاحها والحكومة الفرنسية هي وحدها التي ستتحمل وزر تلك الاجراءات والأفعال".[4]

---

[1] بن يوسف بن خدة نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار محل العين جبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (د-س.ن)، ص.31.

[2] من مواليد 1923 بالبليدة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1942، ترأس فيدرالية فرنسا من جانفي 1947 إلى ديسمبر 1953، عضو اللجنة المركزية من 1950-1954 لحركة إ.ح.د ظهر نشاطه خلال الثورة في العمل الإعلامي والدبلوماسي، مثل الوفد الجزائري في نيويورك من 1955-1958 ثم وزير للإعلام في ح.ج.م من 1958-1962، عمل بعد الاستقلال في كتائب البرلمان من 1962-1965 أنظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، (طبعة خاصة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية 1954، الجزائر، 2007، ص.231.

[3] المجاهد، مصدر سابق، ص.27.

[4] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.219.

كما نشرت وزارة الإعلام للحكومة المؤقتة الجزائرية في ديسمبر 1961 كتابا تحت عنوان " 17 أكتوبر 1961 الجزائرية والقمع الاستعماري بفرنسا" وحاولت الحكومة المؤقتة من خلال هذه الوثيقة أن تشرح ماهية المظاهرات وتركز على درجة القمع وعلى ردود فعل جزء من الرأي العام.

إضافة لذلك نشرت الحكومة الجزائرية المؤقتة نداء للفرنسيين محاولة في ذلك أن تستفيد من هذه الصحوة في دوائر اليسار الفرنسي حتى يدعم بصفة معبرة مفاوضات السلام ورغم فظاعة ليلة 17 أكتوبر 1961 إلا أنها أعطت لـ ج.ت.و نفسا جديدا.[1]

**- جبهة التحرير الوطني:**

أعربت جبهة التحرير الوطني في دعوة الفرنسيين لمساندة المهاجرين الجزائريين خاصة عند تعرضهم لاعتداءات البوليس الفرنسي، حيث أصدرت عدة بيانات صحفية أهمها نداء الفرنسيين في 20 أكتوبر 1961[2] جاء فيه " ... أيها الفرنسيون، الفرنسيات، العمال، الطلبة، المثقفون، المناضلون بأحزاب وطنية، النقابيون، الحركات الشبانية رجالا ونساء مع جميع الآراء والأديان ...." نددت فيه بعنف القمع الذي وجهت به المظاهرة داعيا الفرنسيين من عمال ومناضلين وطلبة ومثقفين إلى شن إضراب وإلى التضامن وتحرير الرسائل الجماعية لصالح الجزائريين والمطالبة بالشروع بسرعة في المفاوضات.[3]

وبعد أقل من شهر من المظاهرات قامت فدرالية جبهة التحرير الوطني بإعلان إضراب عن الطعام من طرف المعتقلين في سجون فرنسا والجزائر والذي دخل حيز التنفيذ يوم 01 نوفمبر 1961 ودام 20 يوما وتكفلت الفدرالية من جهتها بالتنسيق بين مختلف مواقع الاعتقال والمساندة بواسطة الحكومة المؤقتة الجزائرية ومواصلة تقديم أخبار متعلقة بسير الاضراب، وذلك من أجل الضغط على الرأي العام العالمي للتدخل وإيجاد حل سياسي للقضية المطروحة

[1] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.220.

[2] Jean Luc Einaudi, opcit, P.228.

[3] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.232.

وتمت تغطية الحدث إعلاميا من وزير الإعلام في تونس "أمحمد يزيد" وممثل الحكومة المؤقتة في نيويورك "عبد القادر شندرلي"[1] مما ساهم بشكل كبير في انجاحها.[2]

وعلى الصعيد الدولي، وخلال الدورة 16 نوفمبر، ديسمبر 1961 وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إثر الطلب الذي تقدمت به 42 دولة من الكتلة الآفروآسيوية على بحث القضية الجزائرية وأدرجتها في البند الخامس في جدول أعمالها مانحة إياها الأولوية على القضايا الدولية وبهذا عكفت اللجنة على مناقشة القضية الجزائرية.[3]

- **الحكومة الفرنسية:**

**أ- وزارة الداخلية وعناصر الشرطة.**

صرحت الحكومة الفرنسية أنها لم تأمر بحظر التجول بل أوصت به، ثم ألغت القرار وقد أثرت الأحداث على الرأي العام العالمي والفرنسي، اللذان أجبرا الحكومة الفرنسية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة المؤقتة، وعدم الاكتفاء بإجراء استفتاء لتقرير المصير مع بقاء الجيش الفرنسي.[4]

ففي الثالث من نوفمبر 1961 بعث "ميشال دوبري"[5] برسالة لرئيس الدولة يطلعه فيها عن نتائج التحقيق الداخلي الذي أمر به، وانتهت الرسالة إلى النتائج نفسها التي كشفت عن

---

[1] من مواليد 1915 بنقاوس من عائلة ميسورة الحال زاول تعليمه في الجزائر، ودخل جامعة السيربون ليحصل على شهادة الليسانس في العلوم السياسية، اشتغل صحفي في عدة جرائد وطنية، التحق بصفوف الثورة التحريرية في 1956 وعمل في الوفد الخارجي، اختارته ج.ت.و ممثلا لمكتبها في نيويورك عام 1956 أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، (ج.5)، (د.ط)، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص.342-343.

[2] عمر بوداود، مصدر سابق، ص.184-186.

[3] عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1957 أو معركة تدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، (د.س.ن)، ص.192.

[4] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص.134.

[5] رجل سياسي فرنسي وعضو في حزب تجمع الشعب الفرنسي RPR منذ تأسيسه في 1947، عينه الرئيس شارل ديغول كأول رئيس حكومة في الجمهورية الخامسة من جانفي 1959 إلى أفريل 1962، كان دوبري من أشد أنصار الجزائر فرنسية أنظر: إيدو شعبان، مرجع سابق، ص.136.

تقارير فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مفادها "أن شرطة باريس كانت وحشية في تعاملها قبل وأثناء مظاهرات المسلمين".[1]

وكان وزير الداخلية شديد الحزم في إدانته لعنف الشرطة ولكن تلك الرسالة أوضحت دور "ميشال دوبري" في إفشال لجنة تحقيق برلمانية.

كما أثار القمع الذي مارسته عناصر الشرطة نقاشات حادة داخل مصالح العمل الاجتماعي التابعة لوزارة الداخلية، حيث صدر بيان بتاريخ 31 أكتوبر بعنوان مجموعة من أعوان الشرطة الجمهوريون تصرح ... وقد كتب هذا التصريح "اميل بورتزر " الحامل لوسام الشرف والشرطي المقاوم السابق، ندد فيه بالعنف الأعمى الذي مارسه زملاءه القدامى مما دفع "موريس بابون" برفع دعوى قضائية بدعوى القذف، وكان المدعي فيها نقابة شرطة باريس الحرة، ولكن تلك الشكوى لم تدرس لأن مدير الشرطة كان يخشى من استدعاء العدالة لرجاله من أجل استجوابهم.[2]

أما "موريس بابون" قائد الشرطة الفرنسية، وأثناء الجلسة العمومية لمجلس بلدية باريس التي جرت يوم 27 أكتوبر 1961 طرح عليه العديد من الأسئلة من طرف عضو المجلس وهو "كلودبورداي" تتمحور حول ملابسات هذه المظاهرات وسيرها وكذلك عن حقيقة الجثث التي تم استخراجها من نهر السين.[3]

إلا أن بابون حمل الذنب لجبهة التحرير بقوله: "لقد استعملت الجبهة المواطنين لخرق الاجراءات المفروضة"، كما أعرب عن رضاه على الشرطة الفرنسية وقدم لهم تشكراته وحفزهم على العنف ضد كل عربي مسلم مع ضمانه لهم الحماية القانونية نافيا في ذلك كل الاتهامات التي وجهت له.[4]

---

[1] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.217.

[2] ليندة عميري، مرجع نفسه، ص.218.

[3] هرفي هامون، باتريك روتمان، حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، (طبعة خاصة)، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص. 492-493.

[4] Jean Luc Einaudi, opcit, P.184.

**ب- موقف السلطات الفرنسية من المظاهرات بعد استقلال الجزائر:**

أما فيما يخص موقف السلطات الفرنسية من المجزرة بعد استقلال الجزائر فقد بادر الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" (2012-2017) بمناسبة الذكرى الـ 51 لتلك المجازر وباسم الجمهورية الفرنسية الاعتراف بالقمع الدموي الذي راح ضحيته جزائريون متظاهرون من أجل حقهم في الحرية والاستقلال، وقد عارضه بعض الفرنسيين الحاقدين وانتقدوا موقفه باعتبار أن خطأ الشرطة يعني خطأ الدولة وكان الفرق كبير بين السلطتين، وهذا الموقف الجديد لم يقدم كثيرا لضحايا المأساة سواء كان ذلك لذويهم أو بلدهم، ولكنه خطوة نحو اعتراف فرنسا الدولة بأخطائها تجاه الشعب الجزائري طيلة قرن وربع قرن من الزمن.[1]

أما الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" الذي خلف "فرانسوا هولاند" منذ ماي 2017، صرح في تغريدة له عبر تويتر بأن "17 أكتوبر 1961 كان يوما من القمع العنيف للمتظاهرين الجزائريين، وأن الجمهورية الفرنسية مطالبة بأن تواجه الحقائق حول مجازر الجزائريين بباريس أكتوبر 1961.[2]

وهكذا تتوالى اعترافات أعلى مسؤولي الدولة الفرنسية لما تم اقترافه من قبل السطات الفرنسية الاستعمارية ضد الشعوب خاصة الشعب الجزائري.

[1] عبد القادر خليفي ابن البشير، أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص.242.

[2] ينظر موقع: www.youm7.com، بتاريخ 2022/04/12، 13:58.

**2. ردود فعل الهيئات والمنظمات الدولية**

**1. الهيئات والمحافل الدولية.**

**أ- هيئة الأمم المتحدة:**

بحلول سنة 1961 دخلت القضية الجزائرية مرحلتها الحاسمة لبروز عدة مستجدات على المستويين العسكري والسياسي، فعلى المستوى السياسي بدأت القضية الجزائرية تفرض تواجدها داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة، خاصة بعد أن قبلت فرنسا تحت الضغط الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير، وحصلت فعلا عدة لقاءات " مولان، ايفيان، لوغران"[1] لكنها فشلت، الأمر الذي تطلب إثارة القضية الجزائرية من جديد في هيئة الأمم المتحدة خلال دورتها الـ 16 إثر تبليغ ممثلي المجموعة الافريقية الآسيوية عن طريق الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة المتمثل في "أمحمد يزيد" الذي أثار القضية الجزائرية من جديد عن طريق طلب يتضمن مشروع لائحة تقدمت بها 43 دولة من المجموعة إلى اللجنة السياسية للجمعية العامة التي باشرت في مناقشتها ودراسة كل تفاصيل القضية يوم 14 ديسمبر 1961 ودعت اللائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة بأغلبية 62 صوتا لصالح المشروع وامتناع 38 مقابل لا شيء.[2]

وبهذا اعترفت هذه الأخيرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واعترفت بأنها مسؤولة عن تطبيق هذا القرار عن طريق اشرافها على استفتاء حق تقرير المصير الذي يجب أن يجرى بالجزائر تحت رعاية أممية.[3]

---

[1] سيد علي أحمد مسعود، مرجع سابق، ص.180-181.

[2] عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، **أفكار وآفاق**، العدد 08، 2016، جامعة الجزائر 2، ص.87-88.

[3] سيد علي أحمد مسعود، مرجع سابق، ص.182.

**ب- حركة عدم الانحياز:**

في ديسمبر 1961 انعقد مؤتمر الدول لحركة عدم الانحياز بـ بلغراد والذي جمع معظم دول عالم الجنوب المستقل وتحت تأثير رئيس الدولة "جوزيف بروزتيتو"[1] والرئيس المصري "جمال عبد الناصر"[2] والرئيس الإندونيسي "أحمد سوكارنو"[3] وبذلك نجح المؤتمر بتبني مواقف حاسمة فيما يتعلق بحق تقرير مصير الشعوب المستعمرة بما في ذلك حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ومعاملة الحكومة الجزائرية المؤقتة كحكومة مستقلة.[4]

**ج- الهيئات السياسية:**

استنكرت عدة أحزاب سياسية وتنظيمات أحداث 17 أكتوبر 1961 ومنها ما يلي:

❖ **الحزب الشيوعي:** يرى أن أحداث 17 أكتوبر 1961 وسعت الهوة بين الجزائر وفرنسا، فقد غلقت الأبواب أمام العمال وفصلتهم عن جبهتهم وإخوانهم في الجزائر، حيث أصدر بلاغا جاء فيه: " يبدو أن السلطة الديغولية تعمل على كل شيء للزيادة في توسيع الهوة بين الفرنسيين والجزائريين والتي أوجدتها سبع سنوات من الحرب، وأنها تهدف بنصرتها للتمييز والحقد العنصري إلى جعل وضعية العمال الجزائريين بفرنسا شاقة ودرامية أكثر من الوضعية التي عليها مواطنوها في الجزائر العاصمة ووهران، وعلى العمال الديمقراطيين الفرنسيين أن

---

[1] 1892-1980مواليد نيكتس قرب زغرب، رجل دولة رفيع وقائد عسكري وسياسي انتسب للكثير من النقابات العمالية والاشتراكية، تأثر بالعقيدة الشيوعية، نادى بالتعايش السلمي وضرورة الحوار، كرس مبدأ الحياد وعدم الانحياز كما دعم حركات التحرر العربية وحق الشعوب في الاستقلال انتخب رئيس في 1971.أنظر: تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، (ط2)، دار الحسام للنشر، بيروت- لبنان، 1995، ص.85.

[2] 1918-1970 ولد عام 1918 في مقطاعة "أسيوط" من صعيد مصر حاز عام 1934 على شهادة البكالوريا وشرع في دراسة الحقوق، اشترك في عام 1935 في المظاهرات التي عمت مصر ضد المستعمر الإنجليزي، انتسب عام 1936 إلى المدرسة الحربية وأصبح بعد ذلك ملازما، أنشأ حركة الضباط الأحرار، ثم أصبح عام 1943 أستاذا في المدرسة الحربية، وقع في 19 أكتوبر 1954 معاهدة مع إنجلترا تعهدت فيها في سحب قواتها من قناة السويس...أنظر: فراس البيطار، مرجع سابق، ص. 577-578.

[3] 1901-1970 بطل قومي وثائر وزعيم تحرري إندونيسي أول رئيس لجمهورية إندونيسيا المستقلة شكل مع الزعماء جمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو ونيهروا أقطاب دول عدم الانحياز أنظر: تركي ضاهر، مرجع سابق، ص 107-108.

[4] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، (د-ط)، دار هومة للنشر، الجزائر، 1999، ص.185.

يحثوا الفرنسيين على أن يقدروا الوضعية حق قدرها، وأن يضعوا حسابات لخطورة الحالة المتولدة عن حوادث 17 أكتوبر 1961 ومن واجب كل عامل ديمقراطي فرنسي أن يشعر بأنه مهدد من التدابير المتخذة تجاه العمال الجزائريين وهذه التدابير يمكن أن تمتد إليهم غدا وتنالهم بأنفسهم.[1]

❖ **الحزب الاشتراكي الموحد:** احتج أيضا الحزب الاشتراكي الموحد وعبر عن سخطه واستنكاره للقمع الرهيب الذي تسلطه السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث وصف في بلاغه الشرطة بالمتوحشة لأن فرنسا أرادت من خلال الأحداث التي تثبت أن الجزائري غير قادر على التعبير في حين كانت القضية الجزائرية تسير نحو الانفراج.[2]

فأكد المكتب الوطني للحزب الاشتراكي الموحد بأن عمليات البوليس ضد الجزائريين هي نفسها نتيجة للقمع الفظيع المسلط على العمال الجزائريين منذ عدة سنوات"... إن الذين يريدون إقرار السلم في الجزائر من واجبهم أن يبدؤا بخلق وإيجاد الظروف اللازمة في فرنسا".[3]

❖ **التجمع الديمقراطي الجزائري:** تساءل في بلاغ له عن أحداث وهران والجزائر وعن سبب عدم معارضة مرتكبي الجرائم في حين عوقب الجزائريون أشد عقاب بتظاهرهم السلمي، مما جاء في البلاغ "... نرى السهولة التي يقع بها إطلاق النار عن المتظاهرين عندما يكون المتظاهرون مسلمين".[4]

❖ **حركة السلام:** تحدثت هذه الحركة عن ضخامة الأحداث وعن سلميتها وأسبابها وانعكاساتها السلمية على العلاقات بين فرنسا والجزائر وأن على الشعب الفرنسي الضغط على حكومته لإعادة فتح المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة"... إن هذه الحوادث الخطيرة لا

[1] جريدة المجاهد، أصداء المظاهرة في الرأي العام الفرنسي،ج4، العدد 107، ص.25.

[2] محمد الصالح صديق، مرجع سابق، ص.239.

[3] المجاهد، مصدر سابق، ص.25.

[4] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص. 136.

تعمل إلا على تأكيد الضرورة الملحة والفاصلة للمفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية وعلى جميع الفرنسيين أن يوحدوا جهودهم للمطالبة بفتح المفاوضات عاجلا".[1]

**2. النقابات واللجان.**

**1) النقابات:** ومن النقابات التي نددت بالقمع الفرنسي والتي تضامنت مع المهاجرين الجزائريين نجد:

أ- **نقابة C.G.T والنقابات العمالية الأخرىC.F.T.C و F.O** التي وجهت في 20 أكتوبر بيانا للعمال الجزائريين والفرنسيين حول ما جرى في 17 أكتوبر 1961 وما تلاه ضد الطبقة العاملة الجزائرية،[2]والتي دعتهم إلى الاضراب في باريس على الساعة الثانية عشر صباحا حيث تجمع ما يقارب 1000 عامل في مصانع "رونو"، أين يعمل آلاف المهاجرين الجزائريين والفرنسيين، كما أضربوا في مناطق عديدة في كل من: "توركوان، فلانسيان، دنان، لورش موزال".[3]

ب-**الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين:** صرحت الكنفدرالية الفرنسية للعمال الفرنسيين المسيحيين في بيان صحفي بتاريخ 21 أكتوبر 1961 أنه " لا مبرر لسلوك الشرطة نحو أهالي شمال إفريقيا، وأكثر من ذلك لتلك الوحشية الدموية التي طبعت قمع المظاهرات الأخيرة".[4]

وفي 30 أكتوبر 1961 نشر اتحاد باريس الجهوي التابع للكونفدرالية وثيقة تحت عنوان "مناهضة القمع" وقد صرحت فيها المركزية المسيحية أنه: "بالنظر للنتائج الماساوية الناجمة عن ظروف الجزائريين المعيشية التي تسبب فبها حظر التجول فإن مظاهرات 17 أكتوبر والتي

[1] المجاهد، مصدر سابق، ص.25.

[2] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص.235.

[3] جمال بلفردي، فاتح زياني، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية، مرجع سابق، ص.243.

[4] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.212.

نظمت احتجاجا على الوضع الذي أصبح لا يطاق يمكن مقارنتها بأي مظاهرة أخرى، كان بإمكان أي منظمة نقابية أخرى تنظيمها.[1]

ج- **الجمعيات اليهودية:** ندد بهذا القمع أيضا كل من اتحاد اليهود من أجل المقاومة والتعامل واتحاد يهود فرنسا وحركة التضامن مع ضحايا العنصرية، حيث نشروا بيانا صحفيا يوم 21 أكتوبر 1961 صرحوا فيه ما يلي: " نحن قدماء ضحايا العنصرية نعبر عن تضامننا ونطالب أن لا يطبق أي إجراء قمع جماعي على السكان من أهالي شمال إفريقيا".[2]

وقد عبر مجلس إدارة ودادية " نواب أوشسفيتز" في طبعة 04 نوفمبر 1961 من يومية لوموند عن تأثرهم أمام الغارات والاعتقالات الجماعية وترحيل آلاف المهاجرين الجزائريين إلى قصر الرياضة وهمجية الشرطة ويذكره هذا كله بما عاشه اليهود فيما مضى.[3]

**2) اللجان:**

أ- **لجنة موريس أودان:** نددت بالأعمال التعسفية التي قام بها البوليس الفرنسي ضد المتظاهرين الجزائريين المسالمين، كما شهرت بعمليات التفتيش والتعذيب المسلط على الجزائريين وفي الأخير وجهت اللجنة نداء للفرنسيين لرفض تعميم العنصرية.[4]

ب-**لجنة العمل من أجل السلم في الجزائر:** عربت عن سخطها ضد الوسائل التي استعملها البوليس يوم 17 أكتوبر 1961 ضد المتظاهرين الجزائريين الذين عبروا بصفة سلمية عن استنكارهم للتدابير القمعية والعنصرية التي يذهبون ضحيتها.[5]

إضافة إلى هذه اللجان نجد العديد من المنظمات الأخرى التي عبرت عن موقفها، نجد:

[1] ليندة عميري، مرجع سابق، ص.213.
[2] ليندة عميري، مرجع نفسه، ص.210.
[3] ليندة عميري، مرجع نفسه، ص.210.
[4] المجاهد، مصدر سابق، ص.25.
[5] المجاهد، مصدر نفسه، ص.25.

**ج- لجنة العمل ما بين الحركات الخاصة بحالات الإجلاء CIMADE:** اقتصرت هذه المنظمة البروتستانتية على العمل في تقديم مساعدتها المعنوية والمادية للجزائريين المقيمين بمنطقة باريس حيث دعا مناضلو هذه المنظمة مجلسها للاجتماع بتاريخ 20 أكتوبر 1961: " لقد اهتزت مشاعر مجلس لجنة العمل ما بين الحركات لما بلغه من وقائع تشهد بأن جنون العنصرية صار واسع الانتشار في صفوف شرطة باريس التي ارتكبت بعض عناصرها تجاوزات وحشية غير مقبولة حتى بعد المظاهرات التي نظمها المسلمون في الأيام الأخيرة.[1]

**3. المواطنون والطبقة المثقفة:**

**أ- المواطنون:** خرج المواطنون الجزائريون في مظاهرات احتجاجية في العديد من المدن الجزائرية تنديدا بالقمع الاستعماري ومساندة لإخوانهم بباريس والمطالبة بالإفراج عن "بن بلة" والوزراء واشراكهم في المفاوضات، ورغم أن بعض أفراد الشعب الفرنسي ساند ديغول وساعدوا الشرطة في قمع المتظاهرين، إلا أن الأغلبية خرج في مظاهرات استنكارا لقمع الجالية الجزائرية وأغلب المتظاهرين عمال. وقد شارك قرابة 100 عامل من شركة "رونو" للسيارات في هذه المظاهرة.

**ب- المثقفون:** أما بالنسبة للمثقفين بفرنسا فقد وقع مجموعة من الكتاب والفلاسفة نداء للفرنسيين تنديدا بالعنف والقسوة ضد الجزائريين.[2]

وبدأت الكتابة عن هذه المأساة مبكرا لدى الفرنسيين، ففي شهر نوفمبر 1961 أي بعد شهر على جرائم موريس بابون ظهر كتاب بعنوان Ratonnades à Paris لصاحبته " بوليت بيجو" وكان هذا المؤلف يتداول سريا، ثم أعقبه فيلم لـ "جاك بانجيل" الذي حمل عنوان "أكتوبر

[1] ليندة عميري، مرجع سابق، ص. 207.

[2] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص.139.

في باريس"، حيث عرض شهادات حية لناجين من المذبحة ولقد صودر هذا الفيلم من طرف السلطات الفرنسية وظل ممنوعا من العرض لمدة عشر سنوات.[1]

كما قام "جان دولير" بتصوير فيلم خاص لإذاعة وتلفزة بلجيكا وضاع هذا الفيلم في ظروف غامضة. ويعد العمل الذي أصدره "ميشال لوفين" تحت عنوان "حملة أكتوبر العقابية" سنة 1987 من أهم الكتب حول هذه الأحداث،[2] ثم ظهر كتاب "جون لوك إيندوي" "معركةباريسLa Bataille de Paris"[3] ويرى أحد الباحثين أن كتاب "صمت النهر" لـ "آن تريستان" له طابعه الخاص فقد صدر عن جمعية باسم "الذاكر" التي أسسها شباب معظمهم من أصول جزائرية، يتصدرهم الباحث "مهدي العلوي" المعروف بنشاطه الثقافي، حيث ما انفك رفقة الناشطين بالجمعية يطالب السلطات الفرنسية بفتح ملف مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وما صاحبه من جرائم ضد الانسانية. هذا إضافة إلى كتابة "علي هارون" "الولاية السابعة – حرب جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1954-1962" وقد طالبت شخصيات بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية لكي يستفيد منه قراء اللغة العربية الذين لا يفقهون ما قام به في المهجر.[4]

ومن جهة أخرى تحرك المثقفون الفرنسيون حيث قاموا بتحرير نداء على صفحات مجلة الأزمنة المعاصرة في عددها 186 بتاريخ 01 نوفمبر 1961 مرفوقة بإمضاء 229 مثقف من بينهم 28 أستاذ جامعي، ومن المقتطفات الواردة في هذا النداء "إن الفرنسيين ببقائهم سلبيين يكونون متواطئين مع الأحقاد العنصرية التي صارت باريس مسرحا لها، والتي تعيدنا إلى الأيام السوداء التي عشناها أثناء الاحتلال النازي".[5]

---

[1] عبد القادر خليفي، الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية: مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا، مرجع سابق، ص.775.

[2] ميشال لوفين، مرجع سابق.

[3] Jean luc Einaudi, opcit.

[4] سعدي بزيان، جرائم فرنسا في 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية الفرنسية، **المصادر**، العدد 06، مارس 2002، الجزائر، ص.401.

[5] مارسيل وبوليت بيجو، مرجع سابق، ص.82.

**ج- الشخصيات:** وكان من الأسماء التي عبرت عن استنكارها شخصيات لها وزنها الكبير من بينها: "جان بول سارتر"، و"سيمون دي بوفوار"، "جان عمروش" و"ايمي سيزار و" كلودروا" حيث جاء في ندائهم بشجاعة وهمة يرفضان الاعجاب بتظاهر العمال الجزائريين بناحية باريس احتجاجا على القمع المتزايد الذي يذهبون ضحيته وعلى النظام الإرهابي العنصري الذي تريد الحكومة فرضه عليهم" ... والفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين بهذه الأعمال الاضطهادية العنصرية التي أصبحت باريس مسرحا لها والتي تعود بنا إلى تلك الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي ولوضع حد لهذه المصيبة لا تكفي الاحتجاجات المعنوية وأن الممضيين يتوجهون بهذا النداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية، ليس فقط للمطالبة بإيقاف هذه التدابير المهنية ولكن للإعراب عن تضامنهم مع العمال الجزائريين وذلك بأن يطلبوا من أعضائهم الاعتراف في عين المكان ومقاومة تلك العمليات الإرهابية التي قد تتجدد".[1]

ويذكر أن "جان بول سارتر" في نوفمبر 1961 شارك في مظاهرة سلمية احتجاجا على القمع والقتل الجماعي للعمال الجزائريين المتظاهرين في 17 أكتوبر 1961 في باريس والتي حققت نجاحا سياسيا للثورة الجزائرية، كما حضر في 13 ديسمبر في جمعية نظمها ممثلو جبهة التحرير الوطني والطيب بالحروف وممثلين من اليسار الإيطالي حول استقلال الجزائر.[2]

ونظرا لكتاباته السياسية ونشاطاته الثقافية حول القضية المصيرية للشعب الجزائري منحت له جائزة "أميقا" في ميلان.

كما صور شاعر الثورة الجزائرية "مفدي زكريا" معاناة الجالية في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في سبيل الكفاح الوطني فيما يلي:

---

[1] عبد القادر خليفي، الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا، مرجع سابق، ص.758-759.

[2] عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، (د.ط)، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.143.

وكم جحدوا فضلنا والجميلا فكان الحساب عسيرا طويلا
وكم ألحقوا بالمهاجر ذلا فذاق العذاب الأليم الوبيلا
فيا عام سين قضى علينا فضائح جيش يذوب غليلا
ويا زارع الموت في أرضهم هموا زرعوا فأقمنا الدليلا
سل السين كم قذفوا من ضحايا وكم وضعوا المذهل المستحيلا
وكم في سجون فرنسا بريء من الداء والعذر عاش عليلا.[1]

**د- الطلبة والأساتذة:** عبر أيضا أساتذة الجامعات والثانويات عن موقفهم المندد بالقمع الوحشي الذي تعرض له المتظاهرون ومن بينهم أساتذة معاهد جامعة باريس الذين أصدروا بيان مشترك به في 23 أكتوبر 1961 " إن حظر التجول الذي فرض على الجزائريين مهما كانت الدوافع الكامنة من وراء اصداره لا يعبر سوى عن نزعة عنصرية للدولة الفرنسية لم يشهد لها مثيل منذ ثورة 1789".[2]

كما خرج الطلبة في التظاهر استجابة لنداء اللجنة المعادية للاستعمار واللجنة الجامعية للدفاع عن الجمهورية ضد الاجراءات القمعية ضد الجزائريين، طالبوا فيها بالعودة السريعة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، كما اجتمع المئات مع الطلبة في الحي اللاتيني رددوا خلاله شعارات "يسقط حظر التجول، الموت للفاشية السلام في الجزائر". فتدخلت الشرطة لتفريقهم واعتقلت 24 طالبا منهم واعتقل حينها 24 شابا نقلوا إلى مراكز الشرطة ولم يطلق سراحهم إلا في منتصف الليل.[3]

[1] مفدي زكريا، اللهيب المقدس، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص.79.
[2] فاتح زياني، مرجع سابق، ص.171.
[3] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص.236.

**المبحث الثاني: صدى المظاهرات في الصحافة العالمية:**

إن الأحداث الواقعة في 17 أكتوبر 1961 وما تلاها جعلت كل من وسائل الاعلام والرأي العام في حالة من التردد حيث كان يصعب اتخاذ فكرة ولو تقريبية عن حقيقة ما جرى، ربما بسبب ما تعرض له الصحافيون والمصورون الذين اقتربوا من مواضع القمع من تهديدات جسدية وغيرها، فهناك من كانت موالية ومتعاطفة مع القضية الجزائرية وهناك من سار وراء ما سرحه ديغول وموريس بابون، ومن بين هذه الصحف نجد:

**1. الصحافة الوطنية:**

❖ **المجاهد الأسبوعي:** اللسان المركزي لـ ج.ت.و، تابعت المجاهد نشاط الجزائريين المقيمين بفرنسا وجهودهم في خدمة الثورة الجزائرية، كما خصت أعداد لما تعرض له الجزائريون من تعذيب واعتقالات[1]، وفي تغطية أفردتها صحيفة المجاهد للحدث في عددها الخاص بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية، تحت عنوان " دماء الجزائريين في شوارع باريس " أوردت بأن العديد من المقالات والتعاليق كتبت بمختلف اللغات عن المظاهرات السلمية الرهيبة التي قام بها العمال الجزائريون في فرنسا احتجاجا على التعسفات الفرنسية التي فرضت عليهم، وجاء في قولها: " إن هذه المظاهرات، وما دفعه فيها عملنا من ثمن في شوارع باريس قد أتت ثمارها الجبارة وهذه الهزة العميقة التي اجتاحت الرأي العام الفرنسي والعالمي لمشكلة الاضطهاد الاستعماري لمواطنين في فرنسا نفسها وفي الجزائر".[2]

وفي مقال آخر تحت عنوان "كفاحنا في فرنسا" الذي يصف احتجاجات الأطفال والنساء وإحصائيات الاعتقالات والترحيل وشهادات حية للناجين وأساليب تعذيب المعتقلين.[3]

---

[1] عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.128.

[2] المجاهد، دماء الجزائريين في شوارع باريس، العدد 107، مصدر سابق، ص. 199.

[3] المجاهد، كفاحنا في فرنسا، العدد 108، 13 نوفمبر 1961، (ج4)، ص.3.

**2. الصحافة العربية:**

**أ- الأهرام المصرية:** تابعت الصحافة المصرية أحداث 17 أكتوبر 1961 واعتبرته حدثا مهما وخطوة إيجابية في نضال الشعب الجزائري، ومن بين هذه الصحف نجد جريدة الأهرام[1] التي كتبت مقالا تحت عنوان: "ديغول يقتل 10 آلاف جزائري في ليلة واحدة". هذا المقال وصف الأحداث التي جرت ليلة 17 أكتوبر 1961 وسيرها وتضيف مقال آخر تصف فيه الإضراب العام للتجار يوم 18 أكتوبر ومظاهرات النساء وأطفالهم أيام 19 و20 أكتوبر، ومقالا آخر يصف بعض نتائج اليوم الأول لـ 17 أكتوبر 1961 ومقالات أخرى تعبر عن سخطها من القمع الفرنسي وتأثرها بالصمود الجزائري.[2]

**ب- الصحافة التونسية:** وفي تونس استطاع "أمحمد يزيد" وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة أن يندد بالعنف النازي الذي سلط على الرجال والنساء والأطفال الذين خرجوا في مظاهرات سلمية، منوها بهذا الدليل الحي على وحدة الشعب الذي يعلن عن مساندته التامة للشعارات التي نادت بها الحكومة المؤقتة تحسبا للذكرى الوطنية للفاتح من نوفمبر، حيث عقد هذا الأخير ندوة في 22 أكتوبر 1961 في تونس ندد فيها بالإبادة التي وقعت في فرنسا وكان الغرض من ذلك الإسراع في المفاوضات.[3]

**ج- الصحافة المغربية:**

❖ **صحيفة الاستقلال المغربية:** دعمت الجالية المغربية المظاهرات بمشاركة بعض أفرادها وعلقت عن المظاهرات ونددت بوحشية وقمع الشرطة، وذكرت جثث عديدة انتشلت من نهر السين وأبدت تخوفا بأن يطول القمع بجاليتهم "تمكن عاملان مغربيان بأعجوبة من الهروب من السباحة في نهر السين حيث أرادت الشرطة إغراقهما لدرجة أنهم احتجوا للسفارة

[1] صالح لميش، الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر نموذجا"، **المصادر**، العدد 10، 2004، الجزائر، ص.103.

[2] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص.128-129.

[3] نيل ماك ماستر، جيم هاوس، مصدر سابق، ص.233.

المغربية إضافة إلى ذلك تم العثور على عمال مغاربة آخرين وأيديهم وأرجلهم مقيدة في نهر السين ورؤوسهم مثقوبة بالرصاص".[1]

### 3. الصحافة الغربية:

اعتبرت الصحافة الغربية المظاهرات سبقا صحفيا، خاصة منها الفرنسية إلا أن بعضها رأى القمع تصرفا عاديا للشرطة إزاء خرق الجزائريين لقرار حظر التجول، ومن بين هذه الصحف[2] نجد:

❖ **فرانس سوار France Soir:** ذات الميول الصهيونية، كتبت على صفحاتها الأولى: "7500 من عمال إفريقيا الشمالية تم توقيفهم في باريس وضواحيها، والحقيقة أن العدد يفوق هذا الرقم بضعفين، إذ أن مصادر جبهة التحرير تحدثت عن 1200 معتقل جزائري خلال اليومين 17 و18 أكتوبر وأن هناك عددا هائلا من الجزائريين تم ترحيلهم إلى قراهم ومداشرهم في الجزائر".[3]

وقد شهد محققوا "فرانس سوار" رغم أنهم غير مؤيدين للجزائريين على واحدة من الحلقات الدرامية جدا لهذا المساء والأكثر دلالة وهي إطلاق النار في شارع "بون نوفال، هنري بينيولي وميشال بروس سينتيلي" "طوابير جديدة من المسلمين نزلت من مونمارتز وصل الجميع إلى ريشيليو درو، حيث سمعت صفارات الشرطة المتحركة فاتحة الطريق لقوافل العربات التي جلبت على متنها مئات وآلاف المتظاهرين الذين أوقفوا".[4]

❖ **لوفيقارو Le Figaro:** أما "لوفيقارو ذات الميول اليمينية فقد تأسفت لعدم وجود امكانيات من حيث العدد بالنسبة للشرطة للوقوف في وجوه هؤلاء المتظاهرين الجزائريين الذين شقوا عصا الطاعة وملأوا شوارع باريس بالمظاهرات، وأن هناك جسر جوي تم إعداده لترحيل

---

[1] Jean luc Einaudi , opci, P.207.

[2] أنظر **الملحق رقم 13، ص.130**، صور لبعض الصحف التي كتبت عن مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

[3] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص.58.

[4] علي هارون، مصدر سابق، ص.478.

المئات من الجزائريين إلى قراهم ومداشرهم وفيها علق الصحفي "لويس غبريال روينـي" عن الأحداث بقوله "آلاف المسلمين تظاهروا بباريس وقد عوملوا بفظاعة وعنف ثم رحلوا إلى ديارهم الأصلية".[1]

❖ **لوموند Le monde:** الجريدة اليومية ذات التوزيع الأكبر في فرنسا وهي صحيفة ذات توجه كاثوليكي، صرحت هذه الجريدة أن المظاهرات جاءت بأمر من الجبهة فهي مساس بالأمن الفرنسي مما استوجب اتخاذ إجراء أمني رادع وأن المسؤولية تتحملها الجبهة.[2]

❖ **لكسبراس L'express:** جاء فيها مقال لـ "جاك ديروجي" وقعت الصدمة الأولى في قنطرة نويي، حيث كان الحركى ينتظرون من نناتير وأطلق حركي الرصاص برشاشه الصغيرة وقتل في الحين طفلا له 15 سنة وتواصل إطلاق الرصاص مدة نصف ساعة وبعد المعركة كانت الطرق مغطاة ومحاطة بحطام كل الأشياء وعربات الأطفال منقلبة والدماء تتناثر".[3]

❖ **لومانتي:** قدمت هذه الصحيفة أصداء عند الاحتجاجات الكثيرة ضد حظر التجول ونددت بأعمال العنف التي ارتكبها رجال الشرطة خلال مظاهرات 17، 18 أكتوبر ووصفتها بالهمجية والبربرية.[4]

❖ **باري جور Paris jour:** كتبت على صفحاتها الأولى عناوين بارزة "20 ألف جزائري سادت الشارع الباريسي لمدة ثلاث ساعات".[5]

❖ **جريدة نيويورك هارولد تريبون:** وصف أحد مراسليها "سانش ديجرامون" الأحداث بشكل عام، دون الحديث عن القمع والضحايا إلا وفاة شخص واحد بحادث مرور غير معمد تسببت فيه سيارة الشرطة.[6]

---

[1] Jean luc Einaudi, opcit, P, 197-198.

[2] Noureddin Zerkaoui, opcit, P.284.

[3] هرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ص.493.

[4] ميشال لوفين، مرجع سابق، ص.165.

[5] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة نوفمبر 54، مرجع سابق، ص.58.

[6] Jean luc Einaudi, opcit, P.184.

❖ **جريدة التايمز:** صحيفة انجليزية منحازة، لكنها فضلت الوسطية فوصفت القمع مع إدراج التصريحات المبررة، فالجهات الرسمية هي التي اتخذت الإجراءات حسب تصريحات مصالح الأمن.[1]

**المبحث الثالث: المواقف الدولية من مظاهرات 17 أكتوبر 1961.**

**1. الدول العربية:**

كان رد الفعل العربي شاملا للمناسبات التي تزامنت مع المظاهرات والذكرى الثامنة لاندلاع الثورة التحريرية، والذكرى الخامسة لاختطاف الوزراء، ومن بين هذه الدول نجد:

❖ **تونس:** في الفاتح من نوفمبر خرج الشعب التونسي في مظاهرات تنديدا بالقمع الفرنسي تجاه الجزائريين خاصة بفرنسا، حيث تم عقد اجتماع بساحة القصبة بمدينة تونس حضرته جموع غفيرة قدرت بحوالي 100 ألف محيين في ذلك الكفاح البطولي الذي خاضه الشعب الجزائري ومؤكدين تأييد ومساندة شعب تونس للثورة الجزائرية وقد حضر هذا الحفل معظم الشخصيات السياسية التونسية والجزائرية وأعضاء السلك الدبلوماسي والأجنبي.[2]

وألقى "بن يوسف بن خدة[3]" كلمة شكر فيها شعب تونس وحكومتها على التأييد والمساندة للثورة الجزائرية" ... ولا ننسى أشقاءنا وأصدقاءنا الذين ساعدونا وأيدونا سواء في المغرب العربي أو بقية الأقطار العربية والافريقية والبلدان الاشتراكية وإننا لنذكر بالفخر والاعتزاز أن

[1] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص.132.

[2] المجاهد، "العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر"، العدد 108، 19 نوفمبر 1961، (ج4)، ص.09.

[3] مناضل في حزب الشعب الجزائري سنة 1939 لعب دورا هاما في تحقيق حركة أحباب البيان والحرية من أحد قادة حزب الشعب، وأول أعضاء اللجنة المركزية الذين انضموا للثورة، كان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وعضو في مجلس الثورة، تقلب في السجون عدة مرات انضم إلى العمل مباشرة وظل بالجزائر كما حضر مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة أوت 1957 وواصل عمله في الخارج ... أنظر: علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر، 2004، ص.81-82.

إخواننا المناضلين في جبهة التحرير الوطني قد نظموا مظاهرات جبارة في قلب باريس منادين فيها بحياة الحكومة والثورة الجزائرية وحرية الجزائر واستقلالها".[1]

❖ **المغرب:** كذلك عقدت المغرب عدة اجتماعات شعبية ومظاهرات في كامل القطر المغربي منادية بحياة الجزائر المستقلة، وقد نظم مهرجان شعبي للتظاهر مع الجزائر في مدينة "فاس" حضره الملك "حسن الثاني" و" كريم بلقاسم[2]" الذي ألقى كلمته " إنه يشرفني ويسعدني أن أجد نفسي إلى جانب جلالة الملك حسن الثاني وأعضاء حكومته ووسط الشعب المغربي الشقيق في الاحتفال بالذكرى السابعة للثورة الجزائرية". وقد أكد تضامن المغرب مع الجزائر قائلا: " إن الشعب المغربي يقف بقوته المعنوية والسياسية والاقتصادية إلى جانب الشعب الجزائري سواء من أجل التفاوض أو من أجل مواصلة الحرب".

وقد صارت مظاهرات جبارة في مختلف المدن المغربية معبرة عن تضامن الشعب المغربي بكل طبقاته مع الشعب الجزائري المكافح، وكانت مظاهرات كل من فاس، الرباط، الدار البيضاء، مكناس ومراكش من أكبر مظاهر التضامن المغربي.[3]

❖ **ليبيا:** وفي ليبيا أقيم احتفال شعبي بمناسبة ذكرى اندلاع الثورة في طرابلس وقد حضر هذا الحفل كل من ملك ليبيا " إدريس السنوسي[4]" إضافة إلى الوزراء وأعضاء المجلس

---

[1] المجاهد، "العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر"، مصدر سابق، ص.09.

[2] 1922-1970 بذراع الميزان زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالجزائر، كان موظف في إدارة البلدية في ميرابو، أول حركة سياسية ظهر فيها هي أحباب البيان والحرية سنة 1943 ثم حزب الشعب سنة 1945 ثم حركة إ.ح.د سنة 1947، ومن الأعضاء الأولين للجنة الثورية للوحدة والعمل، واصل تسيير الثورة في القبائل كلها، كما كان من منظمي مؤتمر 20 أوت 1956 بوادي صومام وعضو في مجلس الثورة وكان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية ... أنظر: علي زغدود، مرجع سابق، ص.53-54.

[3] المجاهد، مصر سابق، ص.09.

[4] 1890-1983، هو محمد إدريس المهدي السنوسي، كان جده ووالده شيخ بالطريقة السنوسية، ظهر صيته أول مرة عند توليه مشيخة الطريقة السنوسية سنة 1916 بعد انهزام عمه أحمد الشريف السنوسي في حربه ضد الجيوش البريطانية بمصر، بدأ عهده بإنهاء حالة الحرب مع بريطانيا والدخول معها ومع إيطاليا في مفاوضات لإنهاء الحصار المفروض على برقة سنة 1920، عقد مع إيطاليا اتفاقية الرجمة تم بموجبها تقسيم برقة... أنظر: جفال عمر، ثليجي الأغواط، جمعية العلماء المسلمين وموقفها من سياسة إدريس السنوسي اتجاه تحرير ليبيا (1940-1949)، **قضايا تاريخية**، العدد 07، 2017، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ص.150-151.

التنفيذي لولاية طرابلس، وأكد في هذا الحفل على مقاطعة الشعب الليبي للبضائع الفرنسية، وكان العمال الليبيون هم في طليعة هذه المقاطعة، حيث أصبحت عامة وشاملة ومن أسبابها هي مساندة الشعب الجزائري في نضاله من أجل استرجاع حريته.[1]

❖ **مصر**: عرفت الجزائر المساندة المصرية في كل المحافل، ففي مقال بجريدة "الأهرام" وصفت القرصنة الجوية حيث زادت الشعب الجزائري تشبثا بالاستقلال، وأما أحداث أكتوبر فقد حققت انتصارا على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي، وضربة للسياسة الاستعمارية بما لاقته من صدى لدى الرأي العام.[2]

❖ **العراق**: شاركت الجمهورية العراقية في الاحتفال بالذكرى السابعة للثورة الجزائرية وخرجت في مظاهرات شعبية في كل من بغداد وفي بقية المدن العراقية الأخرى تهتف فيها بتأييدها القومي لكفاح الشعب الجزائري واحترام وحدته وإطلاق سراح الوزراء الجزائريين الخمس، كما خصت في جميع المعاهد والمدارس يوم أول نوفمبر لتحية الثورة الجزائرية، كما تحدثوا عن القضية الجزائرية وبطولات الشعب الجزائري. [3]

❖ **السعودية**: ألقى الملك سعود خطابا بالإذاعة لتحية الثورة الجزائرية بمناسبة ذكراها السابعة حيث أعلن فيها أن المملكة السعودية لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا إلا بعد استقلال الجزائر، وأكد أنه سيبقى دائما السند المتين للثورة الجزائرية، كما نظمت البعثة الجزائرية بجدة مهرجان حضره الأمير "عبد الله بن سعود" وألقيت فيه خطب وقصائد على كفاح الشعب الجزائري وعرض في نهايته أفلام تصور كفاح جيش التحرير الوطني ومظاهر القمع المسلطة عليه.[4]

---

[1] اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص.122-123.

[2] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص.143.

[3] المجاهد، العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر، مصدر سابق، ص.10.

[4] المجاهد، مصدر نفسه، ص.10.

❖ **السودان:** احتفل الشعب السوداني الشقيق بالذكرى السابعة للثورة الجزائرية وعقدت عدة مهرجانات شعبية في مدينة الخرطوم وخرج في مظاهرات تنادي بحياة الجزائر واستقلالها، وتطالب بالمزيد من المساندة الفعلية للثورة الجزائرية في الميادين الدبلوماسية والسياسية والعسكرية.[1] كما أعلن "فريد طلعت[2]" أنه على ديغول الاعتراف باستقلال الجزائر وإلا سيفرض الجزائريون إرادتهم ويجبرونه على الخروج.

❖ **لبنان:** وفي لبنان صارت مظاهرات في بيروت تأييدا للثورة وصار المتظاهرون بشوارع العاصمة اللبنانية مارين بالسفارات العربية والأجنبية مرددين فيها عبارات التأييد والدعوة لنصرة الشعب الجزائري، واستنكار للقمع المسلط عليهم.[3]

وأصدرت لجنة التضامن الآسيوي الإفريقي بلبنان بيانا بمناسبة الذكرى السابعة لأول نوفمبر دعت فيه شعب لبنان بإجراء مظاهرات فورية عاجلة لوضع حد لحرب الإبادة والتقتيل الجماعي وتحقيق استقلال الجزائر ووحدة أراضيها. وأصدر أيضا كل من "حزب البعث الاشتراكي والتقدم الاشتراكي" بيانين مطالبين بمساندة الثورة الجزائرية بكل ما لديهم من طاقات داعين في ذلك كل أحرار العالم أن يتكاتلوا لجعل العام الثامن للثورة الجزائرية عام الاستقلال.[4]

**2. الدول الغربية:**

❖ **ألمانيا:** خصص السفير الألماني طرق تعامل رجال الشرطة مع المتظاهرين من خلال مراقبة العنف، الاعتقالات واختفاء الأبرياء، كذلك رفض تقديم الاسعافات للمتضررين من 17 أكتوبر 1961.[5]

---

[1] المجاهد، مصدر سابق، ص.10.

[2] عضو المجلس الأعلى للثورة السودانية.

[3] المجاهد، العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر، مصدر سابق، ص.10.

[4] المجاهد، مصدر نفسه، ص.10.

[5] جون كاهن وكلاوس مولر، جمهورية ألمانيا الفدرالية وحرب تحرير الجزائر 1954-1962، تر: عبد القادر ليفا، (د.ط)، دار المعرفة، 2010، ص.437.

❖ **بريطانيا:** رغم أن مراسل وكالة (رويترز) للأنباء أكدت أن القمع الفرنسي تصرف لا إنساني، لكن بريطانيا ساندت فرنسا واعتبرت القمع إجراء عادي بل ضروري لحفظ الأمن.[1]

وخلاصة القول فإن مظاهرات 17 أكتوبر 1961، ورغم الوحشية والعنف الذي واكبها فقد ساهمت في تزايد حملات الضغط الداخلية في فرنسا، هذا الضغط الذي سرع في رضوخ الحكومة الفرنسية للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، هذا الرضوخ قد أثمر مفاوضات جدية انتهت باتفاقية إيفيان والتي أوقفت الحرب.

[1] لخضر زويدي، مرجع سابق، ص.144.

# الخاتمة

وفي الأخير خلصنا إلى النتائج الآتية:

- مرت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بالعديد من المراحل تحكمت فيها جملة من القوانين التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية حسب التطورات الحاصلة تاريخيا وكذلك حسب ما يتناسب مع وضعها الاقتصادي في كل مرة.

- شكل المهاجرون الجزائريون بفرنسا رصيدا بشريا كبيرا، حيث يعود توافدهم إليها منذ بداية القرن العشرين، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعت بعدد كبير من الجزائريين إلى اختيار فرنسا كوجهة للهجرة.

- لم تكن وجهة الجزائريين نحو فرنسا مقتصرة أو محددة في منطقة واحدة بل شملت عدة مناطق، حسب الحاجة إلى العمل، أما في ما يخص سياسة فرنسا في توزيع المهاجرين على أرضيها كان حسب احتياجات كل منطقة إلى هذه اليد العاملة.

- نشأة وتطور فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا جاء كنتيجة لاندلاع الثورة في أرض الوطن، حيث تأكد للقادة السياسيين ضرورة نقل الثورة إلى فرنسا وجعلها ولاية سابعة من أجل مجابهة العدو في عقر داره، وبالتالي كان إنشاء جبهة التحرير الوطني لفيدرالية تابعة لها عملا عبقريا واستراتيجية فذة برهنت بها قيادة الجبهة عن مقدرتها في اختراق قواعد الأمن بفرنسا واستطاعت بذلك أن تنقل الحرب داخل ترابها.

- لقد كانت مساهمة الجالية الجزائرية المهاجرة بفرنسا في الثورة التحريرية كبيرة على الرغم من أنها كانت بعيدة نسبيا عن القمع الاستعماري وأجواء الثورة بالجزائر إلا أنها ظلت تعايش أحداثها وتتابعها باهتمام، حيث قاسم المهاجرون اخوانهم بالجزائر شرف العمل الثوري بكل الإمكانات المعنوية والمادية المتاحة.

- لم يكن إنشاء فيدرالية بفرنسا تابعة لجبهة التحرير الوطني بالعمل الهين بل واجهتها العديد من التحديات من ظروف عمل قاسية وإجراءات أمنية مشددة، وعلى الرغم من كل هذه

التحديات إلا ان قيادة الفيدرالية أظهرت براعة في تأطير المهاجرين وتنظيمهم في إدارة هياكل الفيدرالية.

- تعد العمليات العسكرية التي قامت بها فدرالية الجبهة بتاريخ 25 أوت 1958 بفرنسا من أهم مظاهر البطولة التي شاركت فيها الجالية الجزائرية بفرنسا وحققت بعملياتها إنجازا مثل حدثا من الأحداث الكبرى في الثورة.

- مثلت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 صفحة من صفحات التلاحم الشعبي بين المهاجرين وثورتهم ونصرا يضاف إلى انتصارات الثورة التحريرية، كما أثبتت أن الجالية الجزائرية كانت في الموعد مع التاريخ وأنهم لا يناضلون بالمراسلة وإنما يناضلون كثوريين جزائريين وإن كانوا في الغربة، كما برهنت على مدى الترابط العفوي بين أبناء الجزائر في الداخل والخارج وعكست مستوى وعي ونضج الجالية الجزائرية المهاجرة بمصير وطنها.

- إن الجريمة المرتكبة في حق المتظاهرين الجزائريين يوم 17 أكتوبر 1961 جريمة مكتملة ضد الإنسانية، اتفق فيها موريس بابون مع أفراد الشرطة الباريسية فلم يكتفي بابون بالقتل ولكنه نكل بكل تلك الجثث دون أن يتابع أي طرف بالمحاكمة وأفلت الجميع من العقاب حتى موريس بابون نفسه عندما تمت محاكمته سنة 1998 م والتي تعتبر الأكبر في تاريخ فرنسا لم يكن بسبب ما ارتكبه في حق الجزائريين وإنما كانت بسبب موقفه من اليهود.

- إن النشاط العسكري الذي أدى إلى ضرب العدو في عقر داره فتح المجال أمام السلطات الفرنسية للمضاعفة من القمع الوحشي ضد جبهة التحرير الوطني وأمام هذه الإجراءات التعسفية جاءت مظاهرات 17 أكتوبر 1961، التي كانت كرد فعل للتهميش والعنصرية التي عانت منها الجالية الجزائرية بفرنسا.

- عملت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا على وضع خطة محكمة لمظاهرات 17 أكتوبر 1961 والتي امتثلت فيها الجالية الجزائرية لأوامر الفيدرالية من أجل تحقيق الأهداف التي سعت إليها هذه المظاهرة.

- عبرت مظاهرات 17 أكتوبر عن سلميتها الخالصة من خلال مشاركة النساء والأطفال فيها مع اتباع كل التعليمات الصارمة لفيدرالية الجبهة بفرنسا.

- رغم السلوك السلمي للجزائريين أثناء التظاهر إلا أن رد فعل الشرطة الفرنسية تميز بالعنف نتيجة للتعليمات التي أمر بها محافظ الشرطة موريس بابون والتي تحولت من مظاهرة سلمية إلى مجزرة راح ضحيتها آلاف من الجرحى والموتى بالإضافة إلى المفقودين.

- اختلفت وتنوعت المواقف الدولية وكذا الفرنسية حول مظاهرات 17 أكتوبر 1961 حيث أن الدول الغربية لم تدلي أي اهتمام حول الموضوع، أما بخصوص الدول العربية فقد ساندت القضية الجزائرية منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي كما أعطت المظاهرات دفعا قويا للجزائريين في مواصلة النضال من أجل الاستقلال.

أحيطت مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بصدى كبير والتي بينت قوة وبسالة المهاجرين الجزائريين بفرنسا مما دفع ب شارل ديغول إلى قبول التفاوض مع جبهة التحرير الوطني مقتنعا بأنها الممثل الشرعي والوحيد ولا يمكن التعاون إلا معها. وضرورة التخلي عن فكرة إيجاد قوة ثالثة لتحاور جبهة التحرير الوطني، وبفضل هذه المفاوضات التي جرت بين الطرفين وانتهت باتفاقية أنهت الحرب وفتحت بابا واسعا للاستقلال وسميت باتفاقية ايفيان.

# قائمة الملاحق

**الملحق رقم (1): جدول يوضح حركة المهاجرين بين فرنسا والجزائر1914-1939**

**نقلا عن: عبد الحميد زوز، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1936، مرجع سابق، ص. 22-23.**

جدول (1)

حركة المهاجرين بين فرنسا والجزائر من 1914 الى 1939

| السنة | المهاجرون | العائدون | عدد المهاجرين الفعلي |
|---|---|---|---|
| 1914 | 7444 | 6000 | + 1444 |
| 1915 | 20092 | 4970 | + 15122 |
| 1916 | 34755 | 9044 | + 21711 |
| 1917 | 34985 | 18849 | + 16136 |
| 1918 | 23340 | 20489 | + 2851 |
| 1919 | 5568 | 17497 | - 11929 |
| 1920 | 21684 | 17380 | + 3404 |
| 1921 | 17259 | 17538 | - 279 |
| 1922 | 44466 | 26289 | + 18197 |
| 1923 | 58586 | 36990 | + 21596 |
| 1924 | 71028 | 57467 | + 13561 |
| 1925 | 24753 | 36328 | - 11575 |
| 1926 | 48677 | 35102 | + 13575 |
| 1927 | 21472 | 36073 | - 14601 |
| 1928 | 39726 | 25008 | + 14718 |
| 1929 | 42948 | 42227 | + 721 |
| 1930 | 40630 | 43877 | - 3247 |
| 1931 | 20847 | 32950 | - 12103 |
| 1932 | 14950 | 14485 | + 465 |
| 1933 | 16684 | 15083 | + 1061 |
| 1934 | 12013 | 15354 | - 3341 |
| 1935 | 13915 | 12195 | + 1720 |
| 1936 | 27200 | 11222 | + 15978 |
| 1937 | 46562 | 25622 | + 20940 |
| 1938 | 34019 | 36063 | - 2044 |
| 1939 | 34419 | 32674 | - 8255 |

**الملحق رقم (02): خريطة توضح المناطق التي انطلقت منها الهجرة نحو فرنسا**

**نقلا عن: عبد الحميد زوز، مرجع سابق، ص.25.**

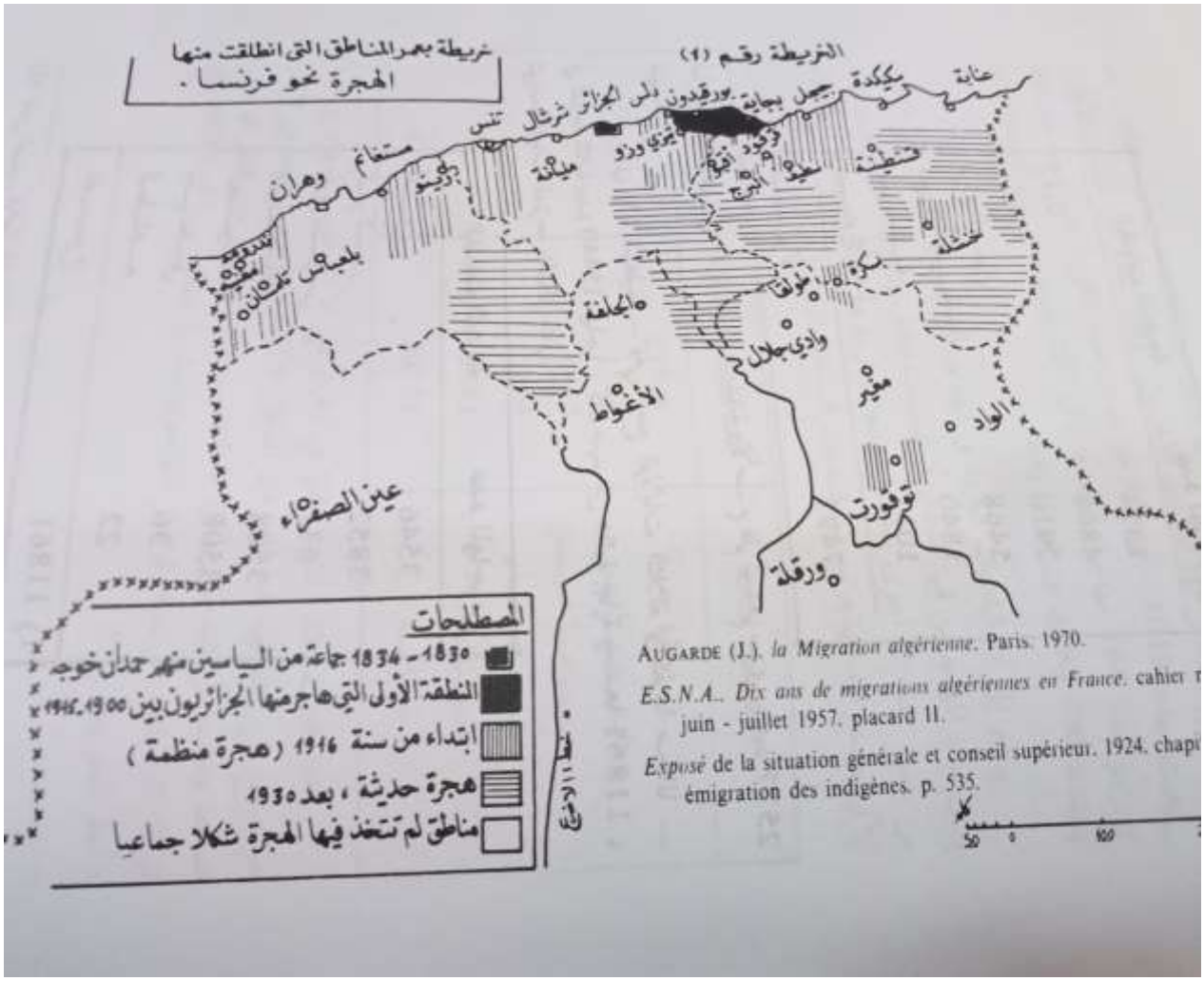

**الملحق رقم (03): صور القادة الخمس لفدرالية جبهة التحرير الوطني لفرنسا 1957-1962**

**نقلا عن: Ali Haroun, Opcit**

*En haut, à gauche* : Omar Boudaoud, chef de la Fédération ; *au centre* : Abdelkrim Souici, finances ; *à droite* : Ali Haroun, presse, information, soutien aux détenus ; *ci-dessus à gauche* : Kaddour Ladlani, organisation ; *à droite* : Saïd Bouaziz, organisation spéciale, «OS». [D.R.]

**الملحق رقم (04): توزيع المسؤوليات ضمن اللجنة الفدرالية**

**نقلا عن: عمر بوداود، مصدر سابق، ص.250.**

**الملحق رقم (05): خريطة توضح عمليات 25 أوت 1958 بفرنسا**

**نقلا عن: محند آكلي بن يونس، مرجع سابق، ص.97.**

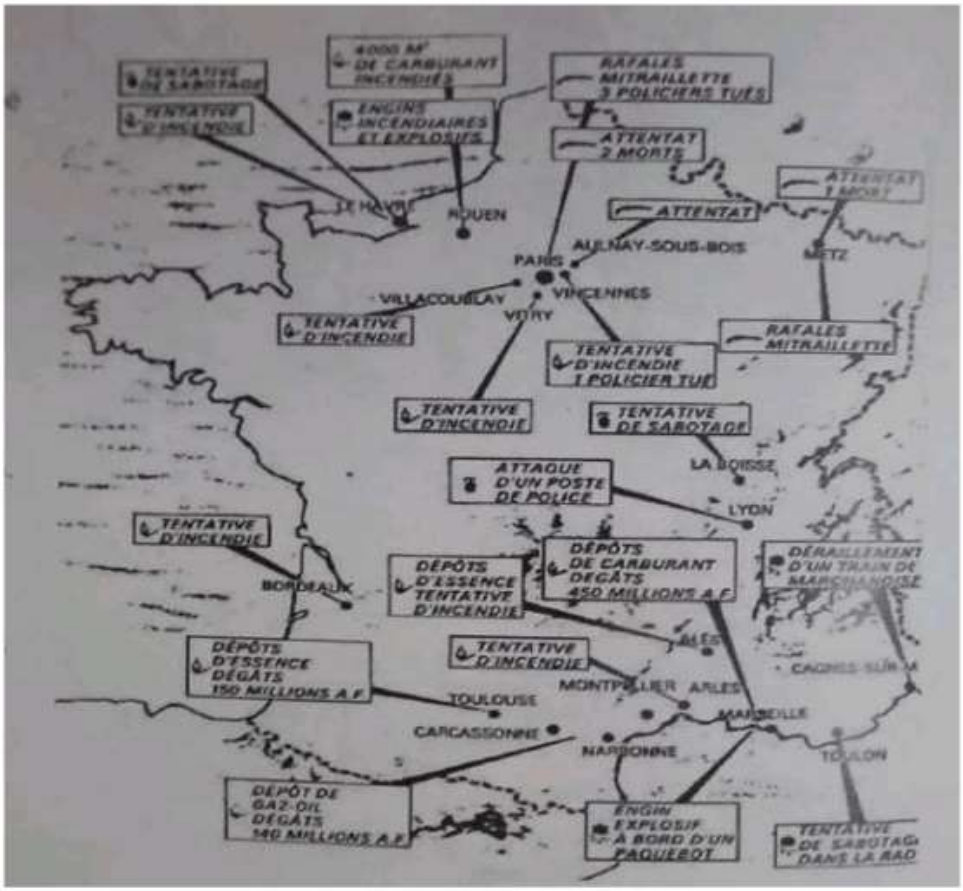

**الملحق رقم (06): صورة توضح مصانع تكرير البترول في موريبيان وهي تلتهب.**

**نقلا عن: Ali Haroun, Op.cit.**

Les raffineries de Mourepiane brûlent. [Photo AFP]

**الملحق رقم (07): صورة لمحافظ الشرطة موريس بابون.**

**نقلا عن: آن تريستان، مرجع سابق، ص45.**

**الملحق رقم (08): مخطط مسار مظاهرات 17 أكتوبر 1961.**

**نقلا عن: أطلس التاريخ العسكري، من خلال خرائط المتحف المركز للجيش، (د.ط)، مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، 2021، ص110.**

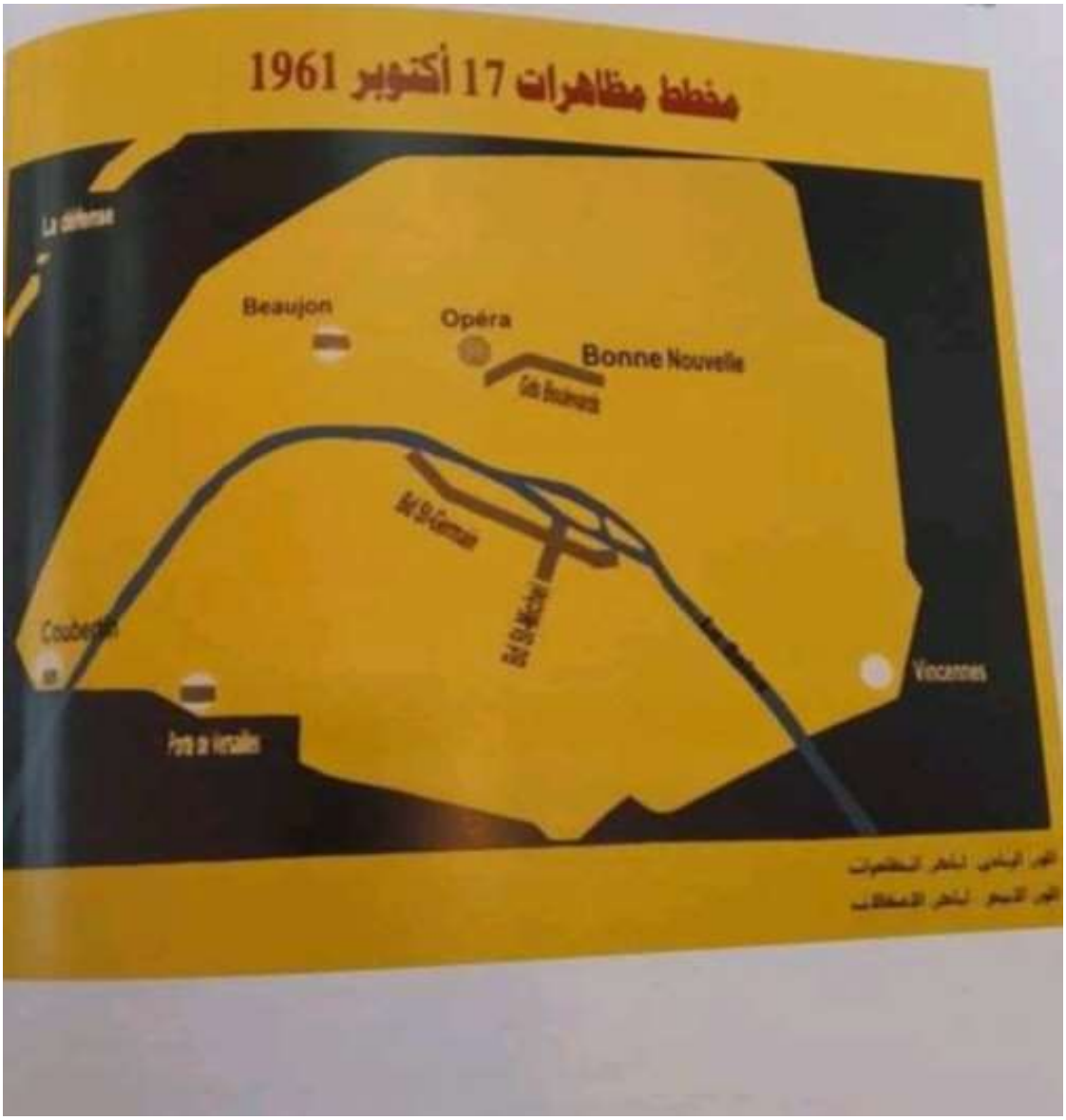

**الملحق رقم (09): ثلاثة قواعد في ضواحي باريس انطلق منها الجزائريون في اتجاه الأماكن المحددة للتظاهر.**

**نقلا عن: علي هارون، مصدر سابق، ص. 488.**

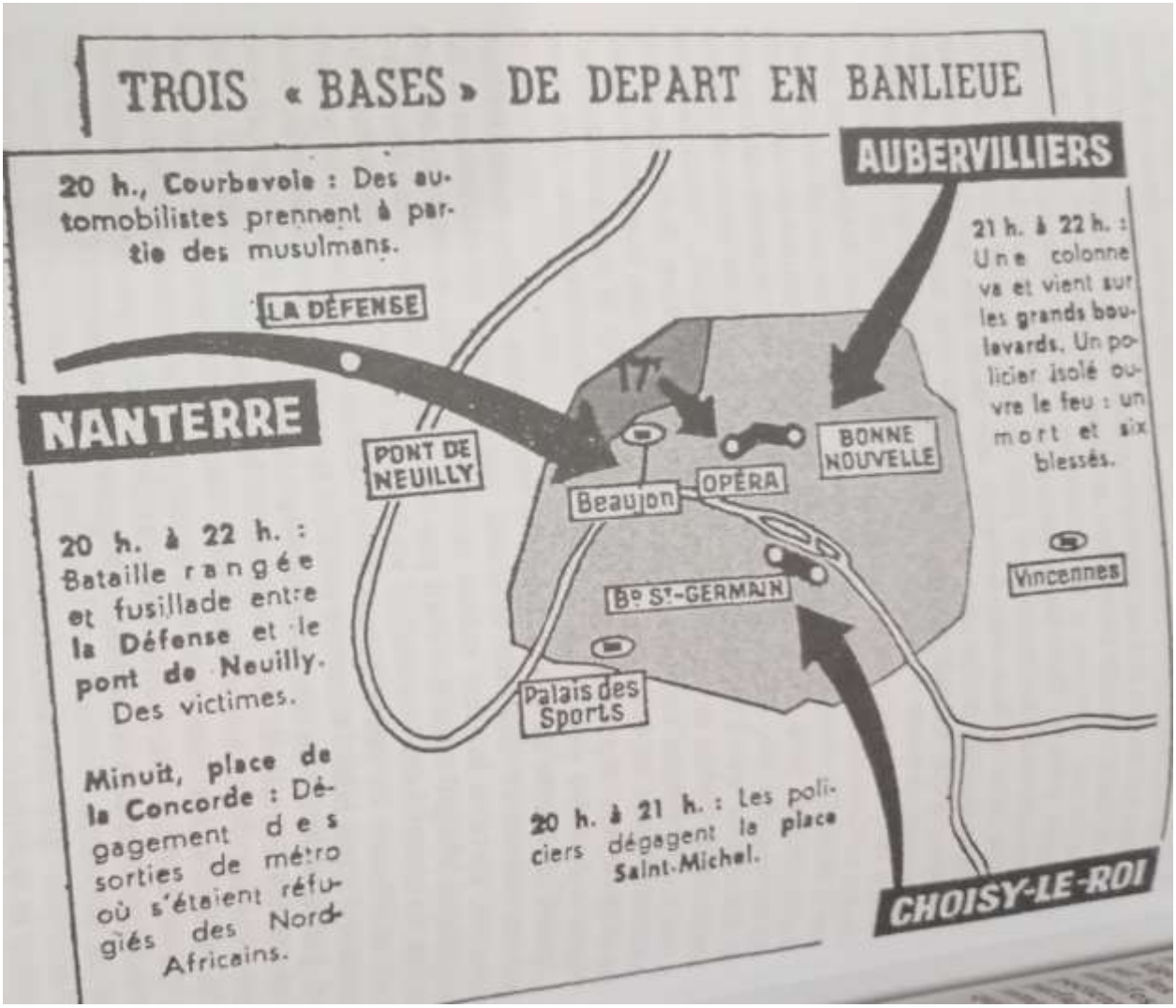

**الملحق رقم (10): صور لضحايا مظاهرات 17 أكتوبر 1961.**

**نقلا عن:**

**Benjamin Stora, Tromor Quemenur, Algerie 1954-1962 , Lettres, Carnets Et Récits Des Française Et Des Algériens Dans La Guerre, Les Arène, p.344.**

La répression lors de la manifestation algérienne du 17 octobre 1961, Elie Kagan.

Arrestation d'Algériens lors de la manifestation du 17 octobre 1961, Elie Kagan.

**الملحق رقم (11): مظاهرات النساء**

**نقلا عن: آن تريستان، مرجع سابق، ص.81.**

**الملحق رقم (12): جدول يوضح قائمة بأسماء الوفيات والمفقودين جراء مظاهرات 17 أكتوبر 1961**

**نقلا عن: سعدي بزيان، مرجع سابق، ص.99-106.**

قائمة الشهداء وتاريخ استشهادهم
سواء غرقا في نهر السين أو قتلا بالرصاص

نشرت هذه الأسماء بالطريقة الأبجدية : الإسم وتاريخ الوفاة، والطريقة التي مات بها مفضلا نشر ذلك بالحروف اللاتينية :

| الإسم واللقب | طريقة وتاريخ الوفاة |
|---|---|
| ABADOU ABDELKADER | مات غرقا، بتاريخ غير محدد. |
| ABADOU LAKHDAR | مات غرقا في 61/10/17 |
| ABBAS AHMED | تم توقيفه و دفن في 61/10/10 |
| ACHEMANNE LAMARA | قتل في 61/10/17 |
| ADRAR SALAH | قتل في 61/9/12 |
| AIT LARBI | قتل في 61/10/17 |
| AKKACHE AMAR | قتل في 61/09/28 |
| ALHAYNAOUSSI MOHAMED | انتشلت جثته من نهر السين في 61/09/27 |
| AREHAB BLAID | قتل في 61/10/18 |
| BARACHE RABAH | وجد غريقا في نهر السين في 61/9/30 |
| BIDAR FATIMA | انتشلت جثته من النهر في 61/10/13 |
| BEKKARA ABDELGHANI | قتل رميا بالرصاص في تاريخ غير محدد. |
| BELCACEMI ACHOUR | قتل رميا بالرصاص في 61/10/18 |
| BENNACER MOHAMED | قتل في 61/10/8 |

| الإسم | طريقة وتاريخ الوفاة |
|---|---|
| BENNAHAR ABDELKADER | قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد. |
| BOUCHADOU LAKHDAR | رمي في نهر السين وانتشلت جثته في 61/10/21 |
| BOUCHEBRI | تم توقيفه و أعلنت وفاته في 61/10//12 |
| BOUCHERI ABDALLAH | قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد. |
| BOUSSOUF ACHOUR | رمي بنهر السين و دفن بـ 61/10/17 |
| CHABOUKI KASSA | انتشلت جثته في 61/09/29 |
| CHAMBOUL ABDELKADER | قتل في 61/10/2 |
| CHAOUCHE RABAH | قتل بالرصاص بتاريخ غير محدد في 61/10/3 |
| CHEMLOUL AMRANE | قتل بالرصاص بتاريخ غير محدد 61. |
| DAKAR ALI | تم إغراقه في نهر السين. |
| DALOUCHE AHMED | قتل بالرصاص، و دفن في 61/10/12 |
| DRAOUISI MOKRANE | قتل في 61/10/17 |
| DEROUAG ABDELKADER | أوقف في 61/9/15 و قتل في تاريخ غير محدد |
| DEROUES ABDELKADER | قتل في 61/9/17 |
| DJEBALI MOHAMED | أوقف في 61/9/15، وقتل في تاريخ غير محدد. |
| DOUIBI SALAH | قتل في 61/9/17 |
| FERDJANE OUALI | تم رميه في نهر السين في 61/10/14 |
| GARGOURI ABDELKADER | قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد، ودفن في 61/11/10 |
| GARNAB BRAHIM | قتل في 61/10/18 |

| الإسم | طريقة وتاريخ الوفاة |
|---|---|
| GARNAB ALI | أوقف وقتل في 1961/10/13 |
| GUERRAR ALI | قتل بالرصاص في تاريخ غير محدد. |
| HAROUCHE BELAID | قتل في 61/9/22 |
| HAGUAM MOHAMED | تم رميه في نهر السين في تاريخ غير محدد. |
| HAMI MOHAND | قتل في 61/10/11 و دفن في 61/10/18 |
| HAMOUDA MALLAK | قتل في 61/10/1 |
| HOUBAD LAKHDAR | أغرق في نهر السين في 61/10/17 |
| KARA BRAHIM | جرح و مات في 61/10/20 |
| KASSOURI AREZKI | أوقف في 61/11/23 و دفن في 61/11/9 |
| KELEFI | انتشلت جثته من نهر السين في 61/10/30 |
| KOUIDJI MOHAMED | تاريخ غير محدد. |
| LAMARE ACHEMOUNNE | قتل في 61/10/17 |
| LAMRI DAHMANE | قتل في 61/10/5 |
| LAROUSSI MOHAMED | تم رميه في نهر السين بتاريخ غير محدد. |
| LASMI SMAIL | قتل في 61/10/8 |
| LATIA YOUNES | أغرق في نهر السين في 6 أو 61/9/7 |
| LOUCIF LAKHDAR | أغرق في نهر السين بتاريخ غير محدد. |
| MALLEK AMAR | تم ترقيفه في 61/10/17 ومات في 61/10/21 |
| MAMIDI MOHAND | قتل في 61/11/11 |

| الإسم واللقب | التاريخ |
|---|---|
| MESSAOUDI SAID | 61/10/17 |
| MEZOUGUE | 61/10/17 |
| METRAF CHABANE | 61/10/18 |
| MILIZI HOCINE | 61/10/17 |
| MOUDJAB MOHAMED | 61/10/15 |
| OULD SAID MOHAMED SAID | 61/10/17 |
| OUZAID MOHAND | 61/10/17 |
| REFFAS MOHAMED | 61/10/14 |
| SADI MOHAMED | 61/10/22 |
| SALHI DJELOUL | 61/10/17 |
| SIAMAR AKLI | 61/10/18 |
| SALMAN RACHID | 61/10/20 |
| SOUALAH MUSTAPHA | 61/10/17 |
| TEBLAT TAHAR | تاريخ غير محدد/ أكتوبر 61 |
| YALI AMRANE | 61/10/20 |
| YANATHMANI | نهاية أكتوبر 61 |
| YEKERECHABANE | 61/10/17 |
| YOUSFI MABROUK | 61/10/17 |

**الملحق رقم (13): صور لبعض الصحف التي كتبت عن مظاهرات 17 أكتوبر 1961**

**نقلا عن: noureddine zerkaoui, op.cit. p.286-290.**

TRÈS PEU DE TRAINS AUJOURD'HUI

Le Parisien 360

VIOLENTES MANIFESTATIONS NORD-AFRICAINES HIER SOIR A PARIS

LA GRÈVE RISQUE D'ÊTRE QUASI GÉNÉRALE SUR LE RÉSEAU DE BANLIEUE ET LES GRANDES LIGNES DE LA S.N.C.F.

En pages intérieures, on peut lire en tête de la page consacrée à la manifestation, cet encadré (extrait) qui résume le journalisme dont il s'agit.

PARIS et sa proche banlieue ont vécu, hier soir, par endroits, de véritables scènes d'émeute. Les travailleurs nord-africains entendaient protester contre les consignes de la préfecture de police les invitant à rester chez eux le soir et à ne pas circuler en groupes. Ces mesures, on le sait, n'avaient pour but que de faciliter la lutte antiterroriste. Mais manœuvres et tueurs avaient là une trop belle occasion de se manifester et ils ne s'en privèrent pas. Entraînant à leur suite quinze mille Nord-Africains, parfois même avec femme et enfants, ils déferlèrent vers le centre de la capitale en multipliant les exactions et les cris hostiles.

Le 19 octobre, Le Parisien libéré « explique » ainsi les manifestations, et en particulier la manifestation de femmes et d'enfants qui s'est déroulée la veille.

Le Parisien

LES CHEFS TERRORISTES auraient donné leurs nouvelles consignes : ATTAQUES DE COMMANDOS CONTRE LA POLICE

L'HIVER EST EN AVANCE

Le Figaro, de son côté, commence par s'en tenir à une version pro-gouvernementale, en attribuant la violence aux « musulmans algériens ». A la « une », le 18 octobre…

LE FIGARO

Violentes manifestations de musulmans algériens hier soir à Paris

• 2 morts; 44 blessés graves

• 7.500 NORD-AFRICAINS ARRÊTÉS

M. NIKITA KHROUCHTCHEV : « Pas de date limite pour la signature du traité de paix avec l'Allemagne si les Occidentaux sont disposés à négocier »

Mais, dans les jours suivants, Le Figaro ne peut dissimuler totalement la

l'Humanité

GRÈVE TOTALE DES CHEMINOTS

Combien de morts ? Combien de blessés ?

NOUVEAUX TÉMOIGNAGES sur la répression contre les Algériens

WALDECK ROCHET au Premier ministre

"La rampe de lancement de nos fusées cosmiques c'est le socialisme"

Libération

VENDREDI 20 OCTOBRE

APRÈS LA GRÈVE DES CHEMINOTS

Buron veut leur botter le train...

A L'ANNEXE DU PALAIS DES SPORTS 6.300

Algériens parqués comme des bêtes

ILS NE MANGENT QU'UNE RATION POUR DOUZE

• DES RENFORTS POLICIERS ARRIVENT A PARIS

• LES CONDAMNATIONS DU RACISME SE MULTIPLIENT

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا: المصادر

- **باللغة العربية:**

1. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، (د.ط)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

2. أحمد دوم، من حي القصبة إلى سجن فرين 1945- 1962، تق: أحمد طالب الإبراهيمي تر: أحمد بن محمد بكلي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، 2013.

3. بن يوسف بن خدة نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار محل العين جبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (د-س.ن).

4. حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942- 1952، تر: سعيد جعفر، (د.ط)، منشورات البرزخ، (د.ب.ن)، 2002.

5. خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، (ج.2)، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، (د.س.ن).

6. رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، (ط.1)، منشورات ANEP، الجزائر، 2003، ص. 228-229.

7. علي هارون الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر: صادق عماري، مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر الجزائر، 2012.

8. عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلى، (طبعة خاصة)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

9. كليمون هنري، الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA (1955-1962)، شهادات، تر: مسعود حاج مسعود، مراجعة مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة ، الجزائر، 2012.

10. محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، (د.ط)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن).

11. محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، (ط.2)، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

12. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، (ط.1)، دار الكلمة للنشر، الجزائر، 1983.

13. محند آكلي بن يونس، سبع سنوات في قلب المعركة – حزب الجزائر في فرنسا 1954-1962، تر: عبد السلام عزيزي (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2013.

14. نيل ماك ماستر. جيم هاوس، باريس 1961 الجزائريون، إرهاب الدولة والذاكرة، تر: أحمد بن محمد بكلي، (د.ط) دار القصبة، الجزائر، 2013.

15. هرفي هامون، باتريك روتمان، حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، (طبعة خاصة)، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

16. عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، تقديم: محمد العربي ولد خليفة، (د.ط)، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

17. محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، (طبعة خاصة)، (د.د.ن)، الجزائر، 1996.

- باللغة الأجنبية:

1. Abdelkader Djeghloul, préfaces, lettres et articles, Dakiret el-NAS, 2013.
2. Ali haroun, la 7 wilaya ( la guerre du FLN en France 1954- 1962), casbah, Alger, 2009.
3. Benjamin Stora, le transfert d'une mémoire. De l'Algérie française au racisme anti-arabe, Editions Casbah, Alger, 2000.
4. Benjamin Stora, Tromor Quemenur, Algerie 1954-1962 , Lettres, Carnets Et Récits Des Française Et Des Algériens Dans La Guerre, Les Arène,
5. Dahou Djerbal, l'organisation speciale de la fédération de France du FLN histoire de la lutte armée du FLN en France 1956- 1962 2edition, chihab, 2012.
6. Duchemin jacques, histoire du FLN Edition mimouni, alger, 2006.
7. Jean luc Einaudi , la bataille de paris, 17 octobre 1961, edition, media plus, 1991.
8. La mort de maurice papon, l'actu du jour, milan, 20 février 2007, P 01 www.ljourlactu.com.
9. Les approches cognitives des politique publiques, revue française des science politique, NSO, 2000.
10. Malika Elkorso, 17 Octobre 1961 : un crime contre l'humanité, Elmassadir N21 , P.1.2.
11. Maurice papon est remis en liberté par la cour d'appel de paris, le mande, 19 septembre 2002 France.
12. Mohamed Guentari, organisation politico administrative et militaire de la révolution algérienne, tome2, office des publications universitaires, alger.

13. Mohamed harbi, une vie de bout mémoires politiqués, tome 1945- 1962, éditions casbah, Edition la découverte, paris, 2001.

14. Mohamed lebgaoui, vérités sur la révolution algérienne Edition ANEP, Alger, 2010.

15. Mohammed Harbi, L'évènement dans l'histoire récente de l'Algérie 1954-1962 , Edition Dar Alabhaath , Algérie .

16. Noureddin zerkaoui, les manifestation de 17 octobre 1961 : lectures médiatico politique française, the algérien histourcal journal, volu 04, N01, jeune2020 université de Bejaia.

17. Pouillot henri, le 17 octobre 1961 par les textes de l'epoque, ouvrage coordonné par l'association sortir du colonialisme, préface de gilles manceron, paris : le petits malins, 2011.

18. sylvie THENAULT, histoire de la guerre d'indépendance algérienne nouvelle édition, champs histoire, France, 2012.

**ثانيا: المراجع**

1. إبـراهيم مياسـي، مقاربـات فـي تـاريخ الجزائـر 1830- 1962، (د.ط)، غرناطـة للنشـر والتوزيع، الجزائر، 2013.

2. أبـو القاسـم سـعد الله، الحركـة الوطنيـة الجزائريـة 1830- 1900، (ج.1)، (ط.1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992.

3. أبـو القاسـم سـعد الله، الحركـة الوطنيـة الجزائريـة 1900- 1930، (ج.2) (ط.4)، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992.

4. أحمد صـاري، شخصيات وقضـايا من تـاريخ الجزائر المعاصـرة، تق: أبو القاسم سعد الله، (د.ط) المطبعة العربية، الجزائر، 2004.

5. أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962، (د.ط)، دار التنوير، الجزائر، 2013.

6. إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، (ج-2)، (د-ط)، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن).

7. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، (د-ط)، دار هومة للنشر، الجزائر، 1999.

8. أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962 (طبعة خاصة)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

9. آن تريستان، صمت النهر أكتوبر 1961 هذه الجريمة التي لم نسمها اليوم، تر: عبد المجيد سالمي، (د-ط)، نوميديا الجزائر،2000.

10. أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، ص. 3-4.

11. إيف سالفات، حرب العار التعذيب في حرب الجزائر 1954- 1962، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010.

12. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1930- 1989، (ج.1)، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر.

13. بشير كاشة لفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، (طبعة خاصة)، (د.د.ن)، الجزائر، 2007.

14. بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، (طبعة خاصة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية 1954، الجزائر، 2007.

15. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، (د–ط) دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص. 523.

16. تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، (ط2)، دار الحسام للنشر، بيروت– لبنان، 1995.

17. جاك موريل، رزنامة جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، تر: عماد أيوب، مراجعة جمال عمار، (ط–1)، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، (د.ب.ن)، 2017.

18. جمال قنال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (د.ط)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

19. جون كاهن وكلاوس مولر، جمهورية ألمانيا الفدرالية وحرب تحرير الجزائر 1954–1962، تر: عبد القادر ليفا، (د.ط)، دار المعرفة، 2010.

20. حميدي أبو بكر الصديق، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

21. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830– 1871، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 1971.

22. دانيال قيران، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، (ط–1)، دار التنوير، الجزائر، 2014.

23. دحو جربال، المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني "تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا 1954– 1962"، تر: سناء بوزيدة، (د.ط)، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.

24. رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، (ج–2)، (د–ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

25. رشيد عساس، اتفاقيات ايفيان–الاتصالات، المحادثات والمفاوضات الجزائرية الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني 1954–1962، (د.ط)، مجلس الأمة–قصر زيغود يوسف، الجزائر، 2010.

26. زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954– 1962، (ط.1)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

27. سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، (ط.2)، ثالة للنشر الجزائر، 2009.

28. سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال، (ط.2)، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

29. سعيد بورنان، أبرز قادة ثورة نوفمبر 54، (ط،3)، دار الأمر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

30. سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936– 1956، (د.ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

31. سلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، (د.ط)، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

32. سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960– 1961، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

33. صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال – المراحل الكبرى، (د–ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

34. عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914- 1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

35. عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1974.

36. عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

37. عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر، (د.س.ن).

38. عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، (د- ط)، مكتبة ميديولي، الجزائر، (د.ت.ن).

39. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962، (د.ط)، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

40. علي بشيرات، ممارسات حقوق الانسان في الجزائر 1830-1962، تر: مسعود حاج مسعود، (د-ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

41. علي تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني" الولاية السابعة، (طبعة وزارة المجاهدين)، ثالة الجزائر، 2014.

42. علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الجزائر، 2004.

43. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، (ط.1)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

44. عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا، (د.ط)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

45. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، (ج.1)، (د–ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

46. عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير، (ط.5)، دار هومة، الجزائر، 2012.

47. عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954–1962،(د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

48. الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958 دراسة في السياسات والممارسات، (د.ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

49. لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، (د.ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.

50. ليندة عميري، معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، تر: فضيل بومالـه، د.ط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.

51. مارسيل وبوليت بيجو، 17 أكتوبر ما يملكه الجزائريون متبوع بنص الحجب الثلاثي للمجزرة لجيل مانصيرون، تر: رشيدة خوازم، (د.ط)، سيديا، الجزائر، 2012.

52. محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830–1962، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

53. محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962، (طبعة خاصة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

54. محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، (د.ط)، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

55. محمد صالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

56. محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2004.

57. محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830- 1871)، (د.ط)، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

58. محمد لعبيدي، تاريخ الجزائر، تق: محمد الأمين بلغيث، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

59. محمد متولي الشعراوي، الهجرة النبوية، المكتبة التوثيقية، (د.ط)، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، (د.ب.ن)، (د.س.ن).

60. محمد مجاود، سياسة التعذيب إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة، (د.ط)، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.

61. مفدي زكريا، اللهيب المقدس، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

62. مومن العمري، بشير قايد وآخرون، جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830- 1962، (د.ط)، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، (د.س.ن).

63. ميشيل لوفين، حملة أكتوبر العقابية اغتيال جماعي باريس في 1961، تر: عبد القادر بوزيدة، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

64. هنري كوبون، محامي الفلاقة 1958-1962، تر: عبد السلام عزيزي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

65. يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830- 1954، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

66. يحي بوعزيز، رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن 1-3، (ج.3)، (طبعة خاصة)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

67. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830- 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائر 1830- 1954، (طبعة خاصة)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

68. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، (ج2)، (د.ط)، دار الهدى للنشر، الجزائر، (د.س.ن).

## ثالثا: المجالات والمقالات

1. أحمد حمدي، المصادر، مجلة فصلية تعنى بشؤون الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 2، 1999، الجزائر.

2. أحمد شنتي، صالح حيمر، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ودورها في تأطير النشاط الثوري للمهاجرين الجزائريين، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد14، العدد01، جامعة تبسة.

3. أحمد عصماني، المغتربات الجزائريات بفرنسا ودورهن في ثورة التحرير الكبرى، قسم التاريخ، جامعة البليدة.

4. أول نـوفمبر، رفـض وتحـدي، فصـلية تاريخيـة ثقافيـة سياسـية، النـادي الـوطني الثقـافي للمجاهد، العدد 171، ديسمبر 2007.

5. أول نوفمبر، سياسة تاريخية ثقافية اجتماعية "شعب تحدى الزمن"، العدد 160، 1998، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص.28-29.

6. إيدو شعبان، المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، **الإنسـان والمجـال**، العـدد 05، أفريـل 2017، معهـد العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة، البـيض الجزائر.

7. بن علي امحمد، مكي خالدية، واقع التربية والتعليم في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي وغداة الاستقلال، كلية الحقوق، الجزائر، 2011.

8. سامية بن فاطمة ، مظاهرات المهاجرين الجزائريين بفرنسا 17 أكتوبر 1961 وانعكاساتها على مسار الثورة الجزائرية، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية**، المجلد 01، العدد 04، ديسمبر 2017، جامعة العربي التبسي – تبسة.

9. بن موسى محمد، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956- 1958، **قضايا تاريخية**، العدد 2، 2016، المدرسة العليا للأساتذة جامعة بوزريعة.

10. جفال عمر، ثليجي الأغواط، جمعية العلماء المسلمين وموقفها من سياسة إدريس السنوسي اتجاه تحرير ليبيا (1940-1949)، **قضايا تاريخية**، العدد 07، 2017، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

11. جمال بلفردي، فاتح زياني، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية، جامعة باتنة1.

12. جيلالي تكران، "فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا- دراسة في التنظيم والهيكلة 1954- 1957"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، جامعة الشلف.

13. خلوفي بغداد، الودادية العامة للعمال الجزائريين، السورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد07، جوان2018، المركز الجامعي نور البشير – البيض-.

14. سارة حداد، فدرالية جبهة التحرير في فرنسا 1954- 1962، **قضايا تاريخية**، العدد01، 2016.

15. سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، قراءة في الأسباب والدوافع، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد27، نوفمبر 2017، جامعة تبسة، الجزائر.

16. سعدي بزيان، جرائم فرنسا في 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية الفرنسية، **المصادر**، العدد 06، مارس 2002، الجزائر.

17. سميرة دعاشي، المجاهدة الويزات ايغيل أحريز: حياة كفاح، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، المجلد 05، العدد 10، جوان 2017، جامعة محمد الأمين دباغين – سطيف 2.

18. شيخ الأعرج، هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية (1830- 1962)، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، المجلد14، العدد2، 2019، جامعة معسكر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

19. صالح لميش، الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر نموذجا"، **المصادر**، العدد 10، 2004، الجزائر.

20. عالية زروقي، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا- صورها في نماذج من الكتابات الأدبية الجزائرية، **أفكار وآفاق**، المجلد8، العدد2، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

21. عبد القادر خليفي (ابن البشر)، أحداث 17 أكتوبر 1961 ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، جامعة وهران.

22. عبد القادر خليفي، الجالية الجزائرية ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية: مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بباريس أنموذجا، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 5، العدد 01، 2021، جامعة محمد بوضياف. المسيلة- الجزائر.

23. عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961، أفكار وآفاق، العدد 08، 2016، جامعة الجزائر 2.

24. عبد المالك بوعريوة، "اللجنة للوحدة والعمل ودورها في الأزمة الحزبية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، 23 مارس 1954، **مجلة الحوار الفكري**، العدد2، المجلد 15، 2020، جامعة أدرار.

25. عمر بوضربة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1957 أو معركة تدويل من أجل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، (د.س.ن).

26. قبايلي هواري، مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية: مزرعة أمزيان أنموذجا، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، عدد خاص، ديسمبر 2012، جامعة معسكر.

27. قرناشي إيمان، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1956- 1962، **مجلة القرطاس**، العدد04، 2017، جامعة تلمسان.

28. كريمة قدور، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بجرائم ضد الانسانية، الراصد عدد تجريبي، ديسمبر 2001، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954.

29. لزهر بديدة، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا- إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد11، 2011، جامعة الجزائر2.

30. محمد سيف الإسلام بوفلاقة، في كتاب خاص عن يوم 17 أكتوبر 1961 الأسود، الشعب، 16 أكتوبر 2021، جامعة عنابة، الجزائر.

31. محمد يعيش، المهاجرون الجزائريون بفرنسا بين الحركة المصالية وجبهة التحرير الوطني، (د.س.ن)، جامعة المسيلة.

32. المصادر مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 09، مارس 2004.

33. مصطفى هشماوي، حالة العربية أثناء فترة الاحتلال "أو التعليم العربي في الجزائر في القرن19 وأوائل 20" **مجلة اللغة العربية**، العدد الممتاز، (د.ب.ن)، (د.س.ن).

**رابعا: الأطروحات والمذكرات**

1. إيدو شعبان، شبكات الدعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية 1957-1962، أطروحة دوكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

2. جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954- 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2011-2012.

3. زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2013- 2014.

4. سامية بن فاطمة، المهاجرون الجزائريين والثورة التحريرية 1954- 1962 المهاجرون إلى فرنسا نموذجا، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه والطور الثالث ل م د، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي التبسي تبسة، 2017- 2018.

5. فاتح زياني، مساهمة فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2015- 2016.

6. لخضر زويدي، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1957- 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

7. مليكة قليل، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900- 1939)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، 2009.

**خامسا: القواميس والموسوعات**

1. أطلس التاريخ العسكري، من خلال خرائط المتحف المركز للجيش، (د.ط)، مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه، 2021.

2. بطرس البستاني، الهجرة، محيط المحيط قاموس مطول اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت. لبنان، 1996.

3. بوعلام بلقاسمي، عبد القادر خليفي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، (طبعة خاصة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر، (د.س.ن).

4. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954- 1962، تر: عالم مختار، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

5. عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي تاريخ ثقافة، أحداث، أعلام، معالم، مراجعة مصطفى ماضي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

6. عبد الله مقلاتي، قاموس وأعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، (ج.5)، (د.ط)، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

7. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (ج.7)، ( د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

8. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، (ج1)، (د.ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003.

**سادسا: الجرائد**

1. المجاهد، دماء الجزائريين في شوارع باريس، عدد خاص 107، (ج-4)، 1 نوفمبر 1961.

2. المجاهد، كفاحنا في فرنسا، العدد 108، 13 نوفمبر 1961، (ج4).

3. المجاهد، "العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر"، العدد 108، 19 نوفمبر 1961، (ج4)، ص.09.

4. جريدة المجاهد، أصداء المظاهرة في الرأي العام الفرنسي، 47، العدد 107.

## سابعا: المواقع الإلكترونية

1. شهادة علي هارون، سجلات علي هارون يحكي عن مظاهرات 17 أكتوبر 1961، وكالة الأنباء الجزائرية، 3 مارس 2022، 10:30، للمزيد أنظر http://m.yotube.com.

2. شهادة محمد غفير، 17 أكتوبر 1961 جريمة دولة، فيلم وثائقي لرمضان رحموني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2022/03/16.

3. عامر رخيلة، 17 أكتوبر 1961 اليوم الأسود: فرنسا الاستعمارية تقتل الجزائريين بباريس، جريمة ضد الانسانية، نوميديا 04 مارس 2022، 11:47، للمزيد أنظر: https://m.youtube.com.

4. فابريس رسيبوتي، 60 سنة تمر على ذكرى رمي الجزائريين في السين، فرانس 24، 19 فيفري 2022، 11:35، للمزيد أنظر: http://www.france24.com/ar.

5. محفوظ رزيقات، شهادات عن مجزرة الجزائريين في باريس، فرانس 24، 16 أكتوبر 2021، 22:03 للمزيد أنظر http://www.france24.com/ar.

6. ينظر موقع: www.youm7.com، بتاريخ 2022/04/12، 13:58.

**الملخص:**

تعتبر الثورة الجزائرية إحدى الثورات الكبرى التي شهدها العالم خلال الفترة المعاصرة وذلك بالنظر إلى الأحداث والتطورات التي شهدتها، فلم تكن ثورة نخبوية تحتكرها فئة معينة، حيث راعت في فلسفتها الاستفادة من الجميع شعوبا وحكومات مؤيدين لها أو مناوئين من داخل الوطن أو خارجه، ومن الفئات التي استفادت منها الثورة فئة المهاجرين الجزائريين في فرنسا التي مثلت القاعدة الخلفية لها وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لجبهة التحرير الوطني، وهو ما أدركته السلطات الفرنسية التي سعت الى إحداث ضغط رهيب على المهاجرين اكتمل بتعيين موريس بابون على رأس محافظة الشرطة بباريس قصد القضاء على جبهة التحرير الوطني بفرنسا انتهى إلى إجراء عنصري خصّ به الجالية الجزائرية دون غيرها، المتمثل في إصداره لقرار حظر التجول يوم 5 أكتوبر 1961 يهدف الى شل نشاط جبهة التحرير الوطني بفرنسا من جهة وعرقلة مسار المفاوضات من جهة أخرى وكان على جبهة التحرير إفشال هذا القرار الفرنسي من خلال كسر حظر التجول المفروض، وإخراج الجالية الجزائرية في مظاهرات سلمية حاشدة يوم 17 أكتوبر 1961، التي كانت تعبيرا صادقا على وعي المهاجرين بقضية شعبهم وتعبيرا عن نضجهم السياسي، مما تطلب منهم نضالا وشجاعة نادرة التي حولها موريس بابون محافظ شرطة باريس إلى مذبحة وجريمة ضد الإنسانية.

**الكلمات المفتاحية: الجالية الجزائرية، مظاهرات 17 أكتوبر 1961، موريس بابون، فدرالية جبهة التحرير الوطني.**

**abstract**

The Algerian Revolution is one of the world's major revolutions during the contemporary period, given the events and developments in Algeria. unilateral ", was not an elite revolution monopolized by a particular group, taking into account in its philosophy the benefit of all peoples and Governments of those who supported it or opposed it from within or outside the nation of the Algerian immigrant group in France, for which it represented the backbone through material and moral support to the Front de libération nationale (FLNKS), This was realized by the French authorities, who sought to bring terrible pressure to bear on migrants, complete with the appointment of Maurice Papón at the head of the police department in Paris, in order to eliminate the Front national de libération (FLNKS) in France, which culminated in a racist action that singled out the Algerian community. s National Liberation Front (FNL), which issued a curfew decision on 5 October 1961 aimed at paralysing the activity of the Frente Patriotique de Libération France (FNL) on the one hand and blocking the course of negotiations on the other. To bring out the Algerian community in mass peaceful demonstrations on 17 October 1961, which were a sincere expression of migrants' awareness of the cause of their people and an expression of their political maturity, This required them to struggle and the rare courage that Paris police governor Maurice Babón turned into a massacre and a crime against humanity.

Key Words: The Algerian Community, The Demonstrations Of October 17-1961, Maurice Papon, The Federation Of The National Liberation Front .